



# السلائف

والكيمياويات والمعدات التي يكثر استخدامها في صنع  
المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة

2025

## حظر

يجب مراعاة ما يلي:  
لا تنشر هذه الوثيقة أو تذايع قبل  
يوم الخميس، 26 شباط/فبراير 2026، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

## تنبيه

## التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في عام 2025

يُستكمل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2025 (E/INCB/2024/1) بالتقارير التالية:

*Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2026—Statistics for 2024* (E/INCB/2025/2)

*Psychotropic Substances: Statistics for 2024—Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 for 2026* (E/INCB/2025/3)

السلائف والكيمياويات والمعدات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2024 عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2025/4)

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و"القائمة الخضراء" و"القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضاً.

### الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre  
Room E-1339  
P.O. Box 500  
1400 Vienna  
Austria

وإضافة إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائل التالية:

الهاتف: (+43-1) 26060

الفاكس: 26060-5867 أو (+43-1) 26060-5868

البريد الإلكتروني: [incb.secretariat@un.org](mailto:incb.secretariat@un.org)

ونص هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة على الإنترنت ([www.incb.org](http://www.incb.org)).



الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

# السلائف

والكيمياويات والمعدات التي يكثر استخدامها  
في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية  
بصفة غير مشروعة

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2025  
عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار  
غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988



الأمم المتحدة  
فيينا، 2026

E/INCB/2025/4

منشورات الأمم المتحدة  
eISBN: 9789211545395  
ISSN: 2411-9288  
eISSN: 2411-930X

## تصدير

صدقت 191 دولة والاتحاد الأوروبي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. والمادة 12 من تلك الاتفاقية، التي تنشئ النظام الدولي لمراقبة السلائف وتعهد إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات برصد عملية مراقبة الحكومات للمواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، قدمت للمجتمع الدولي فوائد محددة. فقد ضمنت بكفاءة سلسلة التجارة الدولية في السلائف المجدولة دولياً، مما قلل من تسريبها من تلك التجارة إلى الحد الأدنى. كما أنها أتاحت للهيئة أن تواكب التطور الذي لا يمكن وقفه تقريباً في الصنع غير المشروع للمخدرات من خلال ضمان التقيح اللازم لقاومة السلائف المجدولة دولياً المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. فمن 12 سليفة كيميائية فقط كانت مدرجة في عام 1990، باتت تلك الجداول تتضمن اليوم 51 سليفة.

وفي سياق مساعدة البلدان على تنفيذ الولايات المتعلقة بالسلائف التي أسندتها اتفاقية سنة 1988، تقدم الهيئة أيضاً مساعدتها بشأن المادة 13، المتعلقة بالمواد والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع. وقد طورت الهيئة مجموعة متنوعة من الخدمات في هذا المجال. ويشرف نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين)، الذي أُطلق في عام 2006، على نحو 35 000 عملية نقل دولي لسلائف مجدولة كل عام، مما يمنع تسريبها إلى قطاع الصنع غير المشروع للمخدرات. وفي آذار/مارس 2025، أدى استخدام حكومة الهند لنظام بن أونلاين إلى منع تسريب 3 أطنان من مادة 1-بوك-4-بيبيريدون، وهي سليفة للفنتانيل أضيفت رسمياً إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 في كانون الأول/ديسمبر 2024. فقد كان من الممكن لتلك الشحنة، لولا إيقافها، أن تؤدي إلى صنع ما بين 700 إلى 1600 مليون جرعة من أقراص الفنتانيل القاتلة. واليوم، تعكف السلطات في جمهورية تنزانيا المتحدة والمكسيك والهند على التحقيق في هذه القضية بدعم خارجي من الهيئة.

وفي عام 2022، وضعت الهيئة تحت تصرف الدول الأعضاء النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين لايت)، وهو منصة تتيح للبلدان تبادل الإشعارات بشأن الصادرات المزمعة من المواد الكيميائية غير المجدولة المعروفة باحتمال استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات. والإشعارات السابقة للتصدير الموجهة عبر نظام بن أونلاين لايت طوعية. وقد استخدمت أكثر من 60 دولة بالفعل هذا النظام، الذي عالج نحو 3 000 إشعار طوعي لصادرات مزمعة خلال حوالي ثلاث سنوات.

وفي السنوات الأخيرة، واستلهاما من المادة 13 من اتفاقية سنة 1988، أولت الهيئة اهتماماً متزايداً لتطوير أدوات وخدمات ومعارف متخصصة بشأن أسواق المعدات والمواد الأساسية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات وتسريبها. وبالفعل، لا غنى عن المعدات والمواد الأساسية مثل مواد الترقيق والسواغات في عملية صنع الأقراص التي تحتوي على أي نوع من أنواع المخدرات الاصطناعية. ومن أجل دعم الحكومات في مراقبة التجارة الدولية في معدات معينة، تعمل الهيئة على استكشاف آلية إشعار طوعية متعددة الأطراف للصادرات المزمعة من المعدات ذات الصلة استناداً إلى نظام الإشعارات بن أونلاين لايت الذي يُعنى بالمواد الكيميائية غير المجدولة.

وعندما دخلت اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ في عام 1990، اكتفى المجتمع الدولي بتزويد الهيئة بموارد بشرية ومالية محدودة لتنفيذ الولايات المستمدة من المادة 12 من الاتفاقية. ولمعالجة هذه المشكلة، أنشئ برنامج متخصص، مدعوم بموارد خارجة عن الميزانية، من أجل تزويد الهيئة بالقدرة على مواكبة تطور الصنع غير المشروع للمخدرات. وبفضل ذلك التمويل من خارج الميزانية أمكن تشغيل نظامي بن أونلاين وبن أونلاين لايت. وتتيح هذه الموارد الخارجة عن الميزانية للهيئة أيضاً تيسير التحقيقات في عمليات التسريب وتطوير أدوات وخدمات جديدة لمراقبة أسواق المعدات والمواد. ومع ذلك، فإن الوضع المالي الحالي يعرّض استمرارية تقديم هذه الخدمات الأساسية للدول الأعضاء للخطر.

وكما هو مبين بوضوح في التقرير عن السلائف لعام 2025، يبدو أن مستقبل أسواق المخدرات غير المشروعة مرتبط بشكل وثيق بالأعداد المتزايدة من المخدرات الاصطناعية وما يتصل بها من سلائف ومعدات ومواد متخصصة. والهيئة على ثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل دعمها ودعم نهجها الجديدة والمبتكرة في مجال التصدي للصنع غير المشروع للمخدرات، فهو زبون ومستفيد من خدمات الهيئة ومبادراتها في هذا المجال المتخصص جداً من مجالات مكافحة آفة المخدرات غير المشروعة.



سيفيل أتاسوي،  
رئيس الهيئة الدولية  
لمراقبة المخدرات

## تمهيد

تقضي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 بأن تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) تقريراً سنوياً إلى لجنة المخدرات عن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية، وأن تستعرض اللجنة دورياً مدى كفاية وملاءمة الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية.

وقد أعدت الهيئة، إلى جانب تقريرها السنوي ومنشوراتها التقنية الأخرى عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، تقريرها عن تنفيذ المادتين 12 و13 من اتفاقية سنة 1988، وفقاً للحكمين التاليين الواردين في المادة 23 من تلك الاتفاقية:

1- تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها يتضمن تحليلاً للمعلومات المتوفرة لديها، وفي حالات مناسبة، بياناً بالإيضاحات، إن وجدت، المقدمة أو المطلوبة من الأطراف، بالإضافة إلى أية ملاحظات أو توصيات ترغب الهيئة في تقديمها. وللهيئة أن تُعد ما تراه لازماً من المعلومات الإضافية. وتُقدّم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة، التي قد تُبدي من التعليقات ما تراه ملائماً.

2- ويوافق الأمين العام الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق. وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد.

## المحتويات

iii	تصدير
iv	تمهيد
vii	ملحوظات إيضاحية
viii	المختصرات
x	مسرد المصطلحات
xii	ملخّص
xiv	التوصيات
xv	الأدوات

### الفصل

1	أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
2	ألف- نطاق المراقبة
2	باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988
2	جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988
6	دال- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف
6	هاء- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية
7	واو- التشريعات وتدابير المراقبة
	زاي- الإشعاعات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعاعات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") والنظام الخفيف للإشعاعات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت")
9	حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف
13	
17	ثانياً- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الاتجار بها
18	ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية
28	باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين
31	جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهروين
33	دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى
33	هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية
36	
41	ثالثاً- مسائل أخرى متعلقة بالصنع غير المشروع للمخدرات
42	ألف- المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات
43	باء- التعاون مع دوائر الصناعة
44	جيم- الأسواق الافتراضية
46	المرفقات*

الأول- الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

\*لم تدرج المرفقات في النسختين المطبوعة والإلكترونية من هذا التقرير، ولكن يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ([www.incb.org](http://www.incb.org)).

- الثاني- تقديم المعلومات من جانب الحكومات، عملاً بالمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، في الاستمارة D عن السنوات 2020-2024
- الثالث- مضبوطات المواد المُدرّجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسبما أبلغت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2020-2024
- الرابع- تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 عن السنوات 2020-2024
- الخامس- الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين ومادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول ومادة 1-فينيل-2-بروبانول؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشطات الأمفيتامينية
- السادس- الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير عملاً بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- السابع- المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- الثامن- استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
- التاسع- الاستخدامات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988
- العاشر- أحكام الاتفاقيات التي تنظم مراقبة المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية
- الحادي عشر- المجموعات الإقليمية

## ملحوظات إيضاحية

### مصادر البيانات

استُمدت البيانات المستخدمة لإعداد هذا التقرير من مصادر حكومية متعددة، منها الاستمارة D (المعلومات السنوية عن المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية)؛ ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر "بن أونلاين لايت"؛ ونظام الإخطار بحوادث السلائف ("نظام بيكس")؛ والنتائج المحققة في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، وهما مبادرتان تنفيذيتان دوليتان بشأن المواد الكيميائية التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات الاصطناعية ("بريزم") والكوكايين والهيروين ("كوهيجن")؛ والاتصالات الرسمية مع السلطات الوطنية المختصة والتقارير الوطنية الرسمية عن حالة مراقبة المخدرات والسلائف.

ويُشار إلى البيانات المقدمة في الاستمارة D حسب السنة التقييمية التي تنطبق عليها تلك البيانات، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وفترة الإبلاغ بالنسبة للبيانات المستمدة من نظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس" هي من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ما لم يُحدّد خلاف ذلك. وقد تكون هناك معلومات إضافية قُدمت من خلال منظمات إقليمية ودولية شريكة، حسبما هو مذكور في التقرير.

وبخصوص البيانات المتعلقة بالمضبوطات، ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أن المضبوطات المبلّغ عنها تجسد عموماً مستوى مقابلاً من أنشطة التنظيم الرقابي وإنفاذ القانون في ذلك الوقت المحدّد. ويُضاف إلى ذلك أن الضبطيات كثيراً ما تكون نتيجة للتعاون في إنفاذ القانون فيما بين عدة بلدان (على سبيل المثال من خلال عمليات التسليم المراقب)، ولذلك ينبغي ألا يُساء تفسير حدوث الضبطيات وأحجام المضبوطات في بلد معيّن، أو أن يُبالغ في تقدير أهميتها لدى تقييم دور البلد المعني في الحالة العامة للاتجار بالسلائف.

### الحدود

لا تنطوي الحدود والأسماء المبيّنة والتسميات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا المنشور على أيّ إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أيّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيّ من البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدم رسمياً عند جمع البيانات ذات الصلة.

### وحدات مترية

عندما ترد الإشارة إلى "أطنان" فالمقصود بها الأطنان المترية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

## المختصرات

كثيرا ما ترد في تقارير الهيئة عن السلائف المختصرات التالية:

<i>N</i> -[(1 <i>S</i> )-1-(aminocarbonyl)-2,2-dimethylpropyl]-1 <i>H</i> -indazole-3-carboxamide	ADB-INACA	ADB-INACA
azobisisobutyronitrile	أزوبسيسو بوتيرونيتريل	AIBN
4-anilino- <i>N</i> -phenethylpiperidine	4- أنيلينو- <i>N</i> -فينيتيل بيبيريدن	ANPP
4-anilinopiperidine   <i>N</i> -phenyl-4-piperidinamine	4- أنيلينو بيبيريدن   <i>N</i> -فينيل- 4- بيبيريدنامين	4-AP
<i>alpha</i> -phenylacetoacetamide   2-phenylacetoacetamide	ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد   2-فينيل أسيتو أسيتاميد	APAA
<i>alpha</i> -phenylacetoacetonitrile	ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل	APAAN
1-boc-4-anilinopiperidine   <i>tert</i> -butyl 4-(phenylamino)piperidine-1-carboxylate	1- بوك- 4- أنيلينو بيبيريدن   ثلاثي-بوتيل 4- (فينيل أمينو) بيبيريدن- 1- كربوكسيلات	1-boc-4-AP
<i>tert</i> -butyl 4-oxopiperidine-1-carboxylate	ثلاثي-بوتيل 4- أكسوببيبيريدن- 1- كربوكسيلات	1-boc-4-piperidone
cannabidiol	الكانابيديول	CBD
benzyl 4-oxopiperidine-1-carboxylate	بنزيل 4- أكسوببيبيريدن- 1- كربوكسيلات	1-CBz-4-piperidone
diethyl (phenylacetyl)propanedioate	ثنائي إيثيل (فينيل أسيتيل) بروبانديوات	DEPADP
ethyl <i>alpha</i> -phenylacetoacetate   ethyl 3-oxo-2-phenylbutanoate	إيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات   إيثيل 3-أوكسو- 2-فينيل بوتانوات	EAPA
free trade zone (also known as a free zone or free port)	تعرف أيضا باسم المنطقة الحرة أو الميناء الحر	منطقة تجارة حرة
<i>gamma</i> -butyrolactone	غاما-بوتيرولاكتون	GBL
<i>gamma</i> -hydroxybutyric acid	حمض غاما-هيدروكسي الزيد	GHB
hexahydrocannabinol	سداسي الهيدروكانابينول	HHC
isopropylidene (2-(3,4-methylenedioxyphenyl)acetyl)malonate	أيزوبروبيليدن (2) - (4.3- ميثيلين ديوكسي فينيل) أسيتيل) مالونات	IMDPAM
International Narcotics Control Board	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	الهيئة
Project Ion Incident Communication System	نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع آيون	نظام "آيونيكس"
lysergic acid diethylamide	ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك	LSD
methyl 3-oxo-2-(3,4-methylenedioxyphenyl)butanoate	ميثيل 3-أوكسو- 2- (4.3- ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانوات	MAMDPA
methyl <i>alpha</i> -phenylacetoacetate   methyl 3-oxo-2-phenylbutanoate	ميثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات   ميثيل 3-أوكسو- 2-فينيل بوتانوات	MAPA
3,4-methylenedioxyamphetamine (commonly known as "ecstasy")	4.3- ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (الاسم الشائع "إكستاسي")	MDMA
3,4-methylenedioxyphenyl-2-propanone	4.3- ميثيلين ديوكسي فينيل- 2- بروبانون (وتعرف أيضا باسم بيبيرونيل ميثيل كيتون أو PMK)	3,4-MDP-2-P

ethyl ester of 3,4-MDP-2-P methyl glycidic acid   PMK ethyl glycidate	الإستر الإيثيلي لحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-MDP-3,4   إيثيل غليسيديات بيبيرونيل ميثيل كيتون	إيثيل غليسيديات المادة 3,4-MDP-2-P
methyl ester of 3,4-MDP-2-P methyl glycidic acid   PMK methyl glycidate	الإستر الميثيلي لحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-MDP-3,4   ميثيل غليسيديات بيبيرونيل ميثيل كيتون	ميثيل غليسيديات المادة 3,4-MDP-2-P
<i>alpha</i> -methyl-1,3-benzodioxole-5-propa-namide	ألفا-ميثيل-3,1-بنزوديوكسول-5-بروباناميد	MMDPPA
<i>N</i> -phenethyl-4-piperidone	<i>N</i> -فينيثيل-4-بيبيريدون	NPP
1-phenyl-2-propanone (also known as benzyl methyl ketone or BMK)	1-فينيل-2-بروبانون (وتعرف أيضا باسم بنزيل ميثيل كيتون أو BMK)	P-2-P
Pre-Export Notification Online system	نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	نظام "بن أونلاين"
Pre-Export Notification Online Light system	النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	نظام "بن أونلاين لايت"
Precursors Incident Communication System	نظام الإخطار بحوادث السلائف	نظام "بيكس"
tetrahydrocannabinol	تتراهيدروكانابينول	THC
United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/ المكتب
World Customs Organization	منظمة الجمارك العالمية	WCO

## مسرد المصطلحات

كثيرا ما ترد في تقارير الهيئة عن السلائف المصطلحات والتعاريف التالية:

**الاستمارة D** وثيقة الإبلاغ الرسمية التي تقدم الحكومات من خلالها إلى الهيئة سنويا معلومات عن المواد التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة.

**تحليل التصنيف الجنائي** تحليل مخبري متعمق لمادة ما من أجل تتبع أي نواتج عرضية تولدت أثناء عمليات صنعها غير المشروع، وذلك لجملة أغراض، منها تحديد السلائف المستخدمة في صنعها على هذا النحو

**التسريب** نقل مواد من قنوات مشروعة إلى قنوات غير مشروعة

**سليفة** يقصد بها، بوجه عام، مادة أولية تستخدم في صنع عقار مخدر أو مؤثر عقلي أو سلائف أخرى؛ وتستخدم أحيانا للإشارة حصرا إلى المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988

**سليفة "مقنعة"** مادة كيميائية مصممة لتمويه سليفة خاضعة للمراقبة، ويمكن تحويلها بسهولة إلى السليفة الخاضعة للمراقبة. ويستند مفهوم السليفة "المقنعة" إلى ما يعرف في التركيب العضوي باسم "كيمياء المجموعات الواقية"

**سليفة أولية** سليفة لإحدى السلائف التي يمكن استخدامها بعد ذلك لصنع المنتج النهائي المطلوب

**سليفة مباشرة** سليفة لا تحتاج عموما إلا إلى خطوة تفاعلية واحدة لإنتاج المادة النهائية

**سليفة محورة** مادة كيميائية وثيقة الصلة بسليفة خاضعة للمراقبة تصنع خصيصا بهدف التحايل على الضوابط، وعادة ما لا يكون لها أي استخدام مشروع معروف

**السواغ** مادة خاملة مثل مادة مخففة أو مادة رابطة أو مادة تشحيم لازمة لضغط مساحيق العقاقير المختلطة في أقراص

**شحنة موقوفة** شحنة محتجزة بشكل دائم لوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تشكل محاولة للتسريب، أو نتيجة لمشكلات إدارية، أو لأسباب أخرى مثيرة للقلق أو للارتياح

**ضبط** احتجاز شيء أو حظر نقل ملكيته أو تبديله أو التصرف فيه أو تحريكه، أو تولي عهده أو السيطرة عليه بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة؛ وقد يكون احتجازه مؤقتا أو دائما (أي مصادرة)؛ وقد تختلف المصطلحات المستخدمة باختلاف النظم القانونية الوطنية

**طلبية (أو معاملة) مشبوهة** طلبية (أو معاملة) ذات طابع أو وضع مريب أو مضمّل أو غير مألوف يوجد بشأنها سبب للاعتقاد بأن الغرض من طلب المادة الكيميائية المعنية أو استيرادها أو تصديرها أو عبورها بلدا أو إقليما هو الاستعمال في الصنع غير المشروع لعقاقير مخدرة أو مؤثرات عقلية

**عملية المسح** مبادرة من الهيئة تهدف إلى مساعدة الحكومات على استبانة الصناعات التي تصنع أو تستهلك أو تتداول بأي شكل من الأشكال مواد كيميائية (سواء كانت أم لم تكن خاضعة للمراقبة الوطنية أو الدولية) يمكن أن تستخدم كسلائف في الصنع غير المشروع للمخدرات

**قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع** قائمة تتولى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات إعدادها وتحديثها بانتظام، وهي تشمل معدات ذات أهمية دولية توجد أدلة قوية على استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات و/أو المؤثرات العقلية والمؤثرات النفسانية الجديدة والسلائف

**القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة** قائمة أعدت عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1996، وتعمل الهيئة على تحديثها بانتظام. وهي تشمل مواد كيميائية تعويضية وبدلية، إضافة إلى مجموعات من المشتقات الشائعة والمواد الأخرى ذات الصلة التي يمكن تحويلها إلى إحدى السلائف المجدولة بوسائل قابلة للتطبيق بسهولة، والتي توجد معلومات وفيرة بشأن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع

**مادة كيميائية تمهيدية** مادة كيميائية تستخدم في المراحل التمهيديّة من عملية التركيب أو الصنع

**مادة كيميائية مساعدة** مادة كيميائية شائعة الاستخدام، مثل كاشف كيميائي أو عامل حفاز أو مذيب أو حمض أو قاعدة، وعادة ما يكون لها عدد من الاستخدامات المشروعة. ويمكن استخدامها في الصنع غير المشروع لمختلف المخدرات ويمكن استبدالها بمواد كيميائية مماثلة

**مادة كيميائية وسيطة** مادة كيميائية تتولد خلال عملية تخليق متعددة الخطوات، ولا يتم عزلها عادة، بل تُستهلك فوراً في الخطوة التالية من عملية التخليق. ويمكن عزل المواد الكيميائية الوسيطة المستقرة، وقد عُثر عليها في شكل مواد كيميائية بديلة مصممة بغرض الاستعاضة بها عن السلائف الخاضعة للمراقبة

**مادة مرققة** مادة خاملة ليس لها تأثيرات دوائية وتستخدم كمادة مخففة (مثل اللاكتوز)، أو مادة نشطة دوائياً، غالباً ما تكون ذات تأثير نفسي (مثل الكافيين)، تستخدم كمادة غش لزيادة حجم ("ترقيق") المخدرات المصنعة بشكل غير مشروع بهدف زيادة حجمها وأرباحها.

**مختبر صناعي النطاق** مختبر لصنع المخدرات الاصطناعية يستخدم معدات و/أو أوعية زجاجية ضخمة مصممة حسب الطلب أو مشتتة من مصادر للتجهيزات الصناعية و/أو يستعمل تفاعلات متسلسلة، وينتج كميات كبيرة من المخدرات في أوقات قصيرة جداً، ولا يجدُ الكمية المنتجة فيه إلا مقدار الحاجة للحصول على السلائف والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى بالكميات الكافية والحاجة إلى الخدمات اللوجستية والقوة العاملة اللازمة للتعامل مع كميات كبيرة من العقاقير والمواد الكيميائية

**مستحضر صيدلاني** مستحضر يستعمل للعلاج (في الطب البشري أو البيطري) في شكل جرعات جاهزة للاستعمال تحتوي على سلائف موجودة بطريقة تتيح إمكانية استعمالها أو استخلاصها بوسائل سهلة الاستخدام؛ ويمكن عرض هذه المستحضرات في شكل عبوات للبيع بالتجزئة أو في أشكال سائبة

## التطورات المعيارية

حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كانت 191 دولة قد صدّقت على اتفاقية سنة 1988 أو انضمت إليها أو أقرتها، وأقرها رسمياً الاتحاد الأوروبي (ضمن نطاق اختصاصه بموجب المادة 12). وهي بذلك تعد أكثر اتفاقية تصديقاً من بين الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.



## تقديم التقارير إلى الهيئة

ما زالت مسألة نوعية وكمية البيانات المقدمة من الحكومات مدعاة للقلق، حيث لم تقدّم سوى 82 دولة من أصل 191 دولة طرفاً في اتفاقية سنة 1988 بيانات في الاستمارة D قبل انقضاء الموعد النهائي لتقديمها في 30 حزيران/يونيه 2025. وارتفع العدد إلى 115 حكومة بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وهو الموعد النهائي لقبول المعلومات التي سوف تؤخذ في الاعتبار في هذا التقرير. وتلاحظ الهيئة أن 73 فقط من استمارات عام 2024 التي تلقتها تضمنت معلومات عن تقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين ومستحضراتهما. وعلاوة على ذلك، هناك حكومات لم تقدم قط تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة أو لم تقم بتحديث تلك التقديرات لعدة سنوات.



## الاتجاهات الرئيسية في التجارة المشروعة وفي الاتجار

- بقي مستوى كميات الإيفيدرينات (أي الإيفيدرين والسودوايفيدرين بجميع أشكالهما) المضبوطة على الصعيد العالمي، البالغة 15 طناً، مرتفعاً نسبياً مقارنة بمستوى الكميات المضبوطة منها في العام السابق. ومن بين الـ 15 طناً، ظلت نسبة المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوايفيدرين مرتفعة أيضاً (1,5 طن).
- كانت الكميات المضبوطة من حمض ميثيل غليسيديك المادة 1- فينيل-2-بروبانول وإستراته، التي أضيفت إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 بتاريخ السريان في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أقل من نصف الكمية التي أبلغ عن ضبطها في عام 2023.
- يبدو أن الشبكات الإجرامية في أوروبا التي تعمل في مجال صنع المنشطات الأمفيتامينية قد تحولت إلى استخدام مجموعة من سلائف أولية جديدة، وهي تحديداً إسترات حمض 4-فينيل أسيتوأسيتيك.
- باتت أساليب صنع الميثامفيتامين المتطورة للغاية تنتشر على نطاق جغرافي أوسع، يعززها تورط مجرمين مكسيكيين يعملون في عدد أكبر من البلدان ودرايتهم الفنية.
- ضُبط أكثر من 230 طناً من برمنغفات البوتاسيوم على مستوى العالم في عام 2024، معظمها في بلدان أمريكا الجنوبية، مما يجسد ارتفاعاً في مستويات صنع الكوكايين ويدفع نحو تجديد الدعوات إلى تشديد الضوابط المحلية.
- واصلت المضبوطات الكبيرة من المواد الكيميائية التي تعزز كفاءة عمليات صنع الكوكايين، مثل كلوريد الكالسيوم وميتايسلفيت الصوديوم، التأكيد على التطور المتزايد للمصنعين غير المشروعين، بما في ذلك في أوروبا.
- بلغت الكميات العالمية من أنهيدريد الخل المضبوطة في عام 2024 حوالي 52 000 لتر. واستحوذت الصين وهولندا (مملكة-) معا على حوالي 94 في المائة من هذه الكمية.
- استمر ضبط سلائف الفنتانيل في معظم الأحيان في أمريكا الشمالية أو في طريقها إلى أمريكا الشمالية، مع بروز بلدان في أفريقيا في عام 2025 كأهداف للمهربين، بالإضافة إلى استخدام المهربين لدروب التهريب القائمة عبر أمريكا الوسطى.
- أبلغ الاتحاد الروسي وعدة بلدان في أوروبا الغربية ووسط أوروبا عن مستويات ملحوظة من صنع الميثادون غير المشروع و/أو مضبوطات سلائف الميثادون.
- في حين أن تعاطي مادة الكيتامين والمضبوطات منها، التي لا تخضع للمراقبة الدولية، أخذت في الازدياد في جميع أنحاء العالم، فإن المعلومات عن مضبوطات سلائف الكيتامين ومصادرها لا تزال محدودة.
- يُعبر عن تزايد عدد الكاثينونات الاصطناعية الخاضعة للمراقبة الدولية بتزايد عدد التقارير عن ضبطيات سلائفها (التي لا يخضع أي منها للمراقبة الدولية)، التي يرد معظمها من بلدان في أوروبا وآسيا الوسطى.
- يتزايد ضبط "القنبيات الاصطناعية شبه الجاهزة" المصنوعة حسب الطلب كسلائف محورة يمكن تحويلها إلى المنتجات النهائية المرغوبة بوسائل سهلة التطبيق وبمعرفة تقنية محدودة للغاية.



- إن وضع الصين لمادة الكانابينويدول تحت المراقبة الوطنية كسليفة في عام 2024 وإشعارها الطوعي بالصادرات المزمعة إلى البلدان المستوردة عبر نظام "بن أونلاين لايت" يجعل من الممكن جمع المزيد من المعلومات الدقيقة عن السوق المشروعة لهذه المادة.

## المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

- على الصعيد العالمي، وفي غياب أطر تنظيمية وطنية لتنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988، يجري الإبلاغ عن ضبطيات المعدات في الغالب في سياق تفكيك المختبرات السرية، في حين أن عمليات الضبط على الحدود لا تزال نادرة. ويمثل ذلك فرصة ضائعة للتدخل المبكر بهدف تعطيل عملية تسريب المعدات قبل وصولها إلى المختبرات غير المشروعة.
- لتعزيز تنفيذ المادة 13 من اتفاقية سنة 1988، اتخذت الهيئة عدة مبادرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مثل إصدار الطبعة الثانية من تقريرها التقني عن المعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، وتحديث قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع بغرض إدراج رموز النظام المنسق الفريد الذي تم وضعه حديثاً، على النحو الذي وافقت عليه منظمة الجمارك العالمية.



## التعاون مع دوائر الصناعة

- في كانون الأول/ديسمبر 2024، عقدت الهيئة مؤتمراً دولياً في فيينا حول موضوع إشراك القطاع الخاص في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع: اعرف صناعاتك (Engaging the private sector to address illicit drug manufacture: know your industries). واستفيد من المؤتمر كمنبر استراتيجي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة للمشغلين الصناعيين في الجهود المبذولة لمنع صنع المخدرات غير المشروع، بما في ذلك نماذج التعاون الوطني. وجمعت تلك الفعالية أكثر من 70 ممثلاً حكومياً من 30 دولة من جميع القارات.
- أُدرجت نتائج المؤتمر في وقت لاحق في وثيقة توجيهية حول موضوع توجيه الشراكات الصناعية، تعرض إطاراً سياساتياً لمنع تسريب المواد الكيميائية (Guiding industry partnerships: a policy framework for preventing chemical diversion)، أُطلقت في آذار/مارس 2025.
- قد تقدمت عملية مسح القطاع الصناعي التي تقوم بها الهيئة، والتي تهدف إلى تحسين فهم احتمال تعرض المجالات الصناعية الوطنية للاختراق من جانب مصنعي المخدرات غير المشروعين، بدعم نشط من بضعة بلدان رائدة في هذا المجال. ونتيجة لهذه المبادرة، بدأت بعض الحكومات في اتخاذ إجراءات متتابعة بناءً على نتائج عملية المسح.



## الأسواق الافتراضية

- استخدمت الهيئة أدوات متخصصة مثل برمجية الرصد الآلي للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات (AMVICHEM) وأداة رصد منصات الإنترنت بحثاً عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة (سنوب) لكشف المنشورات المشبوهة المتعلقة بالسلائف الكيميائية.
- كشفت أعمال الرصد تلك عن استمرار نشر إعلانات بشأن إيثيل غليسيدات مادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول - وهو سليفة محورة من سلائف الأستاسي أو نظائره، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول- وهو سليفة محورة من سلائف الأمفيتامين أو الميثامفيتامين، وقد أُدرج كلاهما في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 في كانون الأول/ديسمبر 2024، على الرغم من تراجع مضبوطاتهما.
- كشفت أعمال الرصد أيضاً عدداً كبيراً من الإعلانات بشأن سلائف نظير الفنتانيل بارا-فلوروفنتانيل والسلائف الأولية للفنتانيل غير المجدولة، وهي مادة 4-هيدروكسي بيبيريدين ونظيرها "المقنع".
- أكد الرصد الذي أجرته الهيئة استمرار أهمية الأسواق الإلكترونية في توريد السلائف (والمعدات) اللازمة لصنع المخدرات غير المشروع، كما وفرت مدخلات استخباراتية مفيدة.



## التوصيات

تظهر التوصيات الموجهة إلى الحكومات والملاحظات الرئيسية بخط بارز في أنحاء هذا التقرير.

### وتتعلق التوصيات الرئيسية بما يلي:

- ضرورة تحسين التقارير التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة عملاً بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 (الفقرة 8 والإطار 1)، من حيث نوعيتها وحسن توقيتها
- رصد التجارة الدولية المشروعة واستخدام المنصات ذات الصلة (نظاماً بن أونلاين وبن أونلاين لايت) بهدف منع التسريب، والتحقق في المعاملات المشبوهة ومحاولات التسريب، وتعزيز المعرفة بالأسواق المشروعة والمشغلين وسلاسل الإمداد (الفقرات 36 و42 و107 و134 و146 و161)
- تبادل المعلومات العملية بشأن الحوادث المتصلة بالسلائف من خلال نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس) (الفقرات 61 و88 و146 و168)، من أجل تيسير التحقيقات المشتركة وكوسيلة لتحديد الاتجاهات الناشئة وإعطاء إنذارات مبكرة
- الاستفادة من الأدوات والموارد المتاحة على الصفحة الشبكية الآمنة للهيئة، ولا سيما خلاصة الضوابط الوطنية (الفقرة 28) والقائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة (قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة) واستكمالها (الفقرات 88 و95 و176) للتمكن من اتخاذ إجراءات تنظيمية وقائية وإجراءات إنفاذ والتعاون الطوعي مع دوائر الصناعة
- المسائل الشاملة المتصلة بالمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات (الفقرات 165-171)، والتعاون مع دوائر الصناعة (الفقرات 172-177) والأسواق الافتراضية (الفقرات 178-185)

### وتشمل التوصيات الإضافية المتعلقة بمنع التسريب والتحقيق فيه ما يلي:

- مراقبة المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإبيديرين والسودايفيديرين بنفس الطريقة التي تراقب بها تينك المادتين ذاتهما، ومراقبة التجارة المحلية، بما في ذلك التجارة في الأسواق المشتركة، واستخدام نظام بن أونلاين لإرسال الإشعارات السابقة للتصدير فيما يتعلق بالشحنات المزمعة من هذه المستحضرات (الفقرتان 51 و69)
- الاعتراف بنظام بن أونلاين لايت واستخدامه كأداة لتعزيز المعرفة بالأسواق المشروعة وسلاسل إمداد المواد الكيميائية غير المجدولة مع تيسير التعاون الطوعي والاستباقي عبر الحدود لمنع عمليات التسريب مع تحميل دوائر الصناعة أقل عبء ممكن (الفقرات 107 و134 و146 و161)
- استكمال المعلومات المدرجة في نظامي بن أونلاين وبن أونلاين لايت وتقديرات المتطلبات السنوية المشروعة ببيانات التجارة الفعلية من أجل تحديد حالات العرض الزائد المحتملة ومن ثم منع تسريب المواد (الفقرة 51)
- ضرورة ألا تتجاهل الحكومات ما قد يبدو لها أنها مضبوطات صغيرة، بل أن تبادر بدلاً من ذلك إلى إجراء تحقيقات اقتفائية بشأنها، والاستجابة لطلبات تبادل المعلومات، بما في ذلك الطلبات المقدمة من الهيئة، وإجراء تحقيقات مشتركة و/أو إبلاغ المعلومات عن تلك المضبوطات من خلال نظام بيكس في الوقت المناسب، أو على الأقل من خلال الاستمارة D للسنة المعنية (الفقرة 142)
- توخي اليقظة عند شحن السلائف والسلائف الكيميائية البديلة غير المجدولة إلى بلدان ومناطق غير معتادة على استخدامها، مثل بلدان في أفريقيا، أو عبرها، حيث يبدو أنّ الأنماط التي لوحظت بشأن الإبيديرينات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عادت لتظهر من جديد، بما في ذلك ما يتعلق بالسلائف الأخرى (الفقرتان 69 و137 والجدول 4)
- ضرورة تعزيز القدرات على الكشف عن الكميات الصغيرة من سلائف المنتجات النهائية القوية، مثل الفنتانيلات، وتحديدتها من خلال التحليلات الجنائية، والتعاون على الصعيد الدولي لتحقيق هذه الغاية (الفقرتان 106 و147)

## الأدوات

### رصد التجارة المشروعة

خلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أُرسِل أكثر من 34 000 إشعار سابق للتصدير من 63 حكومة مصدرة إلى 192 بلدا وإقليما مستورداً من خلال نظام "بن أونلاين"، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق. وإضافة إلى ذلك، فقد استخدم نظام "بن أونلاين لايت" المناظر له، الذي استحدثته الهيئة في إطار مبادرة أخرى لمنع المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 من الوصول إلى المختبرات غير المشروعة، لإرسال إشعارات بشأن عمليات تصدير مزعومة إلى 74 حكومة مستوردة. وأدى الاستخدام الفعال لنظام بن أونلاين والتعاون بين البلدان المستوردة والمصدرة إلى منع تسريب 3 أطنان من سلائف الفنتانيل في عام 2025.



### العمليات التي تنفذها أجهزة إنفاذ القانون

استمرت منصة بيكس في العمل كمنصة عالمية فريدة من نوعها لتبادل المعلومات العملية أنياً حول حوادث السلائف والمعدات. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كان لدى نظام بيكس مستخدمون نشطون من أكثر من 100 بلد وإقليم، وقد أُبلغ عن أكثر من 5 700 حادثة تتعلق بسلائف ومعدات من خلال هذا النظام منذ إنشائه. وفي الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أُبلغ عن أكثر من 950 حادثة جديدة، بما فيها 27 حادثة تتعلق بمعدات، بزيادة قدرها 100 في المائة تقريباً عن العام السابق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دربت الهيئة أكثر من 200 موظف من 46 بلدا وسبع منظمات دولية أو إقليمية على استخدام نظام بيكس. وعمل نظام بيكس أيضا كأداة فعالة للإنذار المبكر، حيث رصدت أولى الحوادث التي تنطوي على تهريب مادة ميثيل-4-فينيل أسيتوأسيتات، وهي سليفة جديدة للأمفيتامين والميثامفيتامين غير خاضعة للمراقبة الدولية.



### أدوات وموارد أخرى

لمساعدة الحكومات في التصدي لتسريب المواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع، بما في ذلك المواد الكيميائية والسلائف المحورة الخاضعة للمراقبة وغير المجدولة على السواء، تتيح الهيئة أدوات ومنشورات مرجعية متنوعة لجميع السلطات الوطنية المختصة على القسم الآمن من موقعها الشبكي المتعلق بالسلائف. ويحتوي هذا القسم الآمن على حزمة معلومات متعلقة بمراقبة السلائف، وتفاصيل جهات الاتصال الخاصة بالسلائف (مشروع بريزم ومشروع كوهيجن) وبالمعدات، كما يحتوي على موارد أخرى متعلقة بمراقبة السلائف، والمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، والتعاون بين دوائر الصناعة ومراقبة الإنترنت/الأسواق الافتراضية.





# أولاً - الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

## النقاط الرئيسية

- ◀ يتضمن هذا الفصل إحصاءات عن التقارير التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة عملاً بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (الفقرات 6 و 7 و 9-13) ومعلومات عن تبادل الإشعارات السابقة للتصدير، سواء امتثالا لاتفاقية سنة 1988 (من خلال نظام بن أونلاين) فيما يتعلق بالسلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، أو على أساس طوعي (من خلال نظام بن أونلاين لايت) فيما يتعلق بالمواد الكيميائية غير المجدولة دولياً (الفقرات 30-36 والفقرات 37-42 على التوالي).
- ◀ أُجريت عملية دولية أُطلق عليها الاسم الرمزي "عملية سودونيم" (Operation Pseudonym) في إطار مشروع بريزم في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. وركزت العملية على التجارة الدولية، وحيثما أمكن، على التجارة المحلية في الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بجميع أشكالهما. وكانت العملية واسعة النطاق شارك فيها 60 بلدا وإقليما وأربع منظمات دولية أو إقليمية. وأسفرت العملية عن 168 ضبطية من المواد المستهدفة، وساعدت في تحديد الروابط بين الحوادث التي وقعت في مناطق مختلفة وتحديد الثغرات في الضوابط والتدابير العلاجية الممكنة.

## ألف- نطاق المراقبة

- 1- في 12 آذار/مارس 2025، قررت لجنة المخدرات بتوافق الآراء، في دورتها الثامنة والستين وبناء على اقتراح الهيئة، حذف مادة ميثيل غليسيدات المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول من متن الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 وإدراجه في الحاشية التي أُدخلت وفقاً لقرار اللجنة 25/67 المؤرخ آذار/مارس 2024. وترد في المرفق السابع لهذا التقرير القائمة المحدثة التي تضم الـ51 مادة كيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية.
- 2- وفي حزيران/يونيه 2025، اعتمدت منظمة الجمارك العالمية، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1992، رموزاً جمركية جديدة لعدد من السلائف الكيميائية التي تخضع للمراقبة الدولية منذ عام 2019<sup>(1)</sup>. وستدرج هذه الرموز الجديدة في النسخة القادمة من النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها المتوقع صدورها في كانون الثاني/يناير 2028. وحتى ذلك الحين، تشجع الهيئة الحكومات على أن تعتمد طوعاً وبصفة مؤقتة رموزاً منفصلة لهذه المواد تستند إلى الرموز المنطبقة في النظام المنسق<sup>(2)</sup>.

## باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988

- 3- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كانت 191 دولة قد صدقت على اتفاقية سنة 1988 أو انضمت إليها أو أقرتها، وأقرها رسمياً الاتحاد الأوروبي (ضمن نطاق اختصاصه بموجب المادة 12). وهي بذلك تعد أكثر اتفاقية تصديقاً من بين الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ولم ينضم إلى الاتفاقية بعد كل من بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان والصومال وغينيا الاستوائية وكيريباس. وتحث الهيئة حكومات تلك الدول على الانضمام إليها دون مزيد من التأخير. وتقف الهيئة، تماشياً مع ولايتها، على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة عند الضرورة. ويرد المزيد من التفاصيل حول حالة الانضمام إلى الاتفاقية في المرفق الأول.
- 4- وعلى الرغم من أن البلدان الستة المذكورة أعلاه لم تتخذ بعد تدابير للانضمام إلى اتفاقية سنة 1988، فإن هناك أيضاً بضعة بلدان، منها بعض الأطراف في الاتفاقية، لم تنشئ بعد سلطات وطنية مختصة مسؤولة عن تنظيم أو إنفاذ الضوابط الرقابية الوطنية على السلائف. وحتى الوقت الراهن، لم يقدم 14 بلداً بعد معلومات بشأن السلطة الوطنية المختصة المسؤولة عن ضمان تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988<sup>(3)</sup>. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في أفريقيا وأوقيانوسيا، حيث لم تنشئ ستة بلدان (أو 11 في المائة) وأربعة بلدان (أو 25 في المائة)، على التوالي، سلطة مسؤولة عن مراقبة السلائف على الصعيد الوطني. وبالمثل، يوجد عدد من البلدان لديه ثلاث سلطات مختصة أو أكثر، ومسؤولياتها غير واضحة أو متداخلة في كثير من الأحيان. وكلتا الحالتين تجعلان البلدان المعنية عرضة لمحاولات المتجرين الرامية إلى الحصول على مواد كيميائية لأغراض غير مشروعة.

## جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988

- 5- يتعين على الدول الأطراف، عملاً بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أن تقدم إلى الهيئة سنوياً معلومات بشأن المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وتقدم تلك المعلومات ضمن أداة إبلاغ موحدة تعرف باسم الاستمارة D، وترد ملامحها الرئيسية في الإطار 1.

(1) انظر (WCO, *Harmonized Commodity Description and Coding System*, 7th ed. (Brussels, 2022)).

(2) يمكن الاطلاع على الرموز المنطبقة في النظام المنسق فيما يخص جميع المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية في القائمة الحمراء، وهي قائمة مكملة للاستمارة D موجودة على موقع الهيئة الشبكي المتاح للجمهور.

(3) تشمل أنغولا وبالاو وجزر مارشال وجنوب السودان ودولة فلسطين وقطر وسان مارينو وموريتانيا وموزامبيق ونيوي. ويوجد لدى جزر القمر والصومال وليبيريا وناورو سلطات مختصة، ولكنها لم تحدد نطاق اختصاصها (انظر الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وهي متاحة على الموقع التالي: [www.unodc.org/unodc/en/commissions/Secretariat/cna.html](http://www.unodc.org/unodc/en/commissions/Secretariat/cna.html)).

## الإطار 1- الاستثمارة D: الإبلاغ السنوي بموجب اتفاقية 1988

### ما هي الاستثمارة D؟

الاستثمارة D هي وثيقة الإبلاغ الرسمية التي تقدم الحكومات من خلالها إلى الهيئة سنويًا معلومات عن المواد التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. والصيغة الأخيرة من الاستثمارة D متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الموقع الشبكي للهيئة. ويفضل استخدام نموذج جدول البيانات الذي يساعد على تبسيط وتسريع عملية إعداد التقارير وتقليل احتمالية حدوث أخطاء في إدخال البيانات.

### متى يجب تقديم الاستثمارة إلى الهيئة؟

- الموعد النهائي لتقديم الاستثمارة: 30 حزيران/يونيه من كل عام (يفضل 30 نيسان/أبريل من كل عام)
- يعد التقديم في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لإتاحة الوقت الكافي للهيئة لمعالجة البيانات وتحليل الاتجاهات الناشئة
- ينبغي أن تملأ الاستثمارة D السلطة الوطنية المختصة المسؤولة عن ضمان تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 وأن تُعد كمنسخة جامعة واحدة، تشمل جميع المعلومات المقدمة من جميع الأجهزة المعنية في البلد أو الإقليم المعني.

### ما هي المعلومات التي يجب تقديمها؟

- الجزء الأول من الاستثمارة D (إلزامي، عملاً بالفقرة 12 من المادة 12):
  - الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وبيان منشئها إن كان معلوماً؛
  - أي مادة غير مدرجة في الجدولين الأول أو الثاني يتبين أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية؛
  - طرائق التسريب والصنع غير المشروع
- الجزء الثاني من الاستثمارة D (طوعي، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995):
  - بيانات بشأن التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 واستخداماتها ومتطلباتها
  - الجزء الثالث من الاستثمارة D (طوعي):
    - تفاصيل عن السلطات الوطنية المختصة المخولة بتنظيم أو إنفاذ الضوابط الوطنية على السلائف والمواد الكيميائية الأساسية وفقاً لأحكام المادة 12 من اتفاقية 1988

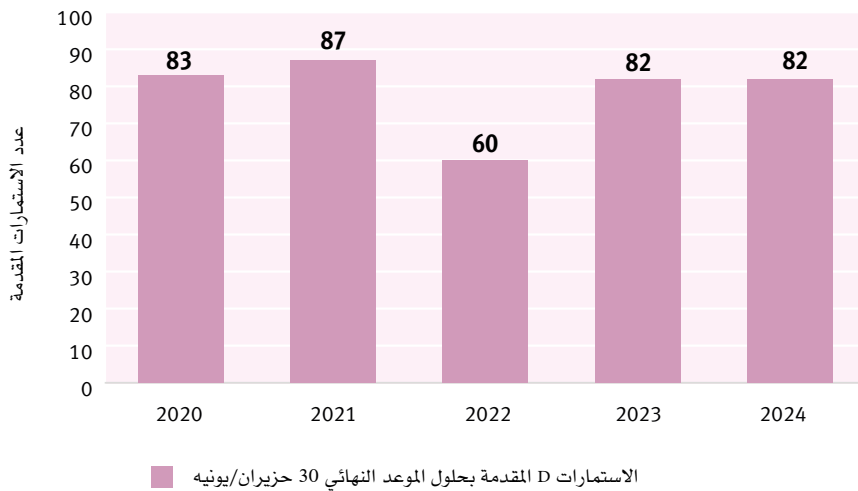
### فيما تُستخدم بيانات الاستثمارة D؟

- تستخدم المعلومات المقدمة في الجزء الأول في دعم الهيئة في الأمور التالية:
  - رصد الاتجاهات في الاتجار بالسلائف واستبانته
  - تقييم أنماط الصنع غير المشروع للمخدرات
  - تقديم توصيات للحكومات بشأن الإجراءات العلاجية وتدبير السياسة العامة، بما في ذلك في التقرير السنوي عن السلائف
- تدعم المعلومات المقدمة في الجزء الثاني الهيئة في التحقق من المعلومات المتعلقة بالتجارة المزمعة التي يتم الإبلاغ عنها من خلال نظام بن أونلاين، وفي فهم أنماط التجارة المنتظمة، مما يساعد في تحديد الأنشطة المشبوهة ومنع التسريب
- تُستخدم المعلومات المقدمة في الجزء الثالث لاستكمال المعلومات عن السلطات الوطنية المختصة التي توفرها لجنة المخدرات<sup>(1)</sup>

<sup>(1)</sup> [www.unodc.org/unodc/en/commissions/Secretariat/cna.html](http://www.unodc.org/unodc/en/commissions/Secretariat/cna.html)

6- وعلى مر السنين، واصلت الهيئة التأكيد على أهمية تقديم الحكومات للاستمارة D في الوقت المناسب لدعم تحليل البيانات وتحديد الاتجاهات الناشئة. وفي هذا الصدد، لا تزال هناك فرص لزيادة دقة توقيت تقديم الطلبات وتعزيز اكتمال المعلومات المقدمة وجودتها. ويعرض الشكل 1 لمحة عامة عن تقديمات الاستمارة D بحلول الموعد النهائي لسنوات الإبلاغ من 2020 إلى 2024. ويرد في المرفق الثاني معلومات تفصيلية لتقديم فرادى الحكومات للاستمارة D خلال فترة 2020-2024، وترد في الجدول 1 لمحة عامة عن البيانات المقدمة في الاستمارة D لعام 2024.

### الشكل 1- تقديم الحكومات للاستمارة D بحلول الموعد النهائي (30 حزيران/يونيه من كل عام)، خلال فترة 2020-2024



### الجدول 1- نظرة عامة على البيانات المقدمة من الحكومات باستخدام الاستمارة D لعام 2024

عدد الحكومات	
115	بيانات الاستمارة D- المجموع <sup>(1)</sup> (بحلول الموعد المرجعي في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025)
82	تقديم استمارة D - بحلول الموعد النهائي (30 حزيران/يونيه 2025)
70	مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية 1988
60	مضبوطات المواد غير المدرجة في الجدولين الأول أو الثاني من اتفاقية 1988

تقديم المعلومات الإلزامية (الجزء 1 من الاستمارة D)

<sup>(1)</sup> استخدمت 42 دولة صيغة جدول البيانات للاستمارة D عن عام 2024.

7- وكما حدث في السنوات السابقة، لم يقدم عدد من الدول الأطراف معلومات من خلال الاستمارة D إطلاقاً؛ وبعض تلك الدول لم تقدم تلك المعلومات إلا في عام 2024، بينما لم تقدم بعضها الآخر المعلومات من خلال الاستمارة D خلال السنوات الخمس الماضية، بل ولم يقدم عدد منها تلك المعلومات منذ عقد أو أكثر (انظر الجدول 2).

## الجدول 2- الدول الأطراف التي لم تقدم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، لعام 2024

أفريقيا		
إثيوبيا <sup>(ب)</sup>	جنوب السودان	الكاميرون
إريتريا <sup>(1)</sup>	جيبوتي <sup>(1)</sup>	كوت ديفوار <sup>(ب)</sup>
إسواتيني <sup>(1)</sup>	زامبيا <sup>(1)</sup>	الكونغو <sup>(1)</sup>
بنن	سان تومي وبرينسيبي <sup>(1)</sup>	كينيا
بوركينافاسو <sup>(1)</sup>	السنغال <sup>(ب)</sup>	ليبيريا <sup>(1)</sup>
بوروندي	السودان	ليبيا <sup>(1)</sup>
تشاد	سيشيل <sup>(ب)</sup>	ليسوتو <sup>(1)</sup>
توغو	غابون	مالي <sup>(ب)</sup>
تونس	غامبيا <sup>(ب)</sup>	مدغشقر
الجزائر	غينيا <sup>(1)</sup>	ملاوي <sup>(1)</sup>
جزر القمر <sup>(1)</sup>	غينيا-بيساو <sup>(1)</sup>	موريتانيا
جمهورية أفريقيا الوسطى <sup>(1)</sup>	كابو فيردي <sup>(ب)</sup>	ناميبيا
القارة الأمريكية		
أنتيغوا وبربودا <sup>(1)</sup>	الجمهورية الدومينيكية	سورينام
بليز <sup>(ب)</sup>	دومينيكا	غرينادا <sup>(1)</sup>
بنما	سانت فنسنت وجزر غرينادين	كوبا
جامايكا	سانت كيتس ونيفس <sup>(1)</sup>	
جزر البهاما <sup>(1)</sup>	سانت لوسيا	
آسيا		
أفغانستان	عمان <sup>(ب)</sup>	منغوليا
بنغلاديش <sup>(ب)</sup>	كازاخستان	نيبال
تركمانستان	كمبوديا <sup>(1)</sup>	اليمن
تيمور-ليشتي	الكويت	
أوروبا		
أوكرانيا	البوسنة والهرسك	سان مارينو
أوقيانوسيا		
بالاو <sup>(ب)</sup>	ساموا <sup>(1)</sup>	ناورو <sup>(1)</sup>
تونغا <sup>(1)</sup>	فانواتو <sup>(1)</sup>	نيوي <sup>(1)</sup>
جزر كوك <sup>(1)</sup>	فيجي <sup>(ب)</sup>	
جزر مارشال <sup>(1)</sup>	ميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)	

ملحوظة: انظر أيضا المرفق الثاني. كان الموعد المرجعي لتقديم المعلومات من خلال الاستمارة D هو 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025.

<sup>(1)</sup> حكومة لم تقدم معلومات من خلال الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات العشر الماضية (2015-2024) أو أكثر.

<sup>(ب)</sup> حكومة لم تقدم معلومات من خلال الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات الخمس الماضية (2020-2024).

8- وتحث الهيئة الحكومات على بذل قصارى جهدها لجمع المعلومات الكاملة ودمجها وإبلاغ الهيئة بها في الوقت المناسب، وفقا لما تنص عليه الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، من أجل تمكين الهيئة من تحديد الاتجاهات الناشئة في الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع أو تحليل مواطن الضعف في آليات مراقبة السلائف. وتشجع الهيئة، سعياً منها إلى تبسيط وتسريع عملية الإبلاغ وتقليل احتمال حدوث أخطاء في إدخال البيانات، على استخدام نموذج جدول البيانات من الاستمارة D، وإرفاق صفحة غلاف به موقعة ومختومة حسب الأصول صادرة عن السلطة الوطنية المختصة.

## دال- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف

9- عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 20/1995، يطلب من الحكومات أن تقدم طوعاً وسراً بيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. فتلك البيانات تساعد الحكومات والهيئة على فهم أنماط التجارة الاعتيادية واستبانة الأنشطة المشبوهة، ومن ثم، منع التسريب. ويعرض الجدول 3 أدناه لمحة عامة عن عدد الحكومات التي قدمت بيانات عن التجارة المشروعة في السلائف واستخداماتها ومتطلباتها في الاستمارة D لعام 2024. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في المرفق الرابع.

### الجدول 3- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف

عدد الحكومات	التجارة المشروعة	تقديم المعلومات الطوعية (الجزء 2 من الاستمارة D)
107		
92	الاستخدامات و/أو المتطلبات المشروعة بشأن واحدة أو أكثر من المواد الواردة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988	

## هاء- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية

10- بغية تزويد البلدان المصدرة بأداة إضافية لرصد مقادير مجموعة مختارة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية التي تتضمنها الشحنات المقترح توريدها إلى البلدان المستوردة، طلبت لجنة المخدرات، في قرارها 3/49، إلى الدول الأعضاء أن تزود الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات المواد 3، 4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول والسودوإيفيدرين والإيفيدرين و1-فينيل-2-بروبانول، وأن تزودها، قدر الإمكان، بتقديرات لاحتياجاتها من المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. وترد في المرفق الخامس لهذا التقرير الاحتياجات السنوية المشروعة التي أبلغت عنها الحكومات. وبحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كانت غالبية البلدان والأقاليم قد قدمت تقديراً واحداً على الأقل من مجموع تراكمي قدره 915 تقديراً فردياً قدم إلى الهيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

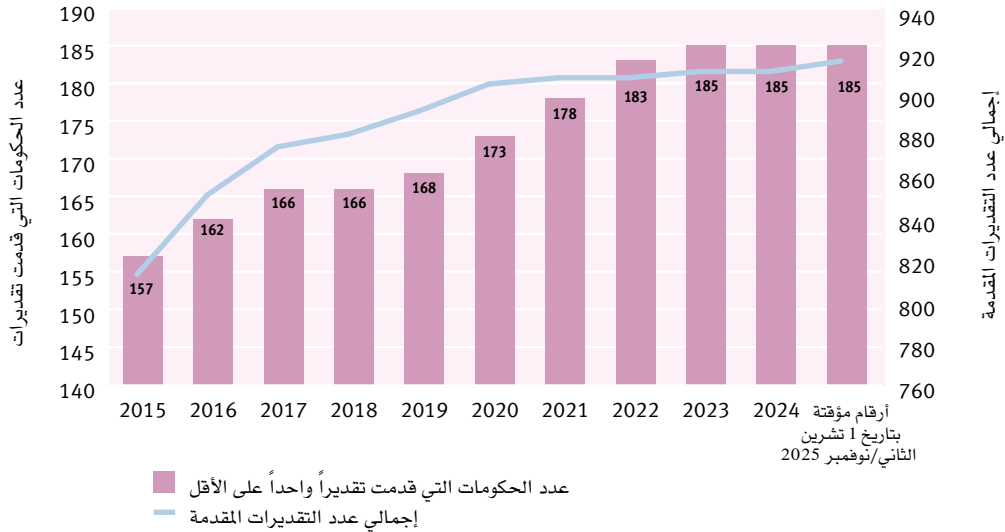
11- وواصلت الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية ومستحضراتها خلال العام، وذلك عن طريق الاستمارة D في أغلب الأحيان، وبدرجة أقل من خلال بلاغات فردية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كانت 185 حكومة قد قدمت تقديراً واحداً عن تقديراتها على الأقل (انظر الشكل 2). ويشمل ذلك الرقم عدداً من الأقاليم والدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية سنة 1988.

12- والهدف الرئيسي من تقدير تلك الاحتياجات هو تزويد السلطات المختصة في البلدان المصدرة ببيان بالكميات التي تحتاج إليها البلدان المستوردة بصورة مشروعة، بغرض تيسير رصد فرادى الشحنات وبناء صورة أوضح لأنماط التجارة وتمكين الرصد والمراقبة بشكل أفضل.

13- ومنذ نشر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2024، أعاد 73 بلداً وإقليماً تأكيد تقديراته أو قام بتحديثها بالنسبة لمادة واحدة على الأقل. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك حكومات على مستوى العالم لم تقدم قط تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة أو لم تقم أبداً بتحديثها لعدة سنوات.

14- وتذكّر الهيئة الحكومات بضرورة استعراض متطلباتها السنوية المشروعة بانتظام وإبلاغ الهيئة بالمنهجية المستخدمة لتقدير تلك المتطلبات من السلائف الضردية مع مراعاة ظروف السوق المحلية المتغيرة. وعلاوة على ذلك، تدعو الهيئة الحكومات إلى أن تبلغ سنوياً عن الأرقام المحدثة أو المعاد تأكيدها من خلال الاستمارة D، أو أن تبلغ عنها بالوسائل الرسمية في أي وقت على مدار العام حين يصبح تغيير احتياجاتها السنوية المشروعة ضرورياً.

## الشكل 2- عدد الحكومات التي قدمت تقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة والعدد الإجمالي للتقديرات المقدمة، 2015-2025



15- ولزيادة دقة التقديرات، يمكن للحكومات الرجوع إلى الدليل الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية تحت عنوان "دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية"، وكذلك الوثيقة المعنونة "المسائل التي يمكن للحكومات أن تتظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإبيفيرين والسودايفيدين". وكلتا الوثيقتين متاحان على الموقع الشبكي للهيئة.

## واو- التشريعات وتدابير المراقبة

16- وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1992/29، تجمع الهيئة معلومات عن الضوابط المحددة المطبقة على المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وتجمع الهيئة أيضاً معلومات عن تدابير المراقبة الوطنية المطبقة على المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية. ولمساعدة الحكومات على رصد التجارة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وتيسير التعاون والتحقيقات المشتركة المتعلقة بالمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية وتلك غير الخاضعة لها، على السواء، تقوم الهيئة بتعميم وتحديث تلك المعلومات بانتظام كجزء من حزمة المعلومات التي تعدها عن مراقبة السلائف، والتي يمكن للسلطات الوطنية المختصة أن تطلع عليها على الموقع الشبكي الآمن للهيئة. وحرصاً على التحديث المستمر للمعلومات التي تتيحها الهيئة، تشجع الهيئة جميع الحكومات على إبلاغها بانتظام بالتغييرات ذات الصلة التي تطرأ على تشريعاتها الوطنية بشأن السلائف وعلى الضوابط الرقابية المطبقة، بما في ذلك الضوابط الداخلية.

17- وقد وجه انتباه الهيئة إلى التغييرات التالية في تدابير المراقبة منذ نشر تقريرها عن السلائف لعام 2024.

18- ونشرت أستراليا، في شباط/فبراير 2025، لوائح تعديل القانون الجنائي (المخدرات والسلائف الخاضعة للمراقبة والخاضعة للمراقبة عند الحدود) لعام 2025. وقد أضافت تلك اللوائح، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 آذار/مارس 2025، في جملة أمور، مادة الميثيلامين إلى قائمة السلائف المقيدة للمراقبة عند الحدود.

19- وفي كندا، صدر في 27 شباط/فبراير 2025 أمر وزاري بإدراج بروميد الفينيثيل مؤقتاً في الجدول الخامس لقانون العقاقير والمواد الخاضعة للمراقبة لمدة عام واحد، بدءاً من نيسان/أبريل 2025. وبموجب الأمر نفسه، أضيفت مادة كلوريد البنزيل وأنهيدريد حمض البروبيونيك إلى الجدول الخامس لمدة عام واحد، بدءاً من أيار/مايو 2025.

20- وعلاوة على ذلك، نُشرت في 28 حزيران/يونيه 2025 لوائح مقترحة تدخل تعديلات على لوائح مراقبة السلائف (تعزيز الرقابة التنظيمية) في الجريدة الرسمية الكندية. وتهدف التعديلات المقترحة إلى تعزيز الضوابط التنظيمية الحالية على السلائف من خلال توسيع نطاق القيود المفروضة على بيع بعض المنتجات الطبية التي تحتوي على الإيفيدرين و/أو السودوإيفيدرين، وهي سلائف يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين.

21- وفي الصين، وافق مجلس الدولة على قرار وزارة الأمن العام ووزارة التجارة واللجنة الوطنية للصحة ووزارة إدارة الطوارئ والإدارة العامة للجمارك والإدارة الوطنية للمنتجات الطبية بإدراج سليفيتين من سلائف الفنتانيل، وهما 4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون، في جدول تصنيف أنواع السلائف الكيميائية، وهو جدول ضمن لائحة إدارة السلائف الكيميائية، اعتباراً من 20 تموز/يوليه 2025. وتحديداً، أدرجت مادتان كيميائيتان ضمن الفئة الثانية للسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة، مما يتطلب في إنتاجها وتوزيعها وشراؤها ونقلها واستيرادها وتصديرها الامتثال للأحكام ذات الصلة المقررة للسلائف الكيميائية غير الصيدلانية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2025، فرضت الصين أيضاً ضوابط على صادرات من سلائف مختارة غير خاضعة للمراقبة الدولية للفنتانيل ونظائر الفنتانيل إلى بلدان في أمريكا الشمالية.

22- وفي الهند، عدّل في 23 كانون الثاني/يناير 2025 الأمر الإداري المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية (تنظيم المواد الخاضعة للمراقبة) لعام 2013، فأدرجت المواد الـ 18، التي كانت قد أضيفت إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 بموجب قرار أصبح نافذاً في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، في الجدولين باء وجيم من ذلك الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت حكومة الهند في 2 أيلول/سبتمبر 2024 إشعاراً عاماً بشأن إنشاء قائمة مراقبة خاصة بالمواد الكيميائية البديلة و"الجديدة" التي توجد أدلة قوية على استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع. ومنذ ذلك الحين بدأت الهند باستخدام تلك القائمة، التي أعدت على أساس المدخلات المقدمة كجزء من عملية المسح التي أجرتها الهيئة، لتقديم الإشعارات المتعلقة بالصادرات المزمعة من المواد الكيميائية المدرجة في القائمة على أساس طوعي من خلال نظام بن أونلاين لايت (انظر الفقرة 134).

23- وفي مصر، أصدرت هيئة الدواء المصرية في آب/أغسطس 2025 تحديثاً للدليل التنظيمي الذي ينظم المستحضرات التي تحتوي على السودوإيفيدرين. وتوسع المبادئ التوجيهية للدليل المحدث بشكل كبير من نطاق اختصاص الهيئة ليتجاوز الصيدليات المجتمعية فيشمل جميع الكيانات الوطنية المرخصة المشاركة في سلسلة التوريد، ويغطي جميع العمليات، من الصنع والاستيراد والتصدير إلى التوزيع والتخزين والبيع. وتقرض تدابير الإنفاذ الرئيسية الآن إمكانية التتبع الكامل لجميع الدفعات المصنعة واستهلاك المكونات النشطة، إلى جانب شرط الحصول على موافقة مسبقة لأي مبيعات للموزعين والمستودعات. وعلاوة على ذلك، وضعت حدود قصوى للتوريد فيما يتعلق بالكميات التي يتم توزيعها على الصيدليات المجتمعية، وقد تخضع أي طلبات توريد للتفتيش، بما في ذلك مراجعة شاملة لسجلات المبيعات.

24- وفي غواتيمالا، دخل القرار الحكومي رقم 102-2025 حيز النفاذ في 8 تموز/يوليه 2025. ويتضمن القرار اللائحة التنظيمية بشأن ترخيص ومراقبة السلائف والمواد الكيميائية، وهو إطار قانوني محدث لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية وُضع استجابةً للطابع المتغير والمعقد الذي يتسم به الاتجار بالمخدرات، فضلاً عن تزايد حجم وأهمية أسواق المخدرات الاصطناعية وتسريب السلائف والمواد الكيميائية إلى قنوات الصنع غير المشروع للمخدرات.

25- وفي سنغافورة، دخلت تعديلات الملحق الأول لقانون إساءة استخدام المخدرات حيز التنفيذ في 1 تموز/يوليه 2025، حيث أدرجت مواد إضافية في قائمة المخدرات الخاضعة للمراقبة من الفئة ألف. وتشمل القائمة صراحة المواد الوسيطة المستخدمة في صنع القنبينات الاصطناعية، أي المواد التي يمكن استخدامها كسلائف (انظر الفقرة 154).

26- وفي الولايات المتحدة الأمريكية، نُشر في 4 حزيران/يونيه 2025 في السجل الفيدرالي تحديث لقائمة المراقبة الخاصة بالمواد الكيميائية والمنتجات والمواد والمعدات المستخدمة في صنع المواد الخاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية المدرجة في القائمة. وتحدد القائمة اللوازم المخبرية المستخدمة في صنع المواد الخاضعة للمراقبة. ومن أجل ردع الإنتاج غير المشروع للأقراص والحبوب والكبسولات، بما في ذلك الأقراص المزيفة والمقلدة، أضيفت إلى القائمة المحدثّة سواغات مختارة، بمفردها أو مجتمعة. كما يفيد نشر القائمة بتذكير الأفراد والشركات بأن عقوبات مدنية قد تُفرض عليهم إذا وزعوا لوازم مخبرية على شخص يستخدم، أو يحاول استخدام، اللوازم المخبرية في صنع مادة خاضعة للمراقبة أو مادة كيميائية مدرجة في القائمة، بما يخالف أحكام قانون المواد الخاضعة للمراقبة، مع تجاهل متهور للاستخدامات غير القانونية التي سُتستخدم فيها تلك اللوازم المخبرية.

27- وباستخدام اللائحة التفويضية (UE) 1475/2025 الصادرة عن المفوضية الأوروبية في 21 أيار/مايو 2025، أدخلت تعديلات على اللائحة (EC) رقم 2004/273 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي وعلى لائحة المجلس (EC) رقم 2005/111 بهدف إدراج سليفتي الفنتانيل 4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون في قائمة المواد المجدولة. ودخلت اللائحة حيز النفاذ في 14 آب/أغسطس 2025.

28- وتود الهيئة أن تذكّر السلطات الوطنية المختصة بأن تفاصيل متطلبات الاستيراد والتصدير وغيرها من تدابير المراقبة المطبقة على المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية متاحة على الصفحة الشبكية الآمنة للهيئة كجزء من حزمة معلومات الهيئة بشأن مراقبة السلائف، وعلى وجه التحديد، ملخص تدابير المراقبة عملاً بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

29- وفي 18 كانون الأول/ديسمبر 2024، وزعت الهيئة تعميماً على جميع الحكومات تشجعها على تقديم معلومات بشأن نظم الاستيراد والتصدير المطبقة على المواد الثماني عشرة المضافة إلى الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988 عملاً بقرار لجنة المخدرات الذي دخل حيز النفاذ في 3 كانون الأول/ديسمبر 2024. ويجري حالياً تجميع وتوحيد المعلومات الواردة على مدى عام 2025 بحيث يمكن إتاحتها للسلطات الوطنية المختصة لجميع الحكومات في صورة نسخة منقحة من حزمة المعلومات عن مراقبة السلائف.

## زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت")

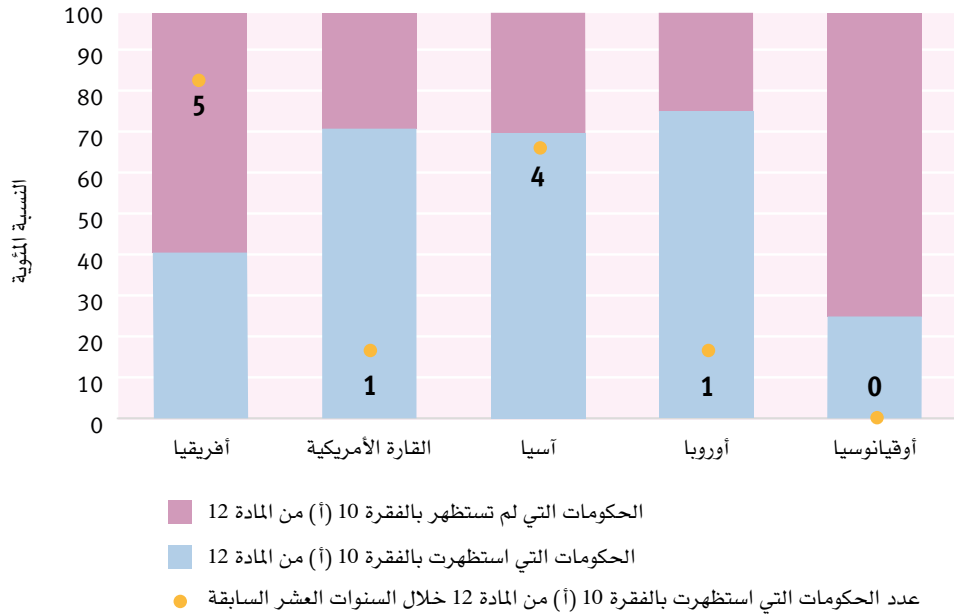
30- تعد الإشعارات السابقة للتصدير أساسية لرصد التجارة الدولية في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. ولكي يعمل نظام المراقبة الدولية على السلائف بشكل فعال، يجب على الحكومات أن تستند رسمياً إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من الاتفاقية، وبذلك تطلب من سلطات البلدان المصدرة إصدار إشعارات سابقة للتصدير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومات مدعوة، على الرغم من أن الاتفاقية لا تنص على ذلك، إلى التسجيل في نظام بن أونلاين التابع للهيئة لضمان حصولها على معلومات في الوقت الحقيقي عن الشحنات المزمعة. وقد ثبت أن هذين الإجراءين المتكاملين، أي الاستناد إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من الاتفاقية والتسجيل في نظام بن أونلاين، ضروريان للتعرف السريع على المعاملات المشبوهة ومنع تسريب المواد. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر نظام بن أونلاين لايت للحكومات آلية طوعية لتبادل الإشعارات السابقة للتصدير المتعلقة بالمواد الكيميائية التعويضية والبدلية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 ولكن من المعروف أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات.

### 1- الإشعارات السابقة للتصدير

31- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، بلغ عدد الدول والأقاليم التي طلبت رسمياً تلقي إشعارات سابقة للتصدير، وفقاً للمادة 12، الفقرة 10 (أ) من الاتفاقية، 122 دولة وإقليماً (انظر المرفق السادس). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عدلت حكومتا سنغافورة وسري لانكا طلبهما الأوليين ليشملا الآن جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني. وكما ورد في التقارير السابقة، يساور الهيئة القلق من أن العديد من الحكومات في عدة مناطق، ولا سيما أفريقيا وأوقيانوسيا، لا تزال تعتمد على تقدير سلطات البلدان والأقاليم المصدرة في تقديم معلومات عن الشحنات المزمعة من السلائف الخاضعة للمراقبة. ورغم أن أفريقيا شهدت بعض التحسن فيما يتعلق بعدد البلدان التي استندت إلى الفقرة 10 (أ) من المادة 12، فإن هناك فجوات كبيرة لا تزال قائمة (انظر الشكل 3).

32- وتعرب الهيئة عن ترحيبها بالجهود التي تبذلها الحكومات لتعديل شروط الإشعار السابق للتصدير بما يتماشى مع التغييرات التي طرأت على تدابير المراقبة الوطنية، وتحث جميع الحكومات المتبقية على تعزيز نظام الإشعار السابق للتصدير بالاستفادة من أحكام الفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.

### الشكل 3- الحكومات التي استظهرت بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، (في 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2025)



### 2- نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

33- منذ نشر الهيئة لتقريرها عن السلائف لعام 2024، تسجلت حكومة جيبوتي لاستخدام نظام "بن أونلاين"، مما زاد عدد الحكومات والأقاليم المأذون لها باستخدام تلك الأداة الإلكترونية إلى 170 بلدا وإقليما.

34- وخلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أُرسِل أكثر من 34 000 إشعار سابق للتصدير من 63 حكومة مصدرة إلى 192 بلدا وإقليما مستورداً من خلال نظام "بن أونلاين"، وهو ما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق.

35- وظل مستوى الاستخدام الفعال للنظام من جانب سلطات البلدان المستوردة دون تغيير عن السنة السابقة المشمولة بالتقرير، حيث اطلع على 90 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير واعرّض على 6 في المائة منها. وكما أكدت الهيئة مرارا وتكرارا، فإن الرد في الوقت المناسب على الإشعارات السابقة للتصدير تظل عاملا رئيسيا في فعالية نظام المراقبة الدولية للسلائف. وترد في الفصل الثاني من هذا التقرير (الفقرة 137) مناقشة للإنجازات ذات الصلة ومحاولات التسريب التي أحبطت من خلال الاستخدام الفعال لنظام بن أونلاين.

36- وتثني الهيئة على الحكومات المستوردة لاستخدامها نظام بن أونلاين للاطلاع على الإشعارات السابقة للتصدير والرد عليها، وتشجع الحكومات التي لم تستخدم النظام بعد على القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، تكرر الهيئة توصيتها بمعاملة الشحنات المعترض عليها كنقطة انطلاق للتحقيقات الرامية إلى تحديد المتجرين وطرائق عملهم.

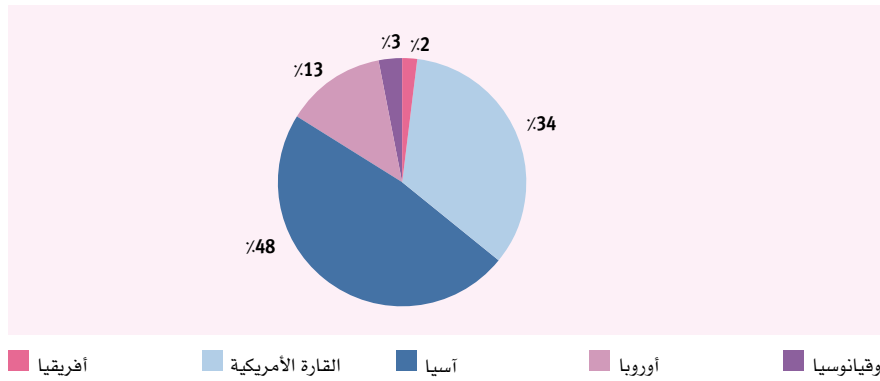
### 3- نظام بن أونلاين لايت للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر: الإرسال الطوعي لإشعارات سابقة لتصدير المواد الكيميائية غير المجدولة

37- على غرار نظام بن أونلاين، يتيح نظام بن أونلاين لايت للحكومات معالجة المعلومات المتعلقة بالمعاملات الدولية المخطط لها التي تشمل مواد كيميائية غير مدرجة في الجداول، مما يقلل إلى أدنى حد من التأخير في التجارة المشروعة ويساعد في الوقت نفسه على منع التسريب.

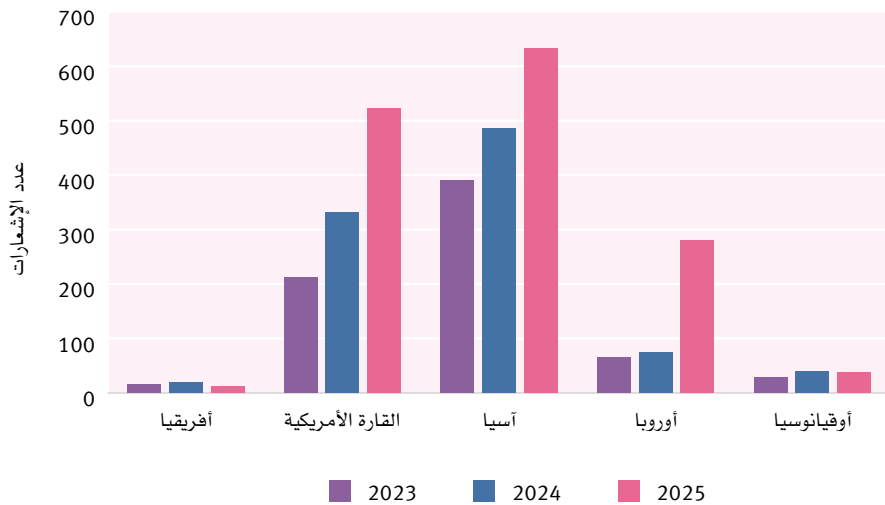
38- ويحتوي نظام بن أونلاين لايت على قائمة تضم أكثر من 170 مادة كيميائية غير مجدولة معروف أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات. وتتضمن القائمة المواد ومرادفاتها المدرجة في قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة، فضلاً عن السلائف الكيميائية التي تضبط بشكل متكرر ويبلغ عنها من خلال نظام بيكس. وتحديث القائمة باستمرار بناءً على طلب السلطات التي تستخدم النظام.

39- وبتزايد عدد الإشعارات السابقة للتصدير المقدمة عبر نظام بن أونلاين لايت بشكل مطرد. فحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، قدمت 18 حكومة مصدرة إلى 74 دولة ومنطقة مستوردة 3 250 إشعاراً سابقاً للتصدير، بما في ذلك أكثر من 1 480 إشعاراً بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وكما في السنة المشمولة بالتقرير السابقة، أرسلت معظم الإشعارات إلى بلدان وأقاليم في آسيا والقارة الأمريكية؛ ومع ذلك، تلقت أوروبا أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الإشعارات مقارنة بالعام السابق (انظر الشكلين 4 و5).

الشكل 4- وجهة الإشعارات السابقة للتصدير المرسله عبر نظام "بن أونلاين لايت"، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

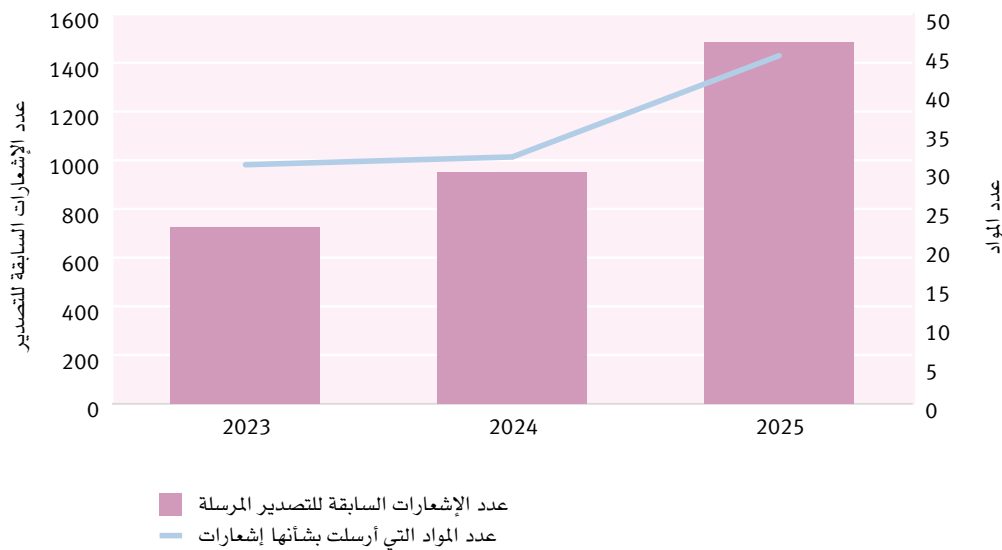


الشكل 5- عدد الإشعارات السابقة للتصدير المرسله عبر نظام "بن أونلاين لايت"، حسب المنطقة والسنة المشمولة بالتقرير، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025



40- أصبحت مادة الكانابينديول (CBD)، وهي مادة أضيفت إلى نظام بن أونلاين لايت في تشرين الأول/أكتوبر 2024 بعد أن وضعتها الصين تحت المراقبة الوطنية كسليفة، إحدى المواد التي يصدر بشأنها أكبر عدد من الإشعارات. أما المواد الأخرى التي يبلغ عنها بشكل متكرر عبر نظام بن أونلاين لايت فهي غاما-بوتيرولاكتون وحمض الخليك الثلجي والإيثانول وهيدروكسيد الصوديوم والكلوروفورم والفسفور الأحمر. وحتى الآن، قدمت سلطات التصدير إشعارات سابقة للتصدير بشأن ما مجموعه 54 مادة كيميائية غير مجدولة (انظر الشكل 6).

### الشكل 6- عدد الإشعارات السابقة للتصدير المرسل عبر نظام "بن أونلاين لايت" وعدد المواد التي صدرت بشأنها تلك الإشعارات، حسب السنة المشمولة بالتقرير، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025



41- وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن بعض السلطات المصدرة لا تكتفي بتقديم إشعارات سابقة للتصدير بشأن المواد الخاضعة للمراقبة الوطنية، بل أيضا بشأن المواد غير الخاضعة للمراقبة على الصعيد المحلي (انظر الفقرة 134 للاطلاع على التفاصيل). ومنذ إطلاق هذا النظام، اعترضت الحكومات المستوردة على 11 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير التي تلقتها، ولا تزال معظم هذه الاعتراضات تتعلق بمادة غاما-بوتيرولاكتون، تليها مادة هيدروكسيد الصوديوم وحمض الخليك الثلجي والكلوروفورم. ومن الأسباب الشائعة لتلك الاعتراضات الاستخدام غير المأذون به، وعدم وجود تراخيص استيراد، وتجاوز حصص الاستيراد، والشركات التجارية غير المسجلة، وإساءة استخدام أسماء الشركات، وعدم كفاية الأدلة على الاستخدام النهائي المشروع. ويرد وصف لحالات مهمة في الفصل الثاني من هذا التقرير.

42- وتشثي الهيئة على جميع الحكومات المصدرة والمستوردة لاستخدامها نظام بن أونلاين لايت ولتعليقاتها البناءة بشأن استخدام هذه الأداة. ومن المشاكل الأساسية في هذا الصدد أن العديد من المواد التي ترسل بشأنها إشعارات سابقة للتصدير لا تخضع للمراقبة كسلائف لمخدرات في معظم البلدان المستوردة، ولذلك فهي لا تدخل في نطاق اختصاص السلطات الوطنية المختصة المسجلة كجهات مستخدمة لنظام بن أونلاين. ولذلك تود الهيئة أن تذكر الحكومات بأن نظام بن أونلاين لايت يتيح تسجيل سلطات وطنية أخرى ذات صلة قد تكون في وضع أفضل لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الشحنات المقترحة التي تتضمن مواد كيميائية غير خاضعة للمراقبة الدولية باعتبارها سلائف مخدرات. وتشدد الهيئة على أهمية رصد التجارة المحلية والدولية في المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وتشجع جميع السلطات المعنية على التسجيل في النظام والاستفادة منه على النحو الأمثل.

## حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف

### 1- مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

43- مشروع بريزم ومشروع كوهيجن هما مبادرتان تشغيليتان للهيئة تتعلقان بسلائف مخدرات اصطناعية ومواد سليفة للكوكايين والهيروين، على التوالي. وهما يوفران إطاراً للتعاون الدولي من أجل منع تسريب المواد الكيميائية والاتجار بها بهدف الصنع غير المشروع للمخدرات. وفي إطار هذين المشروعين، تعين الحكومات جهات اتصال معنية بالسلائف الكيميائية، وهي الجهات الرئيسية التي تتصل بها الهيئة بشأن المبادرات التشغيلية وهي التي تتلقى التبیهات الدورية الصادرة عن الهيئة بشأن المواد الكيميائية الجديدة وأساليب العمل والشحنات المشبوهة ومحاولات التسريب. وعلاوة على ذلك، ومن أجل تحديد الثغرات ومواطن الضعف المحتملة في نظام المراقبة الدولية للسلائف، تُنفذ عمليات دولية في إطار هذين المشروعين.

44- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الهيئة 10 تبیهات في إطار المشروعين. وتعلقت ثلاثة من تلك التبیهات بظهور مواد جديدة، وهي إيثيل غليسيدات المادة 4.3-ديميثوكسي-فينيل-2-بروبانول - وهي سليفة لمنشطات أمفيتامينية غير خاضعة للمراقبة الدولية (انظر الفقرة 95)، وميثيل مادة 4-فينيل أسيتو أسيتات- وهي سليفة أولية جديدة للأمفيتامين والميتامفيتامين (انظر الفقرة 94)، وأورثو-ميثيل مادة أنيلينو بيبيريدين-4، وهي سليفة جديدة لنظائر الفنتانيل غير خاضعة للمراقبة الدولية (انظر الفقرة 139). وقدمت أربعة تبیهات معلومات عن اتجاهات الاتجار وأساليب عمل المتجرين، بما في ذلك أولى المضبوطات من سلائف الفنتانيل في أوروبا، ومضبوطات أقراص السودوايفيدين الحمراء والبيضاء مجهولة المنشأ وذات العلامة التجارية التشيكية، والنجاح في منع تسريب 3 أطنان من سلائف الفنتانيل من خلال الاستخدام الفعال لنظام بن أونلاين (انظر الفقرة 137)، واستخدام السواغات ومساحيق الأقراص المخلوطة مسبقاً في الصنع غير المشروع للأقراص. وأخيراً، صدر تبیهان بشأن سلائف النيتازين (انظر الفقرتين 162 و163). وقد وصلت تبیهات الهيئة إلى الموظفين المعنيين على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك جهات الاتصال المعنية بالسلائف ومستخدمو نظام بيكس ومستخدمو نظام بن أونلاين.

### عملية سودونيم (Operation Pseudonym)

45- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُجريت عملية دولية أُطلق عليها الاسم الرمزي "عملية سودونيم" (Operation Pseudonym) في إطار مشروع بريزم في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. وركزت العملية على التجارة الدولية، وحيثما أمكن، على التجارة المحلية في الإيفيدين والسودوايفيدين بجميع أشكالهما. وكانت العملية واسعة النطاق شارك فيها 60 بلداً وإقليماً وأربع منظمات دولية أو إقليمية.

46- ومع أن التركيز الأساسي للعملية كان على التجارة الدولية في الإيفيدين والسودوايفيدين بجميع أشكالهما، فقد أبلغت بعض البلدان المشاركة أيضاً عن ضبوطات لا صلة لها بالتجارة المشروعة بل تتعلق بعمليات تهريب صريح. وأبلغت أربعة من البلدان المشاركة عن 168 عملية ضبط، معظمها من جانب أستراليا ونيوزيلندا. وفي كلا البلدين، أفيد بأن مصدر المواد، التي ضبطت في شكل مواد خام ومستحضرات، هو الصين والهند. وقد لوحظ عدة مرات في الماضي حدوث عمليات تهريب للإيفيدين من جنوب آسيا إلى أوقيانوسيا. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المضبوطات في أستراليا الهندية المنشأ تضمنت أقراص سودوايفيدين مشابهة لأقراص مجهولة المصدر وعليها علامة تجارية سبق العثور عليها في تشيكيا، وكان قد صدر بشأنها تبیه في إطار مشروع بريزم، مما يشير إلى احتمال وجود صلة بين المضبوطات في أستراليا ومضبوطات سابقة في أوروبا (انظر الفقرة 72). وتنتظر الهيئة الحصول على تأكيد بشأن ما إذا كانت الأقراص ذات أصل مشروع أم أنها صُنعت بشكل غير مشروع في الهند.

47- وكشفت تركيا شحنة كبيرة من مستحضر السودوايفيدين كانت تمر عبر أراضيها، وأبلغت عنها عبر نظام بيكس. وشملت الشحنة، التي لم يتم إرسال أي إشعار سابق للتصدير بشأنها عبر نظام بن أونلاين، ما يزيد على 15 طناً كوزن إجمالي لمستحضر صيدلاني يحتوي على السودوايفيدين، مصدره المغرب ومقصده جمهورية إيران الإسلامية. وتجاوزت الكمية المعنية بكثير الاحتياجات السنوية المشروعة لجمهورية إيران الإسلامية من مستحضرات السودوايفيدين المسجلة لدى الهيئة. ولذلك، فقد أبرزت تلك الحادثة الحاجة إلى الاستفادة بشكل أفضل من نظام تقدير الاحتياجات السنوية المشروعة، وكذلك الحاجة إلى إرسال الإشعارات السابقة للتصدير بشأن الصادرات المزعمية من المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على الإيفيدين والسودوايفيدين من خلال نظام بن أونلاين ومراقبة التجارة الدولية في هذه المستحضرات بنفس الطريقة التي يتم بها مراقبة المواد نفسها، كما أوصت الهيئة مراراً وتكراراً<sup>(4)</sup>. وقد نوقشت هذه المسألة مع حكومة جمهورية إيران الإسلامية، وتنتظر الهيئة ردها.

(4) انظر على سبيل المثال "related recommendations of the International Narcotics Control Board relevant to implementation-Compilation of precursor" by Governments. متاح على الرابط: [www.incb.org/incb/en/precursors/precursors/recommendations/introduction.html](http://www.incb.org/incb/en/precursors/precursors/recommendations/introduction.html). كما يقدم المرفق الرابع (حاء) من القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة ملخصاً للإجراءات الموصى بها في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات المتعلقة بالمستحضرات التي تحتوي على المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988.

48- ومنعت الإمارات العربية المتحدة تسليم شحنتين أرسل إشعار مسبق بشأنهما من مستحضرات السودوإيفيدرين يبلغ مجموع وزنها 380 كيلوغراماً كان من المقترح تصديرها إلى ليبيا. ولم يُسمح بإتمام عملية شحن تلك الكمية بسبب الشكوك التي أحاطت بشأن مدى صحة أذون الاستيراد الليبية.

49- كما كشفت عملية سودونيم عن احتمال استغلال التجارة داخل الاتحاد الأوروبي لأغراض الاتجار، لا سيما في المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على إيفيدرين أو سودوإيفيدرين. ولاحظت بعض الدول الأعضاء حدوث عمليات شراء واسعة النطاق لمستحضرات صيدلانية تحتوي على مواد مصدرها الاتحاد الأوروبي، وكانت حالات الشراء تلك مشبوهة بطبيعتها وتطلبت مزيداً من التحقيق. وعدم وجود إشعارات سابقة للتصدير فيما يتعلق بتجارة السلائف الخاضعة للمراقبة والمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين داخل الاتحاد الأوروبي يجعل من الصعب تحليل حركة التجارة إلى أسواق تلك المستحضرات ومنها وفيما بينها.

50- وختاماً، نجحت عملية سودونيم في الجمع بين عدد كبير من البلدان والأقاليم للتركيز على منع تسريب الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والاتجار بهما لأغراض الصنع غير المشروع للمخدرات. وتشي الهيئة على جميع البلدان التي شاركت بنشاط في هذه العملية من خلال توفير معلومات ذات صلة عن المواد المستهدفة، مما ساعد على تحديد بل ومعالجة إحدى الثغرات الحالية في تدابير المراقبة. وللأسف، فإن عدة بلدان من البلدان التي كانت مرتبطة في السابق بحالات تسريب واتجار على نطاق واسع بهذه المواد لم تشارك في العملية أو لم تشارك فيها بنشاط<sup>(5)</sup>.

51- واستناداً إلى نتائج عملية سودونيم، تكرر الهيئة تأكيدها على ضرورة مراقبة المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بنفس الطريقة التي تُراقب بها المادتين نفسهما، واستخدام نظام بن أونلاين لإخطار السلطات في البلدان والأقاليم المستوردة مسبقاً وبشكل منهجي بشحنات المواد بجميع أشكالها، بما في ذلك المستحضرات، المستخدمة لأغراض منها التجارة داخل الأسواق المشتركة. وعلاوة على ذلك، تشجع الهيئة البلدان على إجراء تقييم واقعي لاحتياجاتها السنوية المشروعة من تلك المواد ومراقبة التجارة فيها عن كثب مقارنة بتلك الاحتياجات. وتشجع الهيئة الحكومات أيضاً على استكمال المعلومات الموجودة في نظام بن أونلاين وتقديرات الاحتياجات السنوية المشروعة ببيانات التجارة الفعلية التي اطلعت عليها الحكومات (بما في ذلك تلك الموجودة في الأسواق المشتركة)، من أجل تحديد احتمال وجود فائض في العرض ومن ثم منع تسريبه.

### دعم التحقيقات في عمليات التسريب المشتبه فيها والفعلية لسلائف المنشطات الأمفيتامينية

52- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت عدة تطورات وحوادث ومضبوطات تتعلق بمادة 1-بوك-4-بيبيريدون، وهي سليفة للفتانيل أدرجت في الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988 اعتباراً من 3 كانون الأول/ديسمبر 2024. وأبلغ عن أول ضبطية على الإطلاق لهذه المادة في أوروبا من خلال نظام بيكس. في تلك الحوادث، كانت المادة في الغالب مصدرها الهند<sup>(6)</sup>. وتبع ذلك ضبط كميات من مادة 1-بوك-4-بيبيريدون في غواتيمالا (انظر الفقرة 136)، وكانت الهند هي منشأ جميع تلك المضبوطات. وتابعت الهيئة عمليات الضبط تلك مع البلدان المعنية للمساعدة في التحقيقات الاقتمائية. وعلاوة على ذلك، فقد عكفت الهيئة، بعد إحاطتها علماً بتلك التطورات، على تحليل حركة التجارة الدولية في هذه المادة قبل إدراجها في الجداول الدولية من خلال معلومات التصدير والاستيراد التي حصلت عليها من منصة إلكترونية متاحة تجارياً. وبما أن طبيعة ونطاق الاستخدامات المشروعة لمادة 1-بوك-4-بيبيريدون وغيرها من سلائف الفتانيل التي أدرجت مؤخراً في الجداول لا تظهر إلا بعد وضع تلك المواد تحت المراقبة الوطنية في عدد متزايد من البلدان، فإن الهيئة تعمل مع سلطات البلدان المستوردة والمصدرة الرئيسية من أجل فهم أفضل لنطاق وطبيعة تلك الاستخدامات المشروعة.

53- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2025، عقدت الهيئة اجتماعاً لتبادل المعلومات بشأن الحوادث المتعلقة بمادة 1-بوك-4-بيبيريدون الهندية المنشأ (انظر الفقرة 137).

54- وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الهيئة دعماً إلى حكومة جنوب أفريقيا في الاستفسارات المتعلقة بخلات الرصاص. ولهذه المادة، التي لا تخضع للمراقبة الدولية، تطبيقات صناعية واسعة النطاق، بما في ذلك استخدامها ككاشف وكمثبت لبعض الأصباغ. ولكن يمكن استخدامها أيضاً لتحويل حمض فينيل الخل إلى 1-فينيل-2-بروبانول في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. ومن نيسان/أبريل 2023 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أبلغت جنوب أفريقيا من خلال نظام بيكس عن

<sup>(5)</sup> انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2024 (E/INCB/2024/4)، الفقرتان 80 و82 والإطار 2؛ وتقرير الهيئة عن السلائف لعام 2023 (E/INCB/2023/4)، الفقرتان 93 و96، والإطار الوارد في الصفحة 19؛ وتقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفقرات 77 و78 و88.

<sup>(6)</sup> انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2024 (E/INCB/2024/4)، الفقرة 153.

أربع ضبقيات، شملت أكثر من 11 طناً من أسيتات الرصاص. وكشف تحليل الهيئة للمعلومات المتاحة على المنصة الإلكترونية المفتوحة المصدر والمتاحة تجارياً المذكورة أعلاه أن ما مجموعه 44 طناً من تلك المادة قد استوردها على ما يبدو مستورد محدد من الهند إلى جنوب أفريقيا في الفترة 2023-2024. وجرى تبادل تلك المعلومات مع السلطات المختصة في جنوب أفريقيا، التي بدأت في اتخاذ خطوات للتحقق من مدى مشروعية تلك المادة ولمعرفة استخدامها النهائي في البلد.

55- كما استفسرت الهيئة من السلطات المختصة في توغو عن مشروعية شحنة تزن 4 أطنان من أسيتات الرصاص يُزعم أنها استوردت إليها في عام 2024. وبدا أن تلك الشحنة لا تتوافق مع أنماط التجارة المشروعة المعروفة، ويبدو أن الشركة التي شحنتها سبق أن تورطت في حادثة تتعلق بسلائف.

56- وفي كانون الثاني/يناير 2025، طلبت السلطات المختصة في إسبانيا مساعدة الهيئة في التحقق من مشروعية طلبية لـ 9 000 طن من حمض الكبريتيك شهريا تلقتها شركة إسبانية من شركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونوقشت هذه المسألة مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي بدأت التحقيقات في هذا الشأن. ومن الجدير بالذكر أن وزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية اعترضت في عامي 2023 و2024، من خلال نظام بن أونلاين، على أربع شحنات (بلغ حجمها حوالي 6 173 طناً) من حمض الكبريتيك الموجهة إلى البلد. ومن بين أسباب الاعتراضات السابقة مشاركة مستوردين غير مرخص لهم بالعمل في البلد واستخدام تصاريح استيراد مزورة لتبرير الاستيراد المقترح للمادة.

57- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاونت الهيئة أيضاً مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في تنفيذ عملية Mayag III-Lionfish، التي نسقتها وحدة مكافحة المخدرات التابعة للإنتربول ونفذت في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 4 تموز/يوليه 2024. وركزت العملية على ضبط مخدرات اصطناعية وسلائف وغيرها من السلع غير المشروعة مع تعطيل سلسلة عائدات الجريمة. وأسفرت العملية عن ضبط 54 شحنة من سلائف كيميائية بلغ وزنها أكثر من 9 أطنان.

## 2- نظام الإخطار بحوادث السلائف

58- واصل نظام بيكس العمل كمنصة عالمية فريدة من نوعها، مما مكن من تبادل المعلومات العملية في الوقت الحقيقي بشأن الحوادث المتعلقة بالسلائف الكيميائية والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. وعمل نظام بيكس بفعالية أيضاً كنظام للإنذار المبكر بشأن السلائف الكيميائية والمعدات، حيث أبلغت جهات الاتصال الوطنية، من خلال هذه المنصة، عن مواد وطرائق عمل لم يكن قد أُبلغ عنها حتى ذلك الحين. ومن الأمثلة على تلك المواد المبلغ عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير ميثيل مادة 4-فينيل أسيتو أسيتات - وهي سليفة أولية جديدة للأمفيتامين والميثامفيتامين وغير خاضعة للمراقبة الدولية - وقد أبلغت مملكة هولندا عن حادثة تتعلق بها من خلال نظام بيكس في نيسان/أبريل 2025، وسرعان ما تلت تلك الحادثة حوادث في بلدان أخرى في أوروبا (انظر الفقرة 94). وتشير أوجه التشابه في الشكل الخاطئ لوسم المواد إلى احتمال وجود صلات بين تلك الحوادث، مما يتيح إجراء تحقيقات افتتائية. ومن ثم، فإن تبادل المعلومات عن الحوادث في نظام بيكس يخدم غرضين هما تنبيه البلدان الأخرى إلى ظهور مادة جديدة وإتاحة إجراء تحقيقات في الصلات المحتملة بين الحالات.

59- وقد حُدث نظام بيكس خلال الفترة المشمولة بالتقرير ورحلت بياناته إلى نظام لتوثيق المستخدمين أكثر أماناً. وبعد عملية الترحيل، نظمت ثلاث دورات تدريبية عن بعد، منها دورة باللغة الإسبانية، لتعريف المستخدمين بميزات المنصة وفعاليتها كأداة لتبادل المعلومات الاستخباراتية. وشارك في تلك الدورات التدريبية ما مجموعه 203 مسؤولين من 46 حكومة و7 منظمات دولية وإقليمية.

60- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كان لدى نظام بيكس أكثر من 500 مستخدم من حوالي 100 دولة وإقليم في جميع مناطق العالم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الهيئة جهوداً للتوعية بهدف توسيع قاعدة مستخدمي نظام بيكس<sup>(7)</sup>. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أُبلغ عن أكثر من 5 700 حادثة عبر نظام بيكس، بما في ذلك أكثر من 230 حادثة تتعلق بمعدات استخدمت في الصنع غير المشروع للمخدرات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تبادل معلومات عن 968 حادثة تتعلق بـ 1 898 بلاغاً بشأن المواد عبر المنصة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 100 في المائة تقريبا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى قيام حكومة كندا بالإبلاغ عن عدد كبير من الحوادث، بما في ذلك الحوادث التي وقعت في سنوات سابقة. فقد أُبلغ عن 586 حادثة تتعلق بمواد مدرجة في الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988، و141 حادثة تتعلق بمواد مدرجة في الجدول الثاني، و273 حادثة تتعلق بمواد مدرجة في قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة، و193 حادثة تتعلق

(7) يمكن للحكومات، التي لم تسجل بعد جهات اتصال مع نظام بيكس من أجل سلطاتها الوطنية المعنية بمراقبة السلائف، أن تطلب إنشاء حساب لها، وذلك بإرسال طلب خطي على عنوان البريد الإلكتروني التالي: [incb.pics@un.org](mailto:incb.pics@un.org).

بمواد أخرى غير مجدولة، و54 حادثة تتعلق بمرققات أو مواد غش أو مخففات أو سواغات. كما أبلغ عما مجموعه 27 حادثة متعلقة بمعدات. والنسبة الأكبر من الحوادث تتعلق بمواد مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، ويعود السبب في ذلك بصورة أساسية إلى أن عددا كبيرا من الحوادث التي أبلغت عنها حكومة كندا كانت متعلقة بالإفيدرين والسودوإفيدرين، وكلاهما مادتان مدرجتان في الجدول الأول. كما ساهمت النتائج التي تحققت في إطار عملية سودونيم، التي استهدفت مادتي الإفيدرين والسودوإفيدرين، في ارتفاع تلك النسبة.

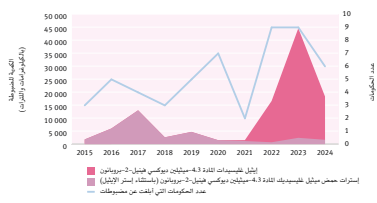
61- وتثني الهيئة على الحكومات التي أبلغت عن الحوادث من خلال نظام بيكس، مما عزز التعاون الدولي في مجال التحقيقات المتعلقة بالسلائف والمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. كما أدى ذلك إلى زيادة المعرفة بظهور مواد كيميائية جديدة وطرائق جديدة لتهريب تلك المواد. وتشجع الهيئة الحكومات التي لم تستخدم بعد نظام بيكس على ترشيح مسؤولين مناسبين في مجال التنظيم الرقابي و/أو إنفاذ القوانين للتسجيل في النظام وزيادة قدراتها الوطنية على التصدي لتسريب السلائف والمعدات والاتجار بها، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الجماعية العالمية في هذا المجال.

# ثانياً - نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخراً الاتجاهات في الاتجار بها

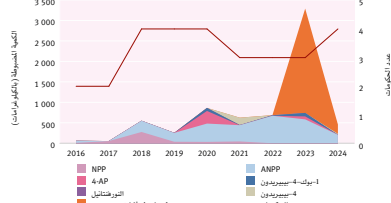
## التركيز على بيانات المضبوطات

فيما يلي عرض لبعض الاتجاهات التي نوقشت في هذا الفصل:

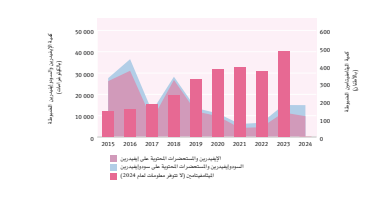
سلائف "الإكستاسي" (الفقرات 89-92)



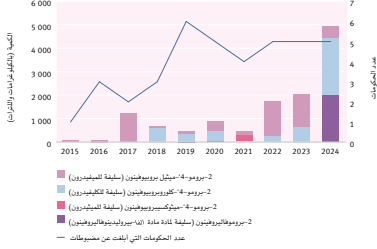
سلائف الفتانيل (الفقرات 135-137)



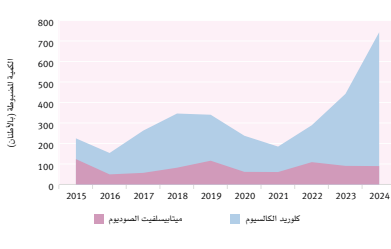
الإيفيدرين (الفقرة 67)



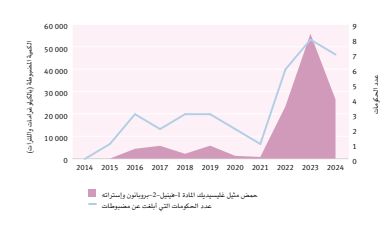
سلائف الكاثينونات الاصطناعية: (الفقرات 148-150)



مواد كيميائية لصنع الكوكايين: ميثايسلفيت الصوديوم وكوريد الكالسيوم (الفقرتان 117 و118)



سلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين: حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإسترته (الفقرتان 85 و86)



62- ويقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية المستبانة في مجالي التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية والاتجار بها على السواء، حسب مجموعة المواد، بغية معالجة الثغرات ونقاط الضعف في آليات مراقبة السلائف. وقد أعد تحليل تلك الاتجاهات استناداً للمعلومات التي قدمتها الحكومات من خلال آليات مختلفة، مثل الاستمارة D، ونظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام بيكس ومشروع "بريزم" و"كوهيجن"، ومن خلال التقارير الوطنية وغيرها من المعلومات الرسمية. ويغطي التحليل الفترة الممتدة حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025. وتود الهيئة أن تشكر الحكومات على المعلومات التي تلقتها منها.

## ألف - المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

### 1- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات

#### (أ) الإيفيدرين والسودوايفيدرين

63- تُستخدم مادتا الإيفيدرين والسودوايفيدرين، بما في ذلك مستحضراتهما الصيدلانية (الإيفيدرينات، باختصار) في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. ونظراً لاستخدامهما على نطاق واسع لأغراض طبية مشروعة، فهما من بين المواد الأكثر تداولاً في الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988. ويمكن أيضاً صنع الميثامفيتامين عبر مسار مادة 1-فينيل-2-بروبانولون (انظر الفقرات 81-86 أدناه والمرفق الثامن). وفي السنوات الأخيرة، لوحظ بشكل متزايد استخدام سلائف محورة مثل إسترات حمض ميثيل غليسيدك المادة 1-فينيل-2-بروبانولون في صنع الميثامفيتامين، مما أدى إلى إدراج تلك الإسترات في الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988 في عام 2024. وتزامن هذا التطور بشكل عام مع انخفاض في المضبوطات العالمية من الإيفيدرين. ومع ذلك، ظل المتجرون يستهدفون التجارة الدولية المشروعة في الإيفيدرين في عام 2024.

#### التجارة المشروعة

64- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أرسلت البلدان المصدرة 5 393 إشعاراً سابقاً للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن شحنات معتمدة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين، في شكل سائب وفي شكل مستحضرات صيدلانية. وتتعلق الإشعارات بما مجموعه 1 108 أطنان من السودوايفيدرين، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً في التجارة مقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق، وأكثر من 52 طناً من الإيفيدرين، وهو ما يمثل نمطاً تجارياً مشابهاً للنمط الذي شوهد قبل السنة المشمولة بالتقرير لعام 2024. وكان منشأ الشحنات 40 بلداً وإقليماً مصدراً، وكان مقصدها 178 بلداً وإقليماً مستورداً.

65- ويورد الجدول 4 أدناه أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المقترحة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين، بجميع أشكالهما، مرتبة من حيث حجم الواردات المبلغ عنها عبر نظام "بن أونلاين" في الفترة المشمولة بالتقرير.

### الجدول 4 - أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المزمعة من الإيفيدرين والسودوايفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات عبر نظام "بن أونلاين"، بجميع أشكالهما، مرتبة حسب حجم الواردات، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

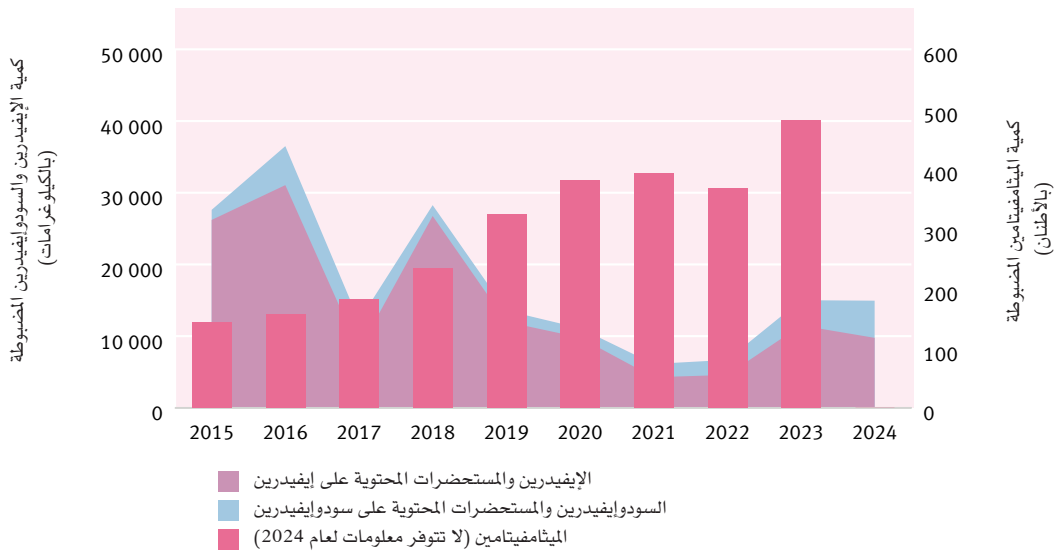
الترتيب	الإيفيدرين	السودوايفيدرين
1	جمهورية كوريا	الولايات المتحدة
2	نيجيريا	مصر
3	مصر	سويسرا
4	الولايات المتحدة	تركيا
5	الدانمرك	باكستان
6	غانا	جمهورية كوريا
7	فرنسا	اليابان
8	الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	إندونيسيا
9	جنوب أفريقيا	إيطاليا
10	كينيا	المملكة العربية السعودية

66- وباستخدام الاستمارة D لعام 2024، أبلغت الهند، وهي مصدر رئيسي للإيفيدرين والسودوايفيدرين في شكل مواد خام ومستحضرات صيدلانية على حد سواء، عن 12 شحنة موقوفة من الإيفيدرين أو السودوايفيدرين الخام. وبلغ إجمالي الكميات المعنية حوالي 6 أطنان. وعلاوة على ذلك، أوقفت جمهورية تنزانيا المتحدة شحنة وزنها 375 كيلوغراماً من السودوايفيدرين مصدرها الدانمرك بسبب عدم وجود ترخيص استيراد ساري المفعول.

### الاتجار

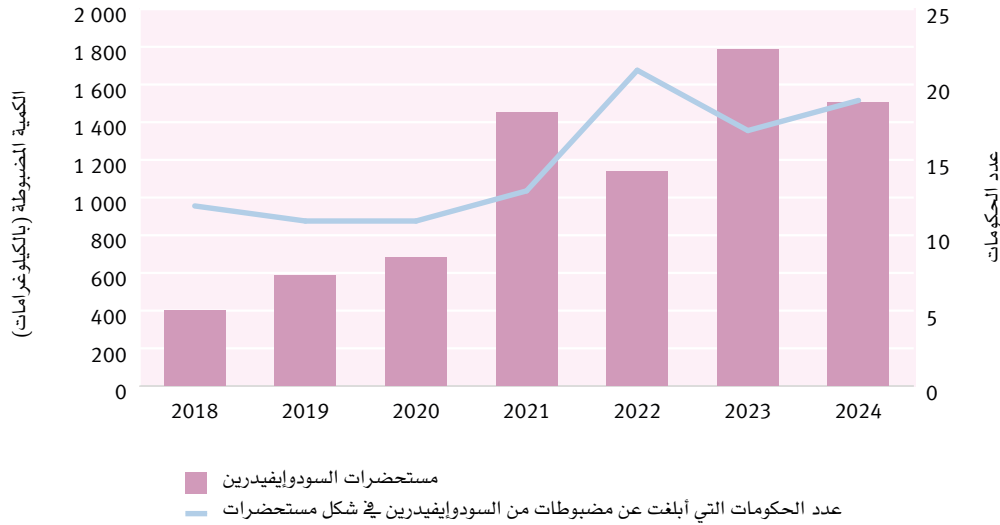
67- بلغت كمية مضبوطات الإيفيدرين الإجمالية في عام 2024 خمسة عشر طناً، وبقيت عند مستوى مماثل لمستوى عام 2023 (انظر الشكل 7). وأبلغت 28 دولة عن ضبطيات في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضاً عن عدد الدول التي أبلغت عن ضبطيات في عام 2023، البالغ 37 دولة. وتركز أكثر من 85 في المائة من الكمية المضبوطة على الصعيد العالمي في أربعة بلدان فقط - باكستان (6 أطنان)، والصين (ما يقرب من 5 أطنان)، ونيوزيلندا (1,2 طن)، وأستراليا (ما يقرب من 1 طن). وعلى الرغم من زيادة كميات الإيفيدرين المضبوطة في عامي 2023 و2024، بقيت تلك الكميات منخفضة نسبياً مقارنة بالكميات المضبوطة التي أُبلغ عنها قبل عقد من الزمن، وتناقضت تناقضاً هائلاً بالتزامن مع ازدياد كميات الميثامفيتامين المضبوطة في جميع أنحاء العالم (انظر الشكل 7)، وهو اتجاه سبق أن لاحظته الهيئة. وينطبق ذلك بشكل خاص على جنوب شرق آسيا، حيث لا تزال نتائج تحليل التصنيف الجنائي للميثامفيتامين المضبوط في تلك المنطقة تشير إلى أن الإيفيدرين يستخدم كمادة أولية على الرغم من عدم الإبلاغ عن أي ضبطيات للإيفيدرين أو ضبطيات كبيرة لسلائف الإيفيدرين. وفي المقابل، بات من المعروف منذ فترة طويلة أن الميثامفيتامين في أمريكا الشمالية يُصنع باستخدام أساليب قائمة على مادة 1-فينيل-2-بروبانول، ويعتمد على سلائف كيميائية غير مجدولة.

### الشكل 7- مضبوطات الإيفيدرين والسودوايفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، ومضبوطات الميثامفيتامين حسبما أُبلغ عنها في الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2015-2024



68- وبلغت كمية المستحضرات المحتوية على السودوايفيدرين التي تم ضبطها 1,5 طن، وهو ما يمثل انخفاضاً طفيفاً عن الكمية المضبوطة في عام 2023 (1,8 طن)، لكنها ظلت عند مستويات مرتفعة نسبياً منذ عام 2020 (انظر الشكل 8)، حيث أبلغت 19 دولة عن تلك الضبطيات. ومن أصل البلدان الـ 19 تلك، سجلت أربعة بلدان، وهي أستراليا (691 كيلوغراماً) والهند (256 كيلوغراماً) ونيوزيلندا (243 كيلوغراماً) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (240 كيلوغراماً)، 98 في المائة من الكمية المضبوطة، حيث أبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ضبطية واحدة من هذه المستحضرات الهندية المنشأ للمرة الأولى منذ عام 2007. وجرت بعض عمليات الضبط في أستراليا ونيوزيلندا في إطار عملية سودونيم.

## الشكل 8- المضبوطات من مستحضرات السودوايفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، للفترة 2018-2024



69- أوضحت إحدى حالات تهريب 180 000 قرص من السودوايفيدرين، أبلغت عنها كينيا من خلال نظام بيكس في عام 2025، كيف يلجأ المهربون إلى استخدام مزيج من التجارة الدولية والتسريب المحلي. ونفذت عملية مصادرة لمستحضرات صيدلانية صنعتها شركة هندية على الحدود البرية مع أوغندا، كانت على متن حافلة قادمة من جنوب السودان. وكشفت التحقيقات اللاحقة التي أجرتها الهيئة أن تلك المستحضرات المضبوطة كانت جزءاً من شحنة مكونة من مليوني قرص من ذلك النوع كانت الهند قد أخطرت جنوب السودان بها مسبقاً عبر نظام بن أونلاين، ثم صدرتها في عام 2024. في تلك الحالة، جرى تسريب جزء من الواردات المشروعة إلى جنوب السودان محلياً ومن ثم تهريبه إلى كينيا. ونظراً لاستمرار حدوث حالات تسريب لمستحضرات صيدلانية تحتوي على الإيفيدرين والسودوايفيدرين على الصعيد المحلي، تشجع الهيئة الحكومات على ضمان فرض ضوابط على صنع تلك المستحضرات وتوزيعها محلياً، بالإضافة إلى رصد التجارة الدولية فيها ومراقبتها.

70- وللسنة الثانية على التوالي، أبلغت باكستان عن أعلى كميات من الإيفيدرين المضبوطة على الصعيد العالمي، حيث بلغت 6 أطنان، منها 2,5 طن من الإيفيدرين في شكل مادة خام (أي نصف الكمية المبلغ عن ضبطها في عام 2023) و3,5 أطنان من السودوايفيدرين في شكل مادة خام. وقد ضبطت كمية الإيفيدرين في مخابئ سرية للمخدرات. وكانت عمليات ضبط مادة السودوايفيدرين في شكلها الخام غير مسبوقة في هذا البلد. وفي كلتا الحالتين، أفيد بأن الجهود جارية لتحديد بلد المنشأ.

71- ومع ضبط ما يزيد على 4,9 أطنان، معظمها من الإيفيدرين في شكل مادة خام، سجلت الصين ما يقرب من ثلث الكمية العالمية من الإيفيدرين المضبوطة في عام 2024. وجاءت نيوزيلندا في المرتبة الثانية، حيث بلغت كمية مضبوطاتها في عام 2024 ما مجموعه 1,2 طن، وهو ما يزيد بأكثر من أربعة أضعاف عن المضبوطات المسجلة في عام 2023. وفي إحدى الحالات، ضبط أكثر من 400 كيلوغرام من الإيفيدرين في شكل مادة خام، وكانت آخر محطة معروفة لتلك الكمية قبل وصولها إلى نيوزيلندا هي فيتنام. وفيما عدا تلك الكمية، فإن الصين، بما في ذلك منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، كانت آخر مكان معروف لوجود الجزء الأكبر من الكمية المتبقية من الإيفيدرين المضبوطة. كما شاركت نيوزيلندا بنشاط كبير في عملية سودونيم، حيث ضبطت أكثر من 500 كيلوغرام من الإيفيدرين في 63 حادثة خلال الأشهر الثلاثة التي استغرقتها العملية.

72- أما أستراليا، التي شاركت أيضاً بنشاط في تلك العملية، فقد ضبطت ما يقرب من طن واحد من الإيفيدرين في عام 2024، ولكن بخلاف جارتها عبر المضيق، لم تضبط أستراليا أي كميات من الإيفيدرين في شكل مادة خام. وكانت معظم المضبوطات التي جرت في أستراليا - ما يقرب من 700 كيلوغرام - عبارة عن مستحضرات سودوايفيدرين ضبطت في أكثر من 430 حادثة. ومن بين تلك الكميات، كانت هناك كمية 600 كيلوغرام تتعلق بحالة واحدة مصدرها إسرائيل، وهو درب لم يكن معروفاً حتى الآن. وكانت الهند هي المصدر الثاني الأكبر للمستحضرات التي تحتوي على السودوايفيدرين المضبوطة، حيث بلغت كميتها 80 كيلوغراماً فيما يقرب من 130 حالة. كما كانت الهند مصدر نصف الكمية البالغة 300 كيلوغرام من مستحضرات الإيفيدرين التي أبلغ عن ضبطها في عام 2024.

73- وكانت كندا ثاني أكبر مساهم في الضبطيات العالمية من الإيفيدرين، حيث ضبطت 874 كيلوغراماً من مستحضرات الإيفيدرين في عام 2024. وكان تاجر مرخص له قد حصل على تلك الكمية بشكل قانوني، ولكنها صودرت لاحقاً لأسباب إدارية وليس لأسباب تتعلق بإنفاذ القانون.

74- وأبلغت جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدمت بيانات المضبوطات باستخدام الاستمارة D لأول مرة، عن ضبط أكثر من 360 كيلوغراماً من الإيفيدرين. وشملت تلك الضبطية أكثر من 120 كيلوغراماً من مستحضرات الإيفيدرين، منها 110 كيلوغرامات قيل إن مصدرها الهند، و240 كيلوغراماً من مستحضرات السودوايفيدرين، مصدرها الهند أيضاً. ونظراً لعدم وجود سجل تاريخي للمضبوطات في هذه الجمهورية، تتواصل الهيئة مع سلطاتها المختصة للحصول على مزيد من التفاصيل.

75- وأبلغت الهند عن ضبط 265 كيلوغراماً من هذه المواد في عام 2024، منها 256 كيلوغراماً من مستحضرات السودوايفيدرين و9 كيلوغرامات من مستحضرات الإيفيدرين. ومثل ذلك انخفاضاً كبيراً مقارنة بالمضبوطات التي بلغت حوالي طن واحد في كل من العامين السابقين. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، أبلغت الهند من خلال نظام بيكس عن ضبط أكثر من 60 كيلوغراماً من السودوايفيدرين في شكل مادة خام، تم استرداد جزء منها أثناء محاولات تهريبه خارج البلد من أحد المطارات، وضبط جزء آخر منها أثناء تحقيقات متابعة داخلية. وألقي القبض على مواطنين من الهند ونيجيرو وأوغندا في هذه القضية.

76- وأبلغت 13 دولة في أوروبا مجتمعة عن ضبط 140 كيلوغراماً من الإيفيدرين، منها ما يقرب من 66 كيلوغراماً (بجميع أشكاله) في جمهورية التشيك. وقد ضبطت هذه الكمية الأخيرة في أكثر من 100 حادثة منفصلة، مما يشير إلى صغر الكميات في كل حادثة، وهو ما يميز المختبرات الصغيرة "المنزلية" المعروفة باستخدامها في صنع الميثامفيتامين في هذا البلد. وأبلغت ألمانيا عن ضبط ما يقرب من 60 كيلوغراماً من تلك المواد، وشمل ذلك ست حالات أخفي فيها 40 كيلوغراماً من مستحضرات السودوايفيدرين المصنوعة في مصر في أكياس قهوة<sup>(8)</sup>. كما أبلغت ألمانيا عن سرقة شحنة مغادرة معلقة تزن 800 كيلوغرام من السودوايفيدرين من مستودع في أحد المطارات في عام 2024. وعلاوة على ذلك، شاركت 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي بنشاط في عملية سودونيم (انظر الفقرات 45-51) التي كشفت عن الحاجة إلى رصد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، لا سيما التجارة في المستحضرات الصيدلانية. وسبق للهيئة أن سلطت الضوء على هذه المسألة في الماضي<sup>(9)</sup>.

77- ومن البلدان الأخرى التي أبلغت عن ضبط أكثر من 35 كيلوغراماً من الإيفيدرين ماليزيا (حالتان تتعلقان بمستحضرات إيفيدرين بوزن 43 كيلوغراماً) ونيجيرو (38 كيلوغراماً في أربع حالات).

## (ب) النوراييفيدرين والإيفيدرا

### التجارة المشروعة

78- خلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أرسلت 10 بلدان مصدرة إشعارات سابقة للتصدير عبر نظام بن أونلاين بشأن 168 شحنة من النوراييفيدرين إلى 31 بلداً مستورداً، تضم 34 طناً من المواد الخام وحوالي 760 كيلوغراماً في شكل مستحضرات صيدلانية، مما يمثل انخفاضاً طفيفاً في كمية المستحضرات التي أرسلت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير مقارنة بالعام السابق. وحصلت البلدان المستوردة التالية على إشعارات مسبقة بالشحنات التي تبلغ 1 طن أو أكثر، مرتبة حسب الكميات المشحونة من الأكبر إلى الأصغر: الفلبين، والولايات المتحدة، وإندونيسيا، واليابان، وميانمار، والدنمارك. وكانت هناك شحنتان من الإيفيدرا، يبلغ مجموعهما 38 كيلوغراماً.

### الاتجار

79- لم تبلغ سوى ثلاثة بلدان عن ضبطيات نوراييفيدرين في الاستمارة D لعام 2024، وهي أستراليا والسويد والولايات المتحدة. وبلغت الكمية الإجمالية للمضبوطات العالمية أقل من 0,5 كيلوغرام، مما يؤكد مرة أخرى تراجع أهمية هذه المادة في الصنع غير المشروع للمخدرات.

80- وأبلغت دولتان فقط - الصين وقيرغيزستان - عن ضبط كميات من الإيفيدرا في الاستمارة D لعام 2024. وانخفضت الكميات التي أبلغت الصين عن ضبطها انخفاضاً إضافياً في عام 2024. فبلغت الكمية 1 طن فقط، أي أقل من 1 في المائة من الكميات المبلغ عنها في عامي 2019 و2020. كما أبلغت قيرغيزستان عن ضبط 284 كيلوغراماً من الإيفيدرا في نيسان/أبريل 2024.

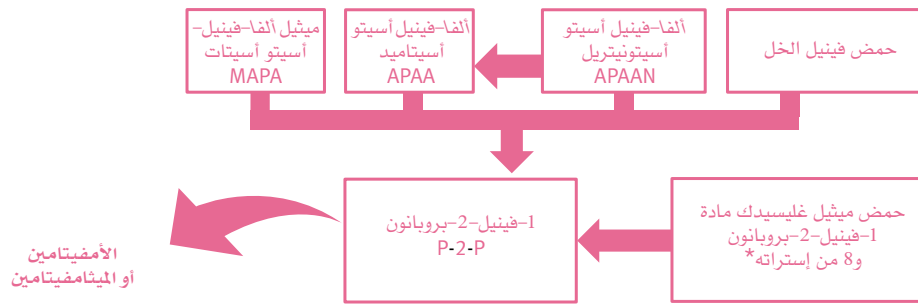
(8) انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2024 (E/INCB/2024/4)، الفقرة 82.

(9) المرجع السابق، الإطار 2.

### (ج) مادة 1-فينيل-2-بروبانول، وحمض فينيل الخل، وسلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين المحورة ذات الصلة الخاضعة للمراقبة الدولية

81- منذ 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، أصبحت 14 سليفة يمكن استخدامها في أساليب الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين القائمة على مادة 1-فينيل-2-بروبانول خاضعة للمراقبة الدولية (انظر الشكل 9). وباستثناء مادة 1-فينيل-2-بروبانول وحمض فينيل الخل، فإن المواد الكيميائية الـ 12 الأخرى الخاضعة للمراقبة الدولية هي سلائف محورة لا تستخدم في أي أغراض مشروعة أو تجارية معروفة.

### الشكل 9- السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية المستخدمة في أساليب الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين القائمة على مادة P-2-P



\* إسترات الميثيل والإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبيوتيل والأيزوبيوتيل وثنائي-البيوتيل وثلاثي-البيوتيل لحمض ميثيل غليسيدك المادة 1-فينيل-2-بروبانول.

### التجارة المشروعة

82- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، ظل حجم المعاملات التجارية الدولية المقترحة المتعلقة بمادة 1-فينيل-2-بروبانول وحمض فينيل الخل عند مستوى مماثل للسنوات السابقة. فقد أرسلت إشعارات سابقة للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن 30 شحنة مقترحة من مادة 1-فينيل-2-بروبانول من أربعة بلدان مصدرة إلى سبعة بلدان مستوردة، و789 شحنة مقترحة من حمض فينيل الخل من 15 بلداً مصدراً إلى 44 بلداً وإقليماً مستورداً. وبالنظر إلى أن المواد MAPA و APAA و APAAN سلائف محورة ليس لها استخدامات مشروعة أكثر من الاستخدام المحدود للأغراض المرجعية والتحليلية المخبرية، فإن التجارة الدولية فيها محدودة أو معدومة.

### الاتجار

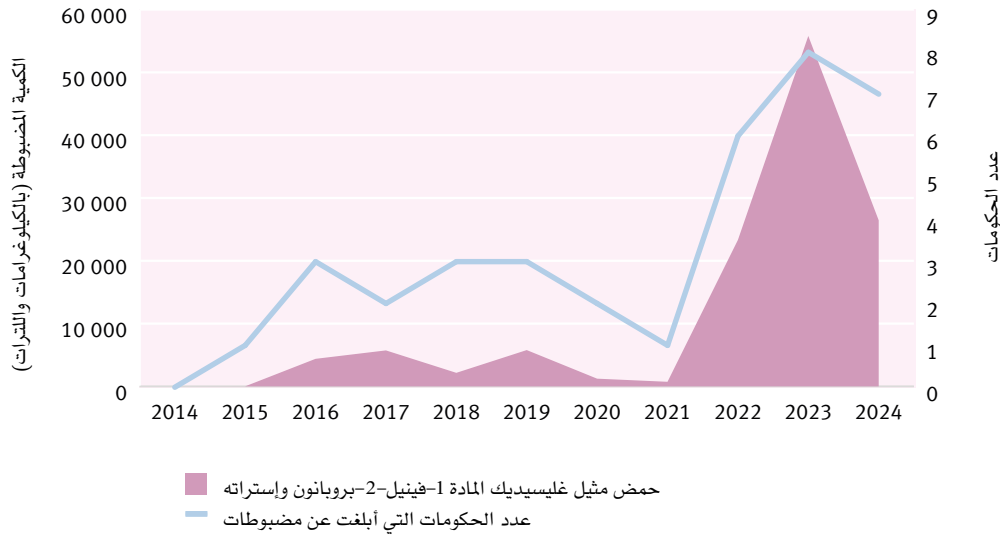
83- قدمت 12 بلداً بيانات عن ضبطيات من مادة 1-فينيل-2-بروبانول وقدمت أربعة بلدان بيانات عن ضبطيات حمض فينيل الخل في الاستمارة D. وأبلغت دولتان، هما مملكة هولندا والمكسيك، عما يقرب من 90 في المائة من إجمالي كمية مادة 1-فينيل-2-بروبانول المضبوطة. وكما في السنوات السابقة، عندما أبلغ عن ضبط كميات من حمض الفينيل الخل أو مادة 1-فينيل-2-بروبانول، غالباً ما كانت تلك الكميات تتضمن مواد صنعت بطريقة غير مشروعة من خلال أحد سلائفها، بما في ذلك سلائف بديلة أدرجت مؤخراً في الجداول أو لم يتم إدراجها بعد، في حين أن حالات التسريب من التجارة الدولية كانت نادرة في السنوات الأخيرة. وفي عام 2024، بلغ إجمالي المضبوطات من مادة APAAN ومادة APAA ومادة MAPA، التي أخضعت للمراقبة الدولية بين عامي 2014 و2020، أقل من 85 كيلوغراماً، بانخفاض عن الذروة التي بلغت والمقدرة بعدة عشرات من الأطنان سنوياً في الفترة 2018-2020.

84- ومن خلال نظام بيكس، علمت الهيئة بوجود مختبر في كينيا يستخدم طريقة قائمة على مادة 1-فينيل-2-بروبانول لصنع الميثامفيتامين بطريقة غير مشروعة في عام 2024. وفي تطور لوحظ أيضاً في أماكن أخرى، كان للمختبر صلة بمجرمين مكسيكيين. ويزعم أن مصدر بعض المواد الكيميائية الشائعة غير الخاضعة للمراقبة الدولية هي الهند.

85- وأبلغت سبعة بلدان عن ضبط كميات من حمض ميثيل غليسيدك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وإستراته، وهي مواد أضيفت إلى الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988 اعتباراً من 3 كانون الأول/ديسمبر 2024. وكانت نيوزيلندا والنرويج الدولتين الوحيدتين اللتين أبلغتا عن مثل تلك المضبوطات خارج الاتحاد الأوروبي، حيث تخضع هذه الإسترات للمراقبة منذ 3 حزيران/يونيه 2024.

وأبلغت مملكة هولندا، تليها ألمانيا ثم بلجيكا، عن أكبر كميات مضبوطة منها. ومع ذلك، كان إجمالي المضبوطات في عام 2024 أقل من نصف الكمية المبلغ عن ضبطها في عام 2023 (انظر الشكل 10) وتضمنت حصرياً حمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وإسترات الميثيل والإيثيل.

### الشكل 10- المضبوطات من حمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وإستراته التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، خلال الفترة 2014-2024



86- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، وعلى نسق الاتجاه الملحوظ بشأن سلائف محورة أخرى أصبحت أقل أهمية للمتجرين بعد وضعها تحت المراقبة الدولية، لم يبلغ سوى عن ثماني حوادث تتعلق بـحمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وإستراته، يقل وزنها عن 300 كيلوغرام ولتر مجتمعة، من خلال نظام بيكس. وقد أبلغت مملكة هولندا عن جميع تلك الحوادث. وتعرب الهيئة عن تقديرها لجميع الحكومات التي وضعت حمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وإستراته تحت المراقبة الوطنية، بما في ذلك الحكومات التي قامت بذلك قبل تاريخ سريان قرارات جدولتها التي اتخذتها لجنة المخدرات بتاريخ 3 كانون الأول/ديسمبر 2024. ومن تلك الحكومات حكومة الصين وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

87- ومن أبرز الاتجاهات خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرار التباين الملحوظ بين ضبطيات سلائف الأمفيتامين وضبطيات "الكتاغون" الذي يحتوي على الأمفيتامين، لا سيما في أجزاء من غرب آسيا<sup>(10)</sup>. وفي حين استمرت عمليات ضبط "الكتاغون" في مستويات قياسية، لم تبلغ الهيئة عن أي عمليات ضبط كبيرة لسلائف ذات الصلة في عام 2024، على الرغم من ظهور مصادر جديدة واضحة لإمدادات "الكتاغون". وفي الواقع، لم تقدم سوى أربعة بلدان في منطقة غرب آسيا بيانات عن ضبط أي سلائف مخدرات في الفترة 2020-2024، على الرغم من استمرار التقارير في وسائل الإعلام المفتوحة المصدر عن تفكيك مختبرات "كتاغون" (سواء المختبرات التي تصنع الأمفيتامين أو المختبرات التي تنتج أقراص "الكتاغون"). ورداً على استفسارات الهيئة، أكد العراق تفكيك مختبرات تنتج أقراص "كتاغون" في البلد في تموز/يوليه 2023 ونيسان/أبريل 2024. وأكد لبنان ضبط معدات ومواد خام للصنع غير المشروع للمخدرات، فضلاً عن تفكيك منشآت لصنع الكبتاغون في الهرمل واليمونة، بعلبك، في عام 2025.

88- ونظراً للتوسع المتزامن في الاتجار بالميثامفيتامين في غرب آسيا وشمال أفريقيا<sup>(11)</sup>، سيصبح من الأهمية بمكان إجراء تحليل جنائي علمي أكثر منهجية للأقراص المضبوطة من "الكتاغون" لتحديد ما إذا كان الميثامفيتامين قد يحل تدريجياً محل الأمفيتامين باعتباره المكون النشط الرئيسي في أقراص "الكتاغون" المزيفة. ونظراً لاختلاف السلائف المستخدمة في صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين، فإن من شأن التوصل إلى هذه المعلومة أن يتيح اتخاذ إجراءات أكثر استهدافاً لمعالجة

<sup>(10)</sup> "الكتاغون" هو في الأصل الاسم التجاري لمستحضر صيدلاني يحتوي على مادة الفينيثيلين، وهي منشط اصطناعي. والكتاغون الذي يضبط في عمليات المصادرة اليوم، ولا سيما في الشرق الأوسط، والمشار إليه في هذا التقرير، هو منتج مزيف يأتي على شكل أقراص تشبه في مظهرها المستحضر الصيدلاني السابق ولكنها تختلف عنه مضموناً. والعنصر الفعال في "الكتاغون" المزيف هو الأمفيتامين، الذي يُخلط في العادة مع مختلف مواد الغش، مثل الكافيين.

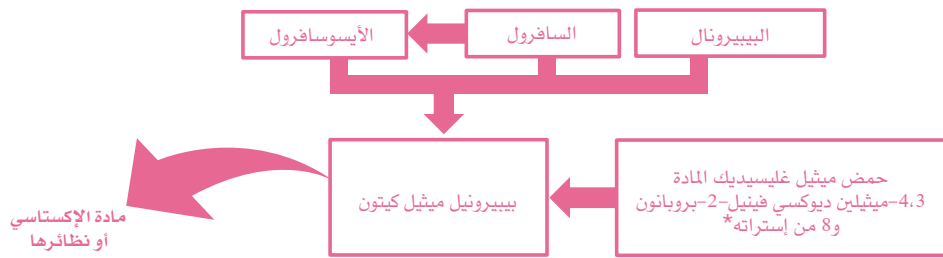
<sup>(11)</sup> تقرير المخدرات العالمي لعام 2025: النتائج الرئيسية، الصفحة 28.

مواطن الضعف في نظم مراقبة السلائف على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولذلك تحث الهيئة جميع الحكومات على أن تظل يقظة إزاء التقديرات المبالغ فيها للاحتياجات السنوية المشروعة من السلائف الرئيسية للأمفيتامين والميثامفيتامين وإزاء احتمال استخدام مواد كيميائية غير مجدولة في الصنع غير المشروع لهاتين المادتين، وأن تظل على اطلاع دائم بالأدوات المتاحة، مثل قائمة المراقبة الدولية الخاصة بالمحدودة ونظام بيكس، وأن تستعين بتلك الأدوات.

## 2- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع لعقار "إكستاسي" ونظائره

89- من السلائف الـ13 لميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (وهو العقار MDMA المعروف باسم "إكستاسي") ونظائره التي أخضعت للمراقبة الدولية منذ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (انظر الشكل 11)، كان البيبيرونال هو المادة الوحيدة التي لها استخدامات مشروعة ملحوظة ويجري تداولها دولياً. ولا تزال حالات التسريب من التجارة المشروعة وضبطيات البيبيرونال ضئيلة، حيث أبلغت 10 بلدان فقط عن ضبطيات منه في الفترة 2020-2024، بلغ مجموعها أقل من 300 كيلوغرام. والعكس صحيح بالنسبة لمادة بيبيرونيل ميثيل كيتون وحمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وإستراته: فهناك استخدامات مشروعة محدودة أو غير معروفة لهاتين المادتين، ومن ثم فإن التجارة فيهما ضئيلة أو معدومة. ومع ذلك، أبلغت عدة بلدان، معظمها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عن ضبط كميات كبيرة منهما.

## الشكل 11- السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية المستخدمة في الصنع غير المشروع لعقار "إكستاس" ونظائره



\* إسترات الإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبوتيل والأيزوبوتيل وثنائي-بوتيل وثلاثي-بوتيل لحمض ميثيل غليسيديك 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول.

## (أ) 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، حمض ميثيل غليسيديك المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول وإستراته، والبيبيرونال

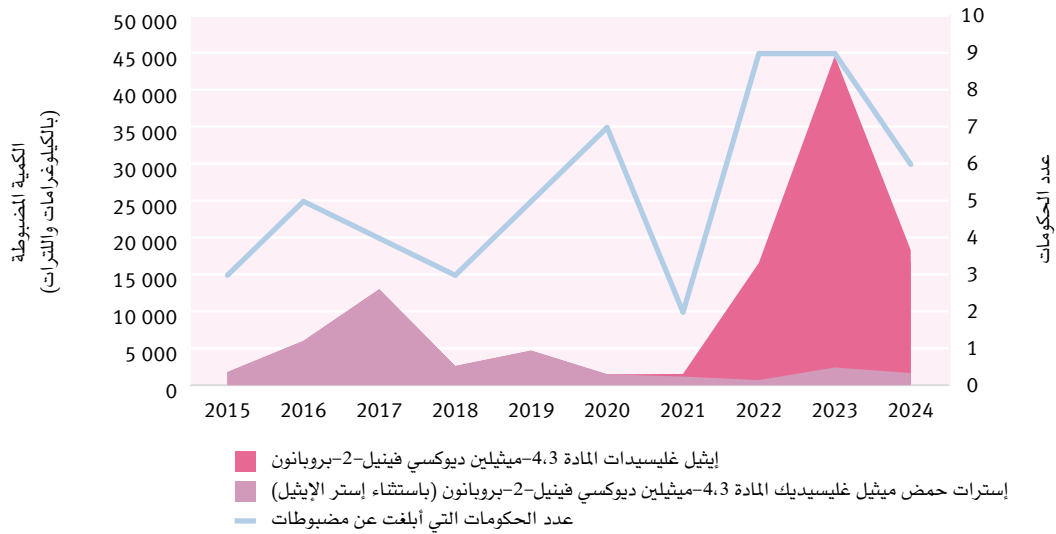
### التجارة المشروعة

90- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أرسل 14 بلدا وإقليما مصدراً إشعارات إلى السلطات في 54 بلدا وإقليما مستوردا بشأن 797 شحنة تصدير مقترحة من البيبيرونال. وكان عدد كل من البلدان المصدرة والمستوردة في تلك الفترة مماثلاً لما كان عليه تقريبا في السنوات السابقة. وكما كان الحال في الماضي، كانت التجارة الدولية في المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول وسلائفها المحورة، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، وميثيل غليسيدات المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، محدودة للغاية أو معدومة.

### الاتجار

91- أبلغت 12 حكومة في الاستمارة D لعام 2024 عن ضبط واحدة أو أكثر من السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية لعقار إكستاسي ونظائره. وكانت المادتان اللتان أبلغ عن ضبطهما أكبر عدد من المرات هما 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول وإيثيل غليسيدات المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، من جانب 10 حكومات و4 حكومات، على التوالي. وفي حين أن مادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول كانت تُضبط عادة في المختبرات السرية، فإن حوالي 30 في المائة من ضبطياتها تمت في المطارات. وعلى غرار أنواع أخرى من السلائف المحورة التي فقد المتجرون اهتمامهم بها بعد أن خضعت للمراقبة الدولية، انخفضت كمية إيثيل غليسيدات المادة 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول المضبوطة في عام 2024 بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2023 (انظر الشكل 12).

## الشكل 12- المضبوطات من إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D للفترة 2015-2024

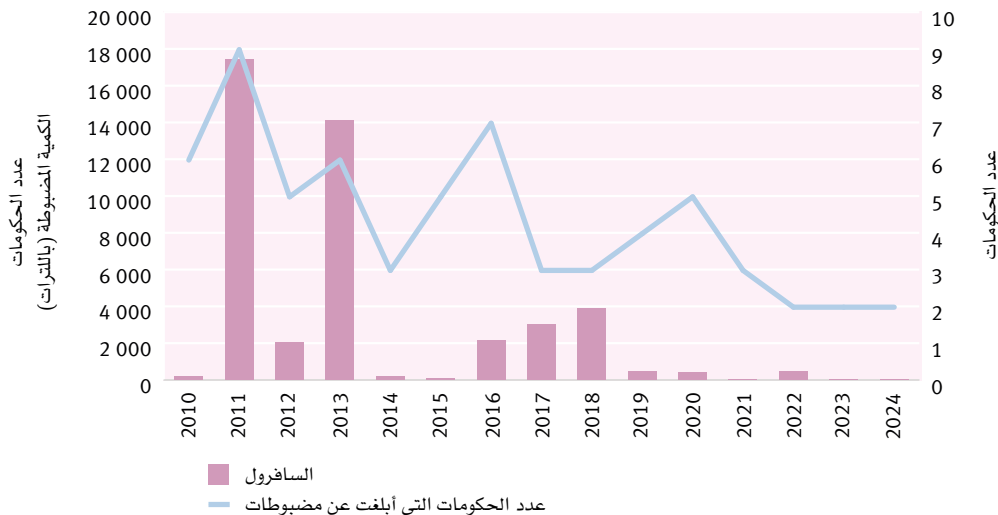


92- في الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، أبلغ عن ست ضبطيات، بلغ مجموعها أقل من 1500 كيلوغرام من إيثيل غليسيدات المادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول، من خلال نظام بيكس. وضبط ثلثي الكمية في تايلند، في أول حادثة تتعلق بهذه المادة في ذلك البلد. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن هذه المادة كانت متجهة إلى ميانمار، مما يوفر مؤشراً نادراً على احتمال استخدام السلائف المحورة للصنع غير المشروع لعقار إكستاسي في جنوب شرق آسيا.

### (ب) السافرول والزيوت الغنية به والأيسوسافرول

93- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يرد إلى علم الهيئة أي تطورات جديدة بالذكر فيما يتعلق بالتجارة المشروعة والاتجار غير المشروع بالسافرول والزيوت الغنية به والأيسوسافرول. ويمثل ذلك استمراراً للاتجاه الذي لوحظ على مدى عدة سنوات (انظر الشكل 13)، ويرجح أن يكون نتيجة لظهور سلائف محورة تستخدم في الصنع غير المشروع لعقار إكستاسي ونظائره.

## الشكل 13- المضبوطات من مستحضرات السافرول التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، للفترة 2010-2024



### 3- المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع المنشطات الأمفيتامينية على نحو غير مشروع

94- بعد إدراج السلائف الأولية للأمفيتامين والميثامفيتامين، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول وسلسلة من إستراته، في جداول المراقبة الدولية في عام 2024، مما أدى إلى انخفاض كبير في ضبطيات تلك المواد، يبدو أن الشبكات الإجرامية في أوروبا قد تحولت إلى مجموعة من السلائف الأولية الجديدة، وهي إسترات حمض 4-فينيل أسيتوأسيتيك<sup>(12)</sup>. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، أُبلغ عن تسع حوادث متعلقة بحوالي 5 أطنان من إستر الميثيل و/أو إستر الإيثيل عبر نظام بيكس. ووقعت سبع حوادث في مطارات، وحادثة واحدة في منشأة لتوزيع الطرود البريدية، وحادثة واحدة على طريق داخلي. وأفادت التقارير بأن مصدر تلك المواد، التي كانت جميعها تحمل ملصقات خاطئة، الصين وموجهة إلى بلدان في الاتحاد الأوروبي.

95- وبصرف النظر عن مجموعة المواد الكيميائية البديلة المذكورة أعلاه، التي تشملها التعريفات الموسعة الواردة في قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة التي وضعتها الهيئة، لم يرد في الاستمارة D أي بلاغ عن ضبط سلائف محورة جديدة أخرى للأمفيتامين والميثامفيتامين. غير أنه ضبطت سلائف محورة غير مجدولة دولياً لمنتجات نهائية أخرى من الأمفيتامينات غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وعلى وجه التحديد، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ضبط ما مجموعه 227 كيلوغراماً من إيثيل غليسيدات المادة 3،4-ديميثوكسي-فينيل-2-بروبانول في مستودع في ألمانيا<sup>(13)</sup>. وتعد هذه المادة سليفة أولية لمادة 3،4-ثنائي إيثوكسي الأمفيتامين ومادة 3،4-ثنائي ميثيل الميثامفيتامين، وكلاهما من المنشطات الأمفيتامينية التي لا تخضع للمراقبة الدولية. وقد نهبت الهيئة جميع جهات الاتصال الوطنية المعنية بالسلائف في آذار/مارس 2025 في هذا الشأن، ولفت انتباهها أيضاً إلى مشتقات كيميائية أخرى وثيقة الصلة بها، مثل إستر الميثيل وكربوكساميد حمض ميثيل غليسيدات المادة 3،4-ديميثوكسي-فينيل-2-بروبانول، التي يبدو أنها متاحة من موردين عبر الإنترنت على شبكة الإنترنت السطحية. وتود الهيئة أن تذكر الحكومات بالرجوع إلى قائمتها للمراقبة الدولية الخاصة المحدودة، وإلى الإضافة للقائمة التي صدرت في عام 2024، التي تتضمن أكثر من 500 مادة كيميائية تنطبق عليها التعريفات الموسعة الواردة في القائمة ويمكن استخدامها كبدايل للسلائف الخاضعة للمراقبة في الصنع غير المشروع للمخدرات<sup>(14)</sup>.

96- وفيما يتعلق بسلائف الإكستاسي ونظائرها، لم تظهر أي مادة كيميائية جديدة كبدل بعد إدراج ثمانية إسترات من حمض ميثيل غليسيديك المادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول في الجداول الدولية. وأبلغت مملكة هولندا في عامي 2024 و2025 على التوالي عن ضبط كميات ضئيلة من ملح الصوديوم لمادة IMDPAM (5 كغ) ومادة MAMDPA (25 كغ). وقد وقعت الحادثتان في مختبرات أو مستودعات سرية. كما أبلغت نيوزيلندا في عام 2024 عن ضبط كمية صغيرة من مادة MAMDPA على حدود البلد.

97- وبالإضافة إلى اللجوء إلى بدائل السلائف الخاضعة للمراقبة، يلجأ المصنعون المجرمون أيضاً إلى صنع المواد الكيميائية التي يحتاجونها. وتشير المضبوطات المبلغ عنها في عام 2024 إلى استمرار صنع سلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين الخاضعة للمراقبة في مختبرات سرية انطلاقاً من سلائف غير مجدولة. وتشكل الضبطيات الكبيرة لكلوريد البنزويل وسيانيد الصوديوم وخلات الرصاص في المكسيك دليلاً على استمرار الصنع غير المشروع لحمض فينيل الأسيتيك (ومن ثم صنع مادة 1-فينيل-2-بروبانول) في ذلك البلد. وتؤكد عمليات ضبط تلك المواد الكيميائية في جنوب أفريقيا في مختبرات سرية تماثل تماماً المختبرات المكتشفة في المكسيك أن الخبرة المكسيكية في مجال الصنع غير المشروع للمخدرات تنتشر جغرافياً، وهو ما سبق للهيئة أن أفادت به في عام 2024. وبلغت الكمية المضبوطة من سيانيد الصوديوم في ميانمار حوالي 31 طناً، وهي ثاني أكبر كمية تضبط من هذه المادة منذ أن بدأت ميانمار في الإبلاغ عن ضبطها في عام 2019.

98- وفي عام 2024، ضُبطت في المكسيك مادة أخرى ذات صلة، وهي كحول البنزويل، ويُقال إنها مرتبطة بالصنع غير المشروع للميثامفيتامين. ويمكن تحويل كحول البنزويل إلى كلوريد البنزويل ثم حمض فينيل الخل، كما هو موضح أعلاه، أو يمكن أن يستخدم كمادة أولية لإنتاج البنزالدهيد.

99- وتشير البيانات الواردة في الاستمارة D لعام 2024 إلى استمرار استخدام طريقة النيتروستيرين، باستخدام البنزالدهيد والنيتروإيثان، لصنع مادة 1-فينيل-2-بروبانول على نحو غير مشروع، وإن كان ذلك على نطاق أضيق بكثير من الطرائق القائمة على سيانيد البنزويل، وبشكل أساسي في أوروبا. وفي المقابل، لم تحدث أي ضبطيات أخرى لمواد كيميائية أولية تستخدم في الصنع غير المشروع لإسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول. فحتى الآن، أُبلغ عن حادثتين تتعلقان بمواد كيميائية ذات صلة من خلال نظام بيكس، واحدة في مملكة هولندا في عام 2019 والأخرى في جنوب أفريقيا في عام 2024.

<sup>(12)</sup> بشكل أكثر تحديداً، عُثر على تلك المواد في شكل إسترات لأملح الصوديوم من أشكالها الإنولاتية، مثل إستر الميثيل لملاح الصوديوم لإنولات

4-فينيل أسيتوأسيتات.

<sup>(13)</sup> كيميائياً، إيثيل 3-(3،4-ديميثوكسيفينيل)-2-ميثيلوكسيبران-2-كربوكسيلات.

<sup>(14)</sup> انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2024 (E/INCB/2024/4)، الفقرة 27 (أ).

100- ولم تبلغ الهيئة صراحة عن وقوع أي حوادث تتعلق **بالصنع غير المشروع للإيفيدرين**. ومع ذلك، فإن الهيئة على علم بعملية جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2024 في مستودع في مقاطعة تاك التايلندية على الحدود مع ميانمار، أسفرت عن ضبط كميات هائلة من عدة مواد كيميائية، بما في ذلك 16 طناً من البروبيوفينون وما يقرب من 170 طناً من الميثيلامين، مما قد يشير إلى صنع غير مشروع للإيفيدرين.

101- وفي كل حالة من حالات صنع المخدرات، سواء بدأت من سليفة خاضعة للمراقبة، أو من مادة بديلة غير مدرجة في الجداول، أو من مادة كيميائية تمهيدية أو سليفة أولية، يحتاج المصنعون غير المشروعين أيضاً إلى مجموعة من المواد الكيميائية المساعدة، مثل الأحماض والقواعد والمحفزات والكواشف وعوامل الفصل والمذيبات. **والميثيلامين** مادة كيميائية مهمة لازمة لصنع عدد من المنشطات الأفيثامينية والكاثينونات الاصطناعية، وكذلك الإيفيدرين والكيتامين. وفي عام 2024، أبلغت تسعة بلدان عن ضبط كميات من هذه المادة الكيميائية، معظمها في بلدان جنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتراوحت الكميات المضبوطة بين كيلوغراماً واحداً وأكثر من 20 000 كيلوغرام ولتر مجتمعة؛ وأبلغت تايلند عن حادثة واحدة بلغت فيها الكمية المضبوطة من هذه المادة نحو 170 طناً. وحيثما توفرت المعلومات، كانت جميع المضبوطات مرتبطة بالصنع غير المشروع للميثامفيتامين. ولم يبلغ عن أي صنع غير مشروع للميثيلامين في عام 2024.

102- وفيما يتعلق بالميثامفيتامين، تشير المضبوطات المبلغ عنها من المواد الكيميائية المساعدة أيضاً إلى استمرار استخدام طرائق صنع مختلفة قائمة على الإيفيدرين، مع وجود تفضيلات واضحة في أقاليم محددة. وتشمل تلك الطرائق استخدام الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين مع:

(أ) مستحضرات اليود والفسفور (مثل الفوسفور الأحمر أو حمض الهيوفسفوروز) في أوروبا وأوقيانوسيا؛

(ب) كلوريد الثيونيل، ثم الهيدروجين والبالاديوم على كبريتات الباريوم في جنوب شرق آسيا. والجدير بالذكر أن ميانمار أبلغت عن ضبط أكثر من 13 طناً من كلوريد الثيونيل في عام 2024.

103- وهناك مجموعة أخرى من المواد الكيميائية المساعدة التي تعزز فعالية المنتج النهائي، وهي عادة مادة الميثامفيتامين. وفي عام 2024، أبلغت جنوب أفريقيا والمكسيك وهولندا (المملكة-) عن ضبط كميات كبيرة من **حمض الطرطريك**، المرتبط بالصنع غير المشروع للميثامفيتامين باستخدام طرائق تعتمد على مادة 1-فينيل-2-بروبانول. وتراوحت كميات حمض الطرطريك المضبوطة بين حوالي 5 أطنان في المكسيك و12,5 طناً في جنوب أفريقيا، وبلغ مجموعها أكثر من 25 طناً على الصعيد العالمي، مما يمثل زيادة إضافية عن عام 2023 ويجسد حجم ومستوى صنع الميثامفيتامين غير المشروع في تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات ضبط كميات أكبر من مادة AIBN وميثيل ثيوغليكولات أو حمض ثيوغليكوليك، المستخدمة في زيادة كمية النوع المطلوب من الميثامفيتامين وزيادة فعاليته، في عدد أكبر من البلدان تؤكد الانتشار الجغرافي لأساليب صنع الميثامفيتامين عالية الكفاءة، بما في ذلك إعادة تدوير النفايات التي كانت قد أهملت سابقاً. ويعزى ذلك الانتشار إلى حد كبير إلى مشاركة مجرمين مكسيكيين يعملون في جميع أنحاء العالم وتوفير خبراتهم في هذا المجال. كما أن مستوى تطور هذه المختبرات السرية يدفع نحو الابتكار التقني باستخدام مواد كيميائية بديلة في جميع مراحل عملية صنع الميثامفيتامين على نحو غير مشروع. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، عُثر على مادة بديلة جديدة لمادة AIBN في مختبر سري في كينيا له صلات بمجرمين مكسيكيين (انظر الإطار 2).

## الإطار 2- الجانب المظلم لنقل المعرفة

منذ عام 2016، بدأت الهيئة بتلقي معلومات عن وجود مختبرات سرية لصنع الميثامفيتامين لها صلات بمجرمين مكسيكيين. وتستخدم تلك المختبرات طرائق تعتمد على الإيفيدرين ومادة 1-فينيل-2-بروبانول، والعنصر المشترك بين تلك المختبرات أنها كانت أول مختبرات من ذلك النوع يتم تفكيكها في البلدان المعنية و/أو أنها كانت أكثر تطوراً من المختبرات المستبانة سابقاً في البلدان المعنية. وفيما يلي بعض التفاصيل بشأنها<sup>(1)</sup>:

- 2016 - نيجيريا
- 2020 - مملكة هولندا
- 2024 - جنوب أفريقيا وبولندا وكينيا والهند

وتلاحظ الهيئة تطوراً مماثلاً فيما يتعلق بالاتجار بسلائف الفنتانيل مع وجود صلات بمجرمين مكسيكيين، فضلاً عن مختبرات استخلاص ثانوية للكوكايين في أوروبا، أتقنت عملياتها بمساعدة مجرمين كولومبيين (انظر الفقرة 118).

<sup>(1)</sup> قائمة البلدان غير حصرية.

104- وتتضمن عملية إنتاج الميثامفيتامين غير المشروع على نطاق صناعي أيضاً عملية تقسيم العملية إلى مراحل منفصلة، تتفد أحياناً عبر الحدود. وإحدى التكتيكات التي استمر استخدامها في عام 2024، وإن كان على نطاق أضيق من ذي قبل، هي تهريب الميثامفيتامين في محاليل. ويستخلص الميثامفيتامين البلوري من هذه المحاليل في مختبرات تحويل باستخدام كميات كبيرة من المذيب الوارد في الجدول الثاني، وهو الأسيتون. وفي عام 2024، فُككت ثمانية مختبرات لتحويل الميثامفيتامين في الولايات المتحدة، بانخفاض عن 34 مختبراً في عام 2023<sup>(15)</sup>. ولوحظ اتجاه مماثل بالنسبة لقاعدة الأمفيتامين في أوروبا.

105- وأبلغ عن حوادث تتعلق بمواد كيميائية مساعدة غير مدرجة في الجداول ولسلائف أولية من خلال نظام بيكس خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025. وأبرز تلك الحوادث تتعلق بالميثيلامين (أكثر من 14 000 لتر في 29 حادثة في أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا) وخلات الرصاص (7,5 أطنان في حادثة واحدة في أمريكا الشمالية) وحمض الطرطريك (3,7 أطنان في 13 حادثة في أوروبا وأمريكا الشمالية).

106- ومن أجل تحديد أساليب الصنع والمواد الكيميائية المرتبطة بعملية الصنع والمستخدمة بشكل رئيسي في مناطق معينة، تشجع الهيئة الحكومات، التي تمتلك القدرات اللازمة، على إجراء تحليلات التصنيف الجنائي وعرضها على الحكومات الأخرى المهتمة. فالملومات المتعلقة بالسلائف المطلوبة والمواد الكيميائية المساعدة الناتجة ستساعد لاحقاً في تحديد مصادر تلك المواد ونقاط تسريبها ومواطن الضعف في نظم الرصد.

107- وبما أن معظم المواد الكيميائية المساعدة لها استخدامات مشروعة ويتم تداولها بكميات كبيرة، ترحب الهيئة بزيادة استخدام البلدان المصدرة لنظام بن أونلاين لايت لإبلاغ السلطات في البلدان أو الأقاليم المستوردة عن الشحنات المعترضة في التجارة المشروعة لهذه المواد الكيميائية، مما يساعد على فهم أنماط التجارة ومواطن الضعف المحتملة.

## باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين

### 1- برمنغنات البوتاسيوم

108- برمنغنات البوتاسيوم هو العامل المؤكسد الرئيسي المستخدم في الصنع غير المشروع للكوكايين. وقد أكدت نتائج تحليلات التصنيف الجنائي على استمرار توفر برمنغنات البوتاسيوم على نطاق واسع كعامل مؤكسد في هذا النوع من الصنع<sup>(16)</sup>.

### التجارة المشروعة

109- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أرسلت سلطات 32 بلداً وإقليماً مصدراً 1 929 إشعاراً سابقاً للتصدير إلى 117 بلداً وإقليماً مستورداً بشأن ما مجموعه حوالي 44 000 طن من برمنغنات البوتاسيوم، بما يمثل زيادة في حجم التداول التجاري لهذه المادة بالمقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت البلدان المصدرة الرئيسية هي الصين، تليها الهند والولايات المتحدة وكندا.

110- وواصلت واردات برمنغنات البوتاسيوم من البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا في أمريكا الجنوبية، وهي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، الاستئثار بحصة محدودة جداً (أقل من 1 في المائة) من إجمالي الكميات المستوردة على مستوى العالم. وبلغ إجمالي واردات البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية من هذه المادة 1 353 طناً، بما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالكمية المبلغ عنها في العام السابق. ومن تلك البلدان، أصدرت البرازيل وشيلي إشعارات سابقة لتصدير بشأن كميات من برمنغنات البوتاسيوم، بلغ مجموعها 7,1 أطنان.

### الاتجار

111- في الاستمارة D لعام 2024، أبلغ 15 بلداً وإقليماً عن ضبط ما مجموعه أكثر من 230 طناً من برمنغنات البوتاسيوم، وهي ثاني أكبر كمية سنوية تضبط في العقد الماضي، ولم تضبط كمية أكبر منها إلا عند الذروة التي سُجلت في عام 2016. وتجسد هذه الزيادة التطورات في سوق الكوكايين العالمي، ولا سيما المستويات العالمية القياسية المرتفعة للإنتاج غير المشروع، التي ارتفعت بنسبة 34 في المائة لتصل إلى 3 708 أطنان في عام 2023.

<sup>(15)</sup> United States Drug Enforcement Administration, 2025 National Drug Threat Assessment (2025), p. 40

<sup>(16)</sup> United States Drug Enforcement Administration, Special Testing and Research Laboratory, "CY 2024: annual cocaine report", PRB No. 2025-42 (2025). استناداً إلى عينات ضبطت في الولايات المتحدة.

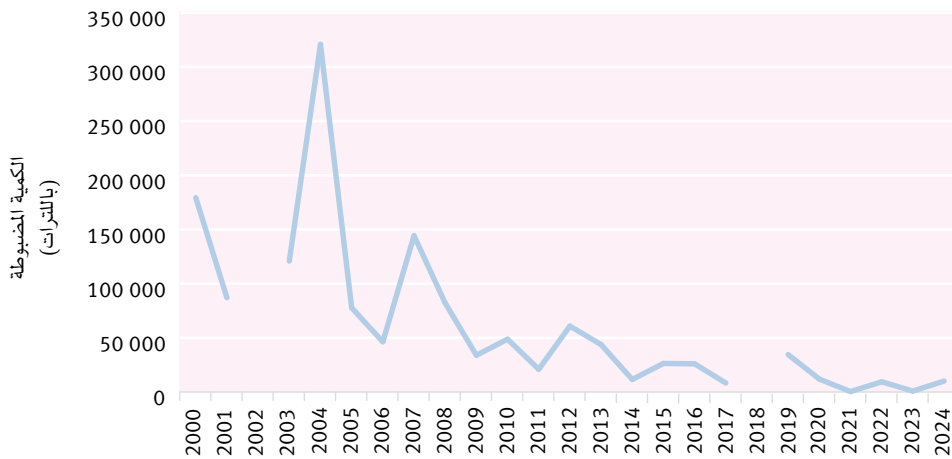
112- وكما كان الحال في السنوات السابقة، استأثرت بلدان أمريكا الجنوبية بالغالبية العظمى - أكثر من 99 في المائة - من إجمالي كمية برمنغنات البوتاسيوم المبلغ عن ضبطها في عام 2024، حيث أبلغت كولومبيا وحدها عن ضبط أكثر من 211 طناً، وهي ثاني أكبر كمية سنوية تضبطها كولومبيا في العقد الماضي. وبالمثل، أبلغت إكوادور وبيرو عن أعلى ضبوطات سنوية على الإطلاق من هذه المادة (حوالي 2 طن و14,2 طناً على التوالي). فأبلغت إكوادور عن جميع المضبوطات بوصفها بلد عبور، وكانت الشحنات متجهة إلى كولومبيا. وفيما يتعلق بمعظم الضبوطات الأخرى، لم تتلق الهيئة إلا معلومات محدودة بشأنها. ومع ذلك، لا تزال البيانات المتاحة تشير إلى أن مصدر تلك المادة، في معظم الحالات، هو البلد الذي ضبطت فيه. ولذلك فإن الهيئة تكرر نداءاتها السابقة الموجهة إلى جميع حكومات بلدان أمريكا الجنوبية لاستعراض آلياتها للمراقبة الداخلية، وبما فيها المتطلب المتعلق بالإعلان عن الاستعمال النهائي لبرمنغنات البوتاسيوم، وأي عتبات دنيا محدّدة قد يستغلها المتجرون.

## 2- استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للكوكايين

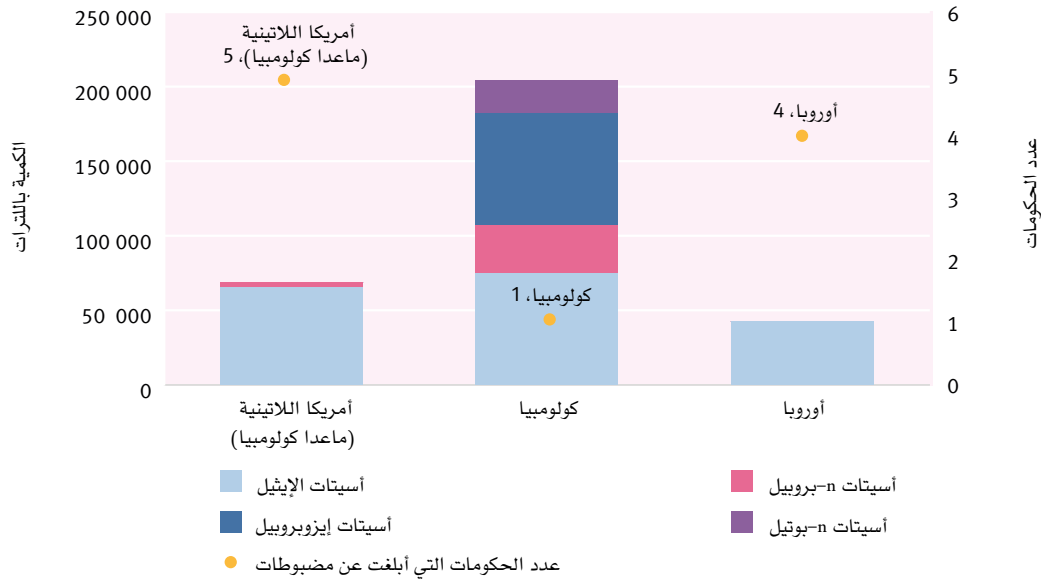
113- لاحظت الهيئة سابقاً أن معالجة الكوكايين قد شهدت تحولاً ملحوظاً على مر السنين، فأصبحت أكثر تطوراً وكفاءة على السواء. ونتيجة لذلك، باتت تستخدم اليوم مجموعة أوسع من المواد الكيميائية في هذه العملية، وقد استبدلت السلانف التقليدية في كثير من الأحيان بسلانف أخرى أو باتت تصنع في الموقع. وتفيد إضافة مواد كيميائية أخرى إلى السلانف التقليدية أو إلى بدائلها في زيادة كفاءتها. وعلى الرغم من أن هذه المواد الكيميائية المستخدمة في المعالجة لا تخضع للمراقبة الدولية، إلا أن العديد منها يخضع للمراقبة المحلية منذ فترة طويلة في بلدان أمريكا الجنوبية. وبالنظر إلى أنها كثيراً ما تكون مواد كيميائية شائعة ذات استخدامات مشروعة، فإن قنوات التوزيع المحلية عادة ما تكون مصدر الإمداد. وكثيراً ما تتطوي فرادى المضبوطات على كميات كبيرة وتشمل كميات تُضبط لأسباب إدارية، أي أنها تخالف اللوائح التنظيمية المنطبقة، ولأسباب النية الفعلية غير المشروعة، على السواء.

114- ولا تعد عملية الاستبدال هذه تطوراً حديثاً، وأبرز بدائل السلانف التقليدية المستخدمة في معالجة الكوكايين هي الأسيتون وإيثير الإيثيل، وهما مذيبان مدرجان في الجدول الثاني لاتفاقية سنة 1988 (انظر الشكل 14). ولكن المذيبات الأكثر استخداماً اليوم في مرحلة التبلور النهائية لصنع الكوكايين، التي يجري فيها تحويل قاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد الكوكايين، هي مذيبات الأسيتات المختلفة ومركباتها. وفي عام 2024، كما كان الحال في الماضي، أبلغت كولومبيا عن أكبر مجموعة من المذيبات الأسيتاتية (انظر الشكل 15).

## الشكل 14- المضبوطات من إيثير الأيثيل التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، للفترة 2000-2024



## الشكل 15- المضبوطات من المذيبات الأسيتاتية، حسبما أبلغت عنه الحكومات في أمريكا اللاتينية وأوروبا في الاستمارة D لعام 2024



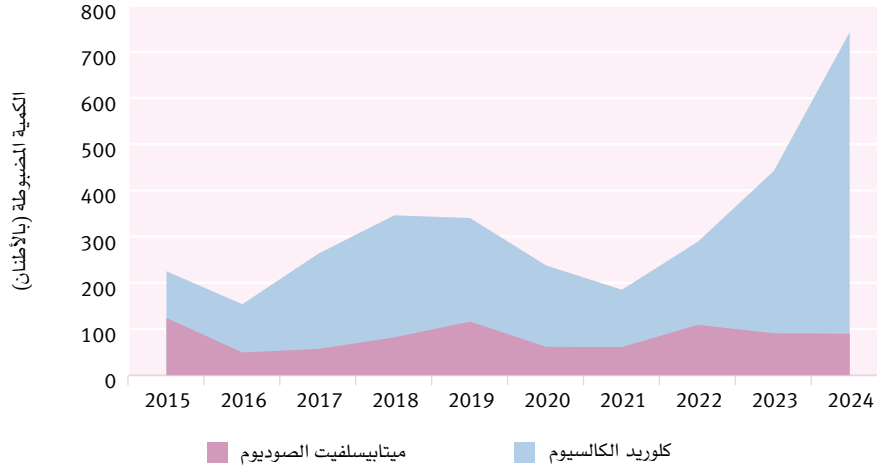
ملاحظة: لا يقتصر استخدام المذيبات الأسيتاتية على معالجة هيدروكلوريد الكوكايين.

115- وأبلغ عن ضبط مواد كيميائية تستخدم في الصنع غير المشروع لسلائف الكوكايين الخاضعة للمراقبة ومواد كيميائية أخرى تستخدم في معالجة الكوكايين في الاستمارة D، مما يشير إلى صنعها غير المشروع. وعلى الرغم من أن حجم هذا الصنع غير معروف، إلا أن هناك معلومات عن صنع سري لمركب بيرمغنات البوتاسيوم، وهو مركب أساسي في صنع الكوكايين، في كولومبيا، وقد أبلغ البلد بانتظام عن ضبط كميات من بيرمغنات البوتاسيوم على مدى السنوات الـ 25 الماضية، ثم أبلغ في فترة لاحقة عن ضبط كميات من ثاني أكسيد المنغنيز (البيروكسيت) أيضاً. ورغم ضبط كميات كبيرة من هاتين المادتين الكيميائيتين، بما في ذلك في عام 2024، إلا أن تلك الكميات ظلت أقل بكثير من كميات برمنغنات البوتاسيوم المضبوطة.

116- وإيشير الإيثيل وحمض الهيدروكلوريك هما مادتان أخريان خاضعتان للمراقبة الدولية وتصنعان سراً، عادة في الموقع نفسه الذي يعالج فيه الكوكايين. والمادتان الأوليتان المستخدمتان هما الإيثانول وكلوريد الصوديوم، على التوالي. كما تصنع بعض المواد الكيميائية الأخرى اللازمة في معالجة الكوكايين سراً، مثل الأمونيا التي تصنع من اليوريا. وفي عام 2024، أبلغت 14 دولة عن ضبطية واحدة أو أكثر من المواد الأولية المطلوبة، وكانت أكبر الكميات المبلغ عنها من دول أمريكا اللاتينية.

117- واستمر في عام 2024 الإبلاغ عن ضبطيات من ميثايسلفيت الصوديوم وكلوريد الكالسيوم. ولا تعتبر هاتان المادتان الكيميائيتان من السلائف المباشرة للكوكايين، ولكنهما ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بعمليات صنع الكوكايين المتطور والفعال للغاية، وتضبط هاتان المادتان بانتظام بكميات كبيرة (انظر الشكل 16). ويساعد كلوريد الكالسيوم المتجرين على إعادة تدوير المواد وتقليل حاجتهم إلى مذيبات جديدة، بينما تساعدهم مادة ميثايسلفيت الصوديوم على تحقيق أقصى قدر من النواتج على الرغم من استخدام قاعدة الكوكايين من مختبرات استخلاص مختلفة. وكما في السنوات الماضية، أبلغت الإكوادور بصورة رئيسية عن ضبط كميات من هاتين المادتين كبلد عبور. ومع ذلك، يبدو أن إحدى الضبطيات لمادة ميثايسلفيت الصوديوم في عام 2024 كانت مرتبطة بمختبر لصنع الكوكايين في إكوادور.

## الشكل 16- مضبوطات ميتايسلفيت الصوديوم وكلوريد الكالسيوم، حسبما أبلغت عنه حكومات بلدان أمريكا الجنوبية في الاستمارة D، للفترة 2015-2024



118- وتجسد ضبطيات برمنغنات البوتاسيوم وميتايسلفيت الصوديوم وغيرها من المواد الكيميائية المستخدمة في معالجة الكوكايين غير الخاضعة للمراقبة الدولية في اسبانيا وهولندا (المملكة-) في عام 2024 والأشهر العشرة الأولى من عام 2025 استمرار انتعاش الكوكايين في أوروبا وتنفيذ خطوات المعالجة النهائية له باستخدام أساليب مماثلة لتلك المستخدمة في أمريكا الجنوبية.

119- وأبلغت بلدان أيضاً عن ضبط مواد ترقيق مرتبطة بالكوكايين في الاستمارة D. وفي عام 2024، أبلغت سبعة بلدان عن ضبطيات مماثلة. وأبلغت البرازيل عن أكثر المواد تنوعاً، منها الكافيين والليدوكايين والفيناسيتين والتتراكاين والتتراميزول وبروبيونات الأوكناديكيل (3,5-di-tert-butyl-4-hydroxyphenyl)-3<sup>(17)</sup>. وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن هذه المادة الأخيرة أيضاً، كما حددت الكيتامين كعامل ترقيق للكوكايين. وكما في الفترات السابقة، كانت المادة الأكثر انتشاراً والأكثر استخداماً هي الكافيين. فقد أفيد بأنها تستخدم لترقيق الكوكايين، ولكنها غالباً ما ترتبط بالهيروين والميثامفيتامين.

## جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين

### 1- أنهيدريد الخل

120- أنهيدريد الخل سليفة رئيسية للهيروين ومادة كيميائية يكثر تداولها تجارياً على نطاق واسع، وهي مدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وهذه المادة لازمة ليس في صنع الهيروين غير المشروع فحسب، بل أيضاً في طرائق معينة قائمة على مادة 1-فينيل-2-بروبانول تُستخدم في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين (انظر المرفق الثامن).

### التجارة المشروعة

121- أنهيدريد الخل هو من أكثر المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 تداولاً. وخلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، استخدمت سلطات 23 بلداً وإقليماً مصدراً نظام بن أونلاين لإرسال 2 297 إشعاراً سابقاً للتصدير بشأن شحنات من أنهيدريد الخل. وكانت وجهة الشحنات إلى 88 بلداً وإقليماً مستورداً.

(17) مادة مانعة للأكسدة تستخدم عادة كمثبت للبوليمر.

122- وتؤكد البيانات المستقاة من نظام بن أونلاين أن الاتحاد الأوروبي كان الوجهة الرئيسية لأنهيديد الخل المتداول دولياً في عام 2024. وتلاحظ الهيئة أن التجارة العالمية في أنهيديد الخل، كما أبلغ عنها عبر نظام بن أونلاين، لا تشمل المبادلات التجارية الهامة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، حيث إن هذه المبادلات التجارية تعتبر، بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي، تجارة داخلية ولا تخضع لواجب إرسال إشعارات دولية سابقة للتصدير.

123- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترضت السلطات الوطنية المختصة على 105 شحنات من شحنات أنهيديد الخل المبلغ عنها مسبقاً (4,6 في المائة)، وذلك لأسباب إدارية في المقام الأول. وكان جزء كبير من تلك الاعتراضات - حوالي 19 في المائة - يتعلق بشحنات متوجهة إلى فيتنام، و15 في المائة أخرى تتعلق بشحنات منشؤها الولايات المتحدة ومتوجهة إلى المكسيك.

## الاتجار

124- وفقاً للمعلومات التي قدمتها الحكومات في الاستمارة D، تضاغفت الكمية الإجمالية من أنهيديد الخل المضبوط على الصعيد العالمي أكثر من مرتين في عام 2024، لتصل إلى 52 209 لترا. ويمثل ذلك زيادة كبيرة عن كمية 23 695 لتراً التي ضبطت في عام 2023، والتي كانت ثاني أقل كمية مسجلة منذ عام 2000. واستحوذت الصين وهولندا (المملكة-) معاً على حوالي 94 في المائة من ضبطيات أنهيديد الخل في العالم في عام 2024. كما أبلغ كل من الاتحاد الروسي وباكستان وتركيا وكندا والمكسيك والهند عن ضبط كميات أقل من هذه المادة. ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً للمعلومات المتاحة، كانت مملكة هولندا من بين الدول الأوروبية التي اكتشفت مختبرات هيروين على أراضيها في عام 2024.

125- وفي الصين، زادت الكمية الإجمالية للمضبوطات زيادة كبيرة، من 15 794 لتراً في عام 2023 إلى 34 225 لتراً في عام 2024. ولم تتوفر للهيئة تفاصيل بشأن ظروف عمليات الضبط.

126- وأبلغت مملكة هولندا عن أكبر عمليات ضبط لها على الإطلاق لأنهيديد الخل في الاستمارة D في عام 2024، حيث بلغ مجموعها 15 038 لتراً. ومن تلك الكمية، استرد 15 000 لتر بعد سرقة 27 000 لتر من هذه المادة في آب/أغسطس 2024. وعُثر على أنهيديد الخل المستعاد إلى جانب كميات كبيرة من المذيبات، بما في ذلك ميثيل إيثيل كيتون وخلات الإيثيل، على الرغم من عدم التمكن من إثبات وجود صلة قاطعة بينه والصنع غير المشروع لعقار معين. وأبلغت باكستان عن ضبط 2 494 لتراً من أنهيديد الخل في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضاً عن كمية 4 230 لتراً التي ضبطت في البلد في عام 2023.

127- وفي عام 2024، أبلغ كل من الاتحاد الروسي وكندا والهند، من خلال نظام بيكس، عن ضبط كميات أصغر من أنهيديد الخل، لا تتجاوز 500 لتر. والجدير بالذكر أنه لم يبلغ عن أي ضبطيات لهذه المادة في عام 2025 من خلال نظام بيكس حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

## 2- استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للهيروين

128- قد يتطلب الصنع غير المشروع للهيروين، بالإضافة إلى أنهيديد الخل، مجموعة متنوعة من المواد الكيميائية الشائعة الأخرى غير الخاضعة للمراقبة الدولية. ومن بين تلك المواد مادة كلوريد الأسيتيل، التي أدرجت في قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة بسبب احتمال استخدامها كعامل أستلة. وفي عام 2024، كانت تركيا هي الدولة الوحيدة التي أبلغت عن ضبط كميات من كلوريد الأسيتيل، بلغت 1 200 لتر.

129- وفي الماضي، كان يُشتبه في استخدام حمض الخليك الثلجي في أستلة المورفين لإنتاج الهيروين. ومن المحتمل أن يخلط بأنهيديد الخل ويستخدم أيضاً كحمولة تخفي الحمولة الحقيقية، وكلاهما كوسيلة لإخفاء أنهيديد الخل المهرب. وفي عامي 2024 و2025، أبلغت ستة بلدان عن ضبط ما مجموعه أكثر من 25 000 لتر من حمض الخليك الثلجي من خلال نظام بيكس. ونفذت أكبر عمليات ضبط في المكسيك (20 000 لتر) وجمهورية تنزانيا المتحدة (4 510 لترا)، بينما أبلغت أوروغواي وإيطاليا وجنوب أفريقيا وهولندا (المملكة-) عن ضبط كميات أصغر منه. وأبلغت بيرو عن ضبط كميات إضافية من حمض الخليك الثلجي بلغت 1 330 لتراً في الاستمارة D لعام 2024.

130- وكلوريد الأمونيوم مادة كيميائية أخرى لا تخضع للمراقبة الدولية ولكنها مدرجة في قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة، وكثيراً ما تستخدم في سياق الصنع غير المشروع للهيروين (والميثامفيتامين). وقد أبلغت بيرو عن ضبط 3 760 كيلوغراماً من هذه المادة في الاستمارة D لعام 2024، وأبلغت جنوب أفريقيا وميانمار من خلال نظام بيكس في عام 2024 عن ضبط 2 350 كيلوغراماً و1 500 كيلوغرام من هذه المادة، على التوالي. كما أبلغت أوروغواي وإيطاليا عن ضبط كميات صغيرة من هذه المادة.

## دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى

131- مع هيمنة المنشطات الأمفيتامينية والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة على الأسواق غير المشروعة للمخدرات الاصطناعية في جميع أنحاء العالم، لا تتوفر سوى معلومات محدودة عن السلائف المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية والمؤثرات العقلية الأخرى، ولم تلحظ تطورات مهمة بشأنها. ولا يزال الوضع على حاله فيما يتعلق بالتجارة المشروعة وبالمضبوطات، على السواء، فيما يخص سلائف الفينيسيكليدين والمخدرات الأخرى من نوع الفينيسيكليدين (وهي البيبيريدين)، وسلائف الميثاكوالون (وهي حمض الأثرانيل و-N-حمض أسيتيل الأثرانيل).

132- وفيما يتعلق بسليفة ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD)، وهي الإيرغوتامين، أفادت الهند بأنها أوقفت شحنتين من هذه المادة، تزن إحداها 7,5 كيلوغرامات كانت متجهة إلى سري لانكا. كما علمت الهيئة بسرقة 6 كيلوغرامات من هذه المادة في باراغواي بعد استيرادها بشكل مشروع، وذلك أثناء نقلها من المطار إلى الشركة المستوردة.

### سلائف الفنتانيل ونظائره والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى والمواد الكيميائية البديلة

#### التجارة المشروعة

133- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت التجارة في معظم سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية مقتصره على كميات صغيرة لأغراض البحث والتطوير (انظر الجدول 5). وكما كان الحال في الماضي، كان النشاط التجاري الأكبر في مادة N-فينيتيل-4-بيبيريدون التي تستخدم كمادة أولية في الصنع المشروع للفنتانيل. ومقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ارتفعت قليلاً الكميات المبلغ عنها في الإشعارات السابقة للتصدير. وكما كان الحال في العام الماضي، تصدرت فرنسا والهند، بهذا الترتيب، قائمة المصدرين وتصدرت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، أيضاً بهذا الترتيب، قائمة المستوردين. كما شهد هذا العام حركة تجارية ملحوظة في مادة 4-بيبيريدون ومادة 4-بيبيريدون هيدروكلوريد أحادي الهيدرات، اللتين تستخدمان كعناصر أساسية في صنع المستحضرات الصيدلانية.

### الجدول 5- المعاملات المزمعة في التجارة الدولية المنطوية على سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية، التي أرسلت إشعارات مسبقة بشأنها عبر نظام بن أونلاين، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024-1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

المادة	عدد المصدرين	عدد المستوردين	عدد الإشعارات السابقة للتصدير	إجمالي الكمية المتداولة (بالكيلوغرام)
N-فينيتيل-4-بيبيريدون	3	3	6	1,047
4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيديين	2	8	18	0.002
4-أنيلينو بيبيديين	1	2	2	0.003
1-بوك-4-أنيلينو بيبيديين	1	2	4	10.050
نورفنتانيل، بما في ذلك هيدروكلوريد النورفنتانيل	2	19	47	0.101
مادة 4-بيبيديين، بما في ذلك هيدروكلوريد أحادي الهيدرات	2	5	7	10,103
1-بوك-4-بيبيديين	3	3	6	3,000.970*

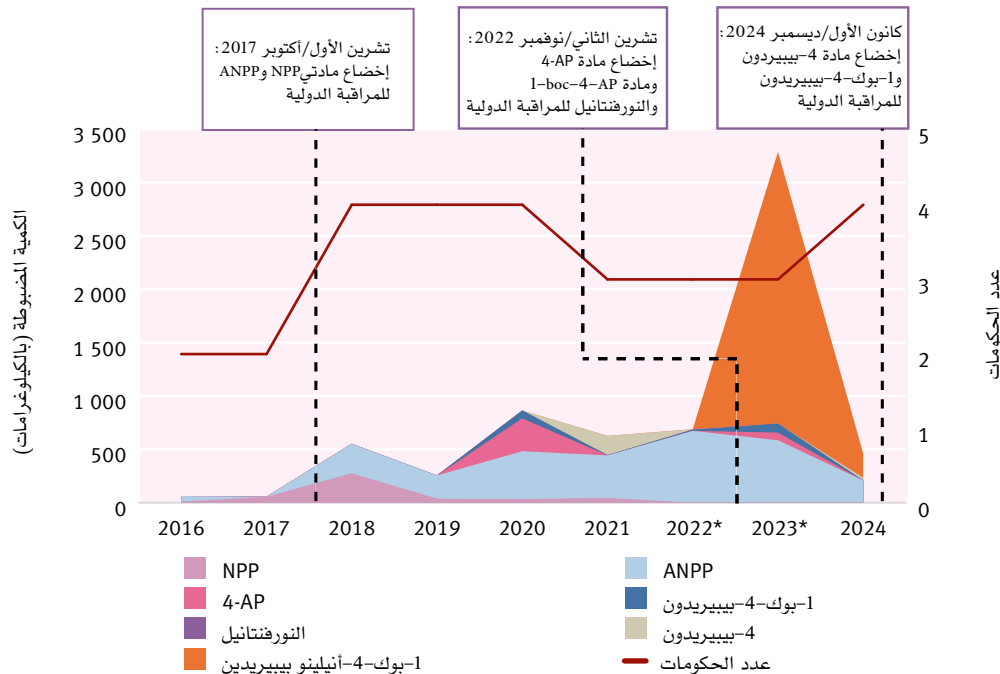
\* تعرضت كمية منها بلغت 3 000 كيلوغرام لمحاولة تسريب (انظر الفقرة 137 أدناه)

134- وفي أيار/مايو 2025، بدأت الهند في إشعار البلدان المستوردة، من خلال نظام بن أونلاين لايت، بالصادرات المزمعة لعدد من سلائف الفنتانيل غير الخاضعة للمراقبة الدولية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، كانت قد أرسلت إشعارات سابقة للتصدير بشأن 24 عملية تصدير إلى خمسة بلدان مستوردة. ولا تخضع تلك المواد، التي لها استخدامات مشروعة في صنع عدد من المنتجات الصيدلانية، للمراقبة في الهند، ولكنها أدرجت في قائمة المراقبة الدولية الخاصة المحدودة لأنها سلائف فنتانيل "مقنعة" أو مواد أولية وسيطة في طريقة يانسن لصنع الفنتانيل. وبالمثل، أبلغت كندا بلدان مستوردة بشأن شحنات تحتوي على مشتق من مادة 4-بيبيريدون غير مدرج صراحةً كسليفة من الفئة أ. وتُظهر هذه الأمثلة أنه من الممكن، من خلال المشاركة الاستباقية للصناعات، إشعار البلدان المستوردة بالصادرات حتى عندما لا تخضع مادة كيميائية ما للمراقبة على الصعيد الوطني أو لا تكون مدرجة بشكل صريح في القائمة. وتثني الهيئة على جميع الحكومات التي تستخدم نظام بن أونلاين لايت للمساعدة في تعزيز المعرفة بالأسواق والمشغلين الشرعيين وتأمين سلاسل إمداد المواد الكيميائية التي يمكن استخدامها كسلائف في الصنع غير المشروع للمخدرات.

### الاتجار

135- في الاستمارة D لعام 2024، أبلغت الولايات المتحدة عن أكبر تنوع في سلائف الفنتانيل، حيث أبلغت عن ضبط ست سلائف من السلائف السبع الخاضعة للمراقبة الدولية، بكميات تراوحت بين ما يقرب من 200 كيلوغرام من مادة 1-بوك-4-بيبيريدون وحوالي 175 كيلوغراماً من مادة 4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين إلى أقل من 1 كيلوغرام لمعظم المواد الأخرى. وكانت المكسيك وهولندا (المملكة-) البلدين الوحيدين الآخرين اللذين أبلغا عن ضبطيات ملحوظة من سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة (4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين و1-بوك-4-بيبيريدون، على التوالي). وظلت مادة 4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين هي سليفة الفنتانيل الأكثر ضبطاً على نطاق واسع وبشكل مستمر على مر السنين (انظر الشكل 17)، في حين كانت عمليات ضبط مادة N-فينيتيل-4-بيبيريدون، وهي السليفة الأكثر تداولاً (انظر الجدول 5)، ضئيلة للغاية.

### الشكل 17 - المضبوطات من سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، للفترة 2016-2024



\* أبلغت المكسيك أيضاً عن ضبط 855 لترا و113 لترا من مادة 4-أنيلينو-N-فينيتيل بيبيريدين في عامي 2022 و2023، على التوالي، فضلاً عن 72 لترا من مادة 1-بوك-4-أنيلينو بيبيريدين في عام 2023. وبالنظر إلى أن درجة تركيز المحاليل لم تذكر، فإنه لم يكن بالإمكان تحويل هاتين الكميتين إلى أوزان محددة، ومن ثم فإنهما لم تدرجا في الشكل. إلا أن المحاليل المضبوطة قد تشير إلى وجود مختبرات لتخليق الفنتانيل بصورة غير مشروعة.

136- وبما أن المادة 1-بوك-4-بيبيريدون لم تدرج في الجداول الدولية إلا في كانون الأول/ديسمبر 2024، فإن الإبلاغ عن ضبطيات هذه المادة في الاستمارة D لعام 2024 لم يكن منتظماً. وبالإضافة إلى هولندا (مملكة-) والولايات المتحدة، اللتين أبلغتا عن ضبطيات في الاستمارة D، أبلغ بلدان آخرون عن حوادث تتعلق بمادة 1-بوك-4-بيبيريدون في تلك السنة من خلال نظام بيكس، وهما غواتيمالا (71 كيلوغراماً في ثلاث حوادث) وإسبانيا (9 كيلوغرامات في حادثتين). وكانت الهند مصدر تلك المادة في جميع الحوادث المبلغ عنها عبر نظام بيكس، باستثناء حادثة واحدة.

137- وكانت الهند أيضاً مصدر المادة 1-بوك-4-بيبيريدون في إحدى أبرز محاولات التسريب التي كشفت خلال عام 2025. ففي آذار/مارس 2025، أرسلت الهند إلى جمهورية تنزانيا المتحدة إشعاراً مسبقاً بشأن شحنتين تحتويان على 2 طن و1 طن من مادة 1-بوك-4-بيبيريدون على التوالي، وذلك من خلال نظام بن أونلاين. فاعترضت السلطات في جمهورية تنزانيا المتحدة على الشحنات بسبب وجود شكوك حول الاستخدام المشروع للمادة المعنية ولأن شهادات الاستيراد لم تصدر بحسن نية. ولذلك لم ترسل الشحنات، مما حال دون احتمال صنع ما بين 1,4 و3,3 أطنان من الفنتانيل بطريقة غير مشروعة. ولا تزال هذه القضية قيد التحقيق حالياً في كلا البلدين. وتثني الهيئة على الحكومات المعنية لجهودها وتعاونها في منع وصول سلائف الفنتانيل إلى المختبرات غير المشروعة، وتشجع جميع الحكومات، ولا سيما في أفريقيا، على أن تتنبه لإمكانية إساءة استخدام أراضيها في محاولات تسريب سلائف المخدرات والاتجار بها.

138- ومع أن معظم السلائف الرئيسية للفنتانيل تخضع الآن للمراقبة الدولية وأن تنفيذ تلك المراقبة بدأ يوّثي ثماره، مع وجود مؤشرات على انخفاض نقاء الفنتانيل، إلا أن الإبلاغ عن السلائف البديلة غير المدرجة في الجداول للفنتانيل لا يزال محدوداً<sup>(18)</sup>. ففي عام 2024، لم تبلغ سوى الولايات المتحدة عن ضبطيات من هذا النوع في الاستمارة D، وهي ضبطيات تتعلق بسلائف أولية جديدة، 4-هيدروكسيبيبيريدين، وإن كانت بكميات صغيرة. وبعد ذلك، في أيار/مايو 2025، ضبطت الولايات المتحدة أيضاً نظير تلك المادة "المقنع" من شحنة جوية أعلن عنها على نحو غير صحيح، كانت قادمة من الصين ويُشتبه في تهريبها إلى المكسيك.

139- وكانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن ضبط سلائف غير مجدولة لسلائف نظائر الفنتانيل، ولا سيما سلائف البارافلوروفنتانيل، في الاستمارة D لعام 2024. ولم تتجاوز الكميات المضبوطة من جميع تلك السلائف مجتمعة 2 كيلوغرام. وأبلغت كندا في نيسان/أبريل 2024 عن حادثة تتعلق بسليفة "مقنعة" من مادة الأورثو-ميثيل فنتانيل وعدة نظائر فنتانيل ذات صلة من خلال نظام بيكس. وقد ضُبط نظير غير مقنع لتلك السليفة، أورثو-ميثيل مادة أنيلينو بيبيريدين-4، في غواتيمالا في نيسان/أبريل 2025 في شحنة قادمة من الصين أعلن عنها على نحو غير صحيح. وقد نهت الهيئة جميع جهات الاتصال الوطنية المعنية بالسلائف بشأن تلك السلائف الجديدة.

140- وصودرت مواد كيميائية أخرى شائعة وغير مدرجة في الجداول، وهي لازمة في مراحل مختلفة من عدة طرائق لصنع الفنتانيل، في المكسيك في عامي 2024 و2025. وتشمل تلك المواد الأنيلين و2-فينيثيل البروميدي وكلوريد البروبيونيل.

141- وأبلغ الاتحاد الروسي في الاستمارة D لعام 2024 عن ثلاث حوادث - حادثتان تتعلقان بمختبرات سرية وحادثة واحدة تتعلق بعملية تهريب - شملت ما مجموعه 154 كيلوغراماً من مادة 1-ديميثيلامينو-2-كلوروبروبان، وهي سليفة للميثادون. وبين عام 2023 وشهر نيسان/أبريل من عام 2025، بلغت كمية المضبوطات من هذه المادة في الاتحاد الروسي حوالي طنين، ضبط معظمها على الحدود أثناء محاولات تهريبها إلى أراضي الاتحاد الروسي. وفي عام 2021، أبلغت أوكرانيا عن ضبط ما يقرب من 133 كيلوغراماً من هذه المادة في شحنة جوية. وبالإضافة إلى ذلك، علمت الهيئة بتفكيك مختبر للميثادون في أوكرانيا في عام 2020 ومختبر آخر في بولندا في عام 2024. وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، أبلغت هنغاريا من خلال نظام بيكس عن حادثتين تتعلقان بسلائف الميثادون، وأبلغت مملكة هولندا عن حادثة واحدة تتعلق بمادة 1-ديميثيلامينو-2-كلوروبروبان. وتراوحت الكميات المضبوطة في البلدين بين عدة مئات من الكيلوغرامات وعدة أطنان.

142- وتذكر الهيئة الحكومات بأنه نظراً لقوة الفنتانيل والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى، غالباً ما تكفي كميات صغيرة من السلائف لإنتاج ملايين الجرعات الفاتلة من المنتجات النهائية المقابلة. ولذلك، من المهم جداً ألا تتجاهل الحكومات ما قد يبدو لها أنها مضبوطات صغيرة، بل أن تبادر إلى إجراء تحقيقات اقتفائية، والاستجابة لطلبات تبادل المعلومات، بما في ذلك الطلبات المقدمة من الهيئة، وإجراء تحقيقات مشتركة و/أو إبلاغ المعلومات عن هذه المضبوطات من خلال نظام بيكس في الوقت المناسب، أو على الأقل من خلال الاستمارة D للسنة المعنية.

## هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية

### 1- سلائف حمض غاما- هيدروكسي الزيد

143- استمر الإبلاغ عن ضبط سلائف و سلائف أولية لحمض غاما-هيدروكسي الزيد، وهما مادة غاما-بوتيرولاكتون ومادة 1,4-بوتانيدايول، في عام 2024. ومع ذلك، وكما كان الحال في السنوات السابقة، لم تكن التقارير منهجية لأن بعض البلدان قد لا ترافق هاتين المادتين الكيميائيتين باعتبارهما سليفتين بل باعتبارهما مؤثرات عقلية نظراً لقابليتهما للتحويل داخل الجسم الحي، عند تناولهما، إلى حمض غاما-هيدروكسي الزيد. أبلغت مملكة هولندا عن أكبر كمية لعام 2024 بلغت حوالي 11 000 لتر من مادة غاما-بوتيرولاكتون، وأبلغت السويد عن حوالي 7,5 لترات من 1,4-بوتانيدايول.

144- ونظراً للاستخدامات المشروعة الواسعة النطاق لمادة غاما-بوتيرولاكتون ومادة 1,4-بوتانيدايول، فإن تداولهما يجري على نطاق واسع وبكميات كبيرة. ومنذ إطلاق نظام بن أونلان لايت في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أرسلت أربعة بلدان إشعارات سابقة للتصدير بشأن مادة غاما-بوتيرولاكتون، ولا سيما الصين. كما أفادت الصين في الاستمارة D أنها أوقفت 70 شحنة تضمنت ما مجموعه أكثر من 2,8 مليون لتر من مادة غاما-بوتيرولاكتون في عام 2024، بزيادة تفوق خمسة أضعاف عن الكمية المضبوطة في عام 2022 (ما يقرب من 573 000 لتر).

### 2- سلائف الكيتامين

145- على الرغم من وجود مخاوف متزايدة في جميع أنحاء العالم بشأن تزايد إساءة استخدام الكيتامين، وهو ما يتجسد أيضاً في زيادة ضبطيات الكيتامين، لا تزال المعلومات المتعلقة بضبطيات سلائف الكيتامين ومصادرها محدودة. وكانت الصين ومملكة هولندا الدولتين الوحيدتين اللتين أبلغتا عن ضبط سلائف الكيتامين في الاستمارة D لعام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت ماليزيا في الاستمارة D التي قدمتها إلى وجود معامل غير مشروعة لصنع الكيتامين. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، لم يبلغ عن أي حوادث تتعلق بسلائف الكيتامين من خلال نظام بيكس. ومع ذلك، فإن الهيئة على علم بتفكيك منشأة صناعية مغلقة في ولاية ماهاراشترا بالهند، في تموز/يوليه 2025، كانت تستخدم كمختبر سري لصنع الكيتامين. وقد صودرت السلائف والمعدات المخبرية ذات الصلة.

146- وكما هو الحال مع المخدرات الأخرى ذات المنشأ غير المشروع، لا يمكن معالجة إساءة استخدام مادة الكيتامين دون تناول سلائفها. وبما أن سلائف الكيتامين ليست خاضعة للمراقبة الدولية ولأن العديد منها له استخدامات وتجارة مشروعة، فإن الهيئة تشجع جميع البلدان على الاستخدام الفعال والطوعي لنظام بن أونلاين لايت لتقديم إشعارات بشأن الصادرات المزمعة من المواد الكيميائية ذات الصلة من أجل تعزيز المعرفة بالأسواق المشروعة لتلك المواد الكيميائية والمشغلين المعنيين. وفي الأماكن التي يحدث فيها تسريب، تشجع الهيئة الحكومات على الإبلاغ عن حالات الضبط وغيرها من حوادث التهريب عن طريق نظام بيكس من أجل تمكين التعاون الفعال عبر الحدود لتحديد نقاط التسريب وأساليب العمل، وبناء المعرفة بالسلائف الرئيسية المستخدمة في المختبرات السرية، لأغراض منها توليد المعلومات اللازمة لتقييمات جدولة السلائف.

### 3- سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة، بما فيها المواد التي أُدرجت مؤخراً في جداول الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، أو اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

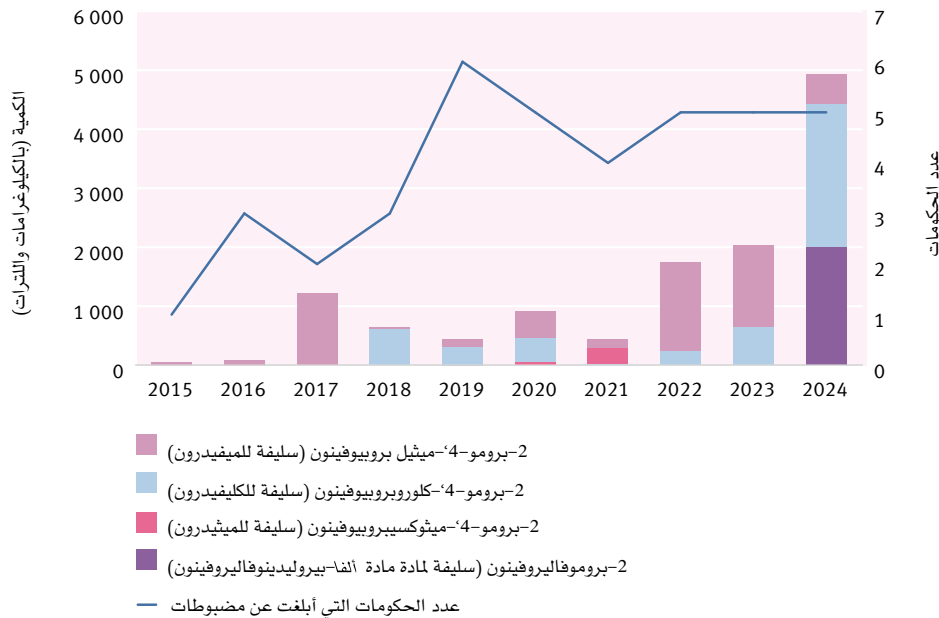
147- أبلغ عدد من الحكومات في الاستمارة D لعام 2024 عن ضبط سلائف لمؤثرات نفسانية جديدة أو مواد أُدرجت مؤخراً في الجداول، ولا سيما سلائف الكاثينونات الاصطناعية. وتوجد أدلة مماثلة على الصنع السري للقنبينات الاصطناعية وشبه الاصطناعية. وبالنسبة لمجموعتي المنتجات النهائية، فإن هذا التطور هو نتيجة لزيادة عدد المنتجات التي خضعت للمراقبة الدولية والوطنية. ومن المرجح أن يكون تطبيق ضوابط عامة في عدد متزايد من البلدان، غالباً ما تستثني بعض المواد الوسيطة، عاملاً محركاً رئيسياً في هذا الصدد. وتشجع الهيئة جميع الحكومات على مراجعة تعاريفها للضوابط العامة وسد الثغرات التنظيمية، إن وجدت، إلى أقصى حد ممكن، وضمان أن تكون السلطات المختصة على علم بقدراتها على تحديد السلائف للمؤثرات النفسانية الجديدة أو المواد المجدولة حديثاً أو التعاون مع نظيراتها المختصة على الصعيد الوطني أو مع البلدان التي تمتلك تلك القدرات.

### سلائف الكاينونات الاصطناعية

148- سلائف الكاينونات الاصطناعية التي أبلغ عن ضبط أكبر كميات منها وعلى نحو متكرر في عام 2024 هي سلائف الميفيدرون (4-MMC) والكليفيدرون (4-CMC) وسلائف ألفا-بيروليدينوفاليروفينون (alpha-PVP)، وفقاً لهذا الترتيب.

149- وتنقسم سلائف الكاينونات الاصطناعية عموماً إلى مجموعتين هما: (أ) المواد الكيميائية التمهيدية؛ و(ب) المواد الوسيطة المهلجنة التي لا تصلها سوى خطوة واحدة عن المنتج النهائي من الكاينون الاصطناعي. والمواد الكيميائية التمهيدية متوفرة عادة في الأسواق ولها استخدامات مشروعة، إلا أن المواد الوسيطة عادة ما تكون سلائف محورة ليست لها استخدامات مشروعة معروفة. ويوضح الشكل 18 المضبوطات من المواد الوسيطة المهلجنة للميفيدرون والكليفيدرون والميثيدرون والألفا-بيروليدينوفاليروفينون والكلوفيدرون. وقد أبلغت هنغاريا عن ضبط الكلوفيدرون لأول مرة في عام 2024، وإن كان بكمية ضئيلة.

### الشكل 18- المضبوطات من سلائف مختارة لكاينونات اصطناعية، حسبما أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، للفترة 2015-2024



150- وبخلاف الوضع في معظم البلدان، فإن ضبطيات الاتحاد الروسي من السلائف الكيميائية لأبرز الكاينونات الاصطناعية، وهما الميفيدرون والألفا-بيروليدينوفاليروفينون، تتضمن كميات كبيرة من المواد الكيميائية التمهيدية ذات الصلة.

151- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2025، أبلغ من خلال نظام بيكس عن 16 حادثة تتعلق بما يقرب من 8 000 كيلوغرام ولتر من سلائف الكاينونات الاصطناعية، ومعظمها سلائف مرتبطة بالصنع السري للميفيدرون والألفا-بيروليدينوفاليروفينون، يليها الكلوفيدرون. وشملت تلك الحوادث سبع حوادث أبلغت عنها مملكة هولندا وسبع حوادث أبلغ عنها الاتحاد الروسي. وضبطت أكبر كمية في مختبر سري في كازاخستان، حيث ضبطت كمية مقدارها 3,5 أطنان من سليفة الميفيدرون وهي مادة 2-برومو-4-ميثيل بروبيوفينون. وقد حدد الاتحاد الروسي كازاخستان وقيرغيزستان أيضاً كبلدي عبور لسلائف الميفيدرون التي تشحن برا من الصين.

### سلائف القنبيات الاصطناعية وشبه الاصطناعية

152- تتنوع مركبات سلائف القنبيات الاصطناعية وشبه الاصطناعية من الناحية الهيكلية بشكل كبير، وهو ما يجسد التنوع الهيكلي للمنتجات النهائية ذات الصلة، التي تطورت مع مرور الوقت. وتتراوح تلك السلائف بين مواد كيميائية شائعة وسلائف محورة من المواد الوسيطة التي تصنع خصيصاً في عملية التخليق ومن المكونات الطبيعية الموجودة في نبتة القنب الأصلي.

153- وكانت أول مرة تعلم الهيئة بالصنع السري للقنبينات الاصطناعية وبضبط سلائف ذات الصلة بها في عام 2014، عندما أبلغت أستراليا عن صنع قنبينات اصطناعية من سلسلة JWH.

154- أما عملية استخدام مواد وسيطة مصنوعة خصيصاً كمادة أولية لا تفصلها سوى خطوة واحدة عن المنتجات النهائية المطلوبة من القنبينات الاصطناعية، فقد علمت بها الهيئة لأول مرة في عام 2023، عندما أبلغت ألمانيا عن تفكيك مختبر يستخدم في الصنع غير المشروع للقنبينات الاصطناعية، بما فيها مادة MDMB-4-en-PINACA، استناداً إلى سلائف وسيطة ذات صلة. كما فكك مختبر مماثل في سويسرا عام 2024، حيث ضبط فيه مسحوقاً مادة ADB-INACA ومادة MDMB-INACA<sup>(19)</sup>. وحسب علم الهيئة، فإن تعريفات القنبينات الاصطناعية في التشريعات الوطنية للبلدان التي وضعت ضوابط عامة عليها لا تشمل عادة المواد الوسيطة المثيرة للقلق، وسنغافورة هي حالياً البلد الوحيد الذي يضع ضوابط صريحة على مادتين من تلك المواد الوسيطة، إلى جانب إيسوميراتهما.

155- وفي كانون الثاني/يناير 2025، صدر تنبيه خاص يتعلق بحوادث تتصل بمادة MDMB-INACA في إطار برنامج غريديس التابع للهيئة. وقد أبلغت الولايات المتحدة عن معظم تلك الحوادث. وكانت تلك المواد متجهة إلى الولايات المتحدة ومصدرها الصين، بما في ذلك هونغ كونغ، الصين. وبلغت كمية المضبوطات 184 كيلوغراماً، وعادة ما كانت كمية كل ضبطية حوالي 1 كيلوغرام. ومنذ ذلك الحين، ارتفع عدد الحوادث المتعلقة بمادة MDMB-INACA والمواد الوسيطة المماثلة المستخدمة في صنع القنبينات الاصطناعية الأخرى إلى ما يقرب من 300 حادثة، شملت ما مجموعه حوالي 445 كيلوغراماً من تلك المواد الوسيطة.

156- وينتاب الهيئة القلق إزاء هذا التطور، فهذه المواد الوسيطة، التي يشار إليها أحياناً باسم "القنبينات الاصطناعية شبه النهائية"، تمثل مظهراً آخر لمفهوم السلائف المحورة. كما أنها تصنع خصيصاً للتحويل على الضوابط ويمكن تحويلها إلى المنتجات النهائية المطلوبة بوسائل سهلة التطبيق وبمعرفة تقنية محدودة للغاية. وبالإضافة إلى المضبوطات في المختبرات السرية، عثر على تلك المواد أيضاً كجزء من معدات "الصنع الذاتي" التي تُعرض على الإنترنت للمشتريين لإكمال عملية التخليق<sup>(20)</sup>.

157- وفي عامي 2024 و2025، ضبطت فرنسا وموريشيوس وهولندا (المملكة-) مادة 5-برومو-1-بننتين الكيميائية، وهي مادة ضرورية لتحويل مادة MDMB-INACA شبه النهائية إلى مادة MDMB-4-en-PINACA. وباستثناء كمية الـ 100 لتر التي ضبطت في مملكة هولندا، بلغت الكميات المضبوطة في الحوادث الفردية أقل من 2,5 كيلوغرام أو لتر. وأبلغت موريشيوس أيضاً عن ضبطيتين بلغ مجموعهما حوالي 7 كيلوغرامات من مادة MDMB-INACA، فضلاً عن ضبطيتين شملتتا مادة MDMB-INACA مقترنة بمادة 5-برومو-1-بننتين (بلغ مجموعهما أقل من 1,5 كيلوغرام). كما ضبطت معدات "صنع ذاتي" في البلدان الثلاثة، تضمنت مذيبيات ذات صلة تستخدم لإجراء عملية التحويل.

158- وفي الاستمارة D لعام 2024، أعربت بعض البلدان عن قلقها إزاء استخدام الكانابينديول كسليفة في صنع القنبينات الاصطناعية وشبه الاصطناعية، مثل دلتا-9-تتراهيدروكانابينول ودلتا-8-تتراهيدروكانابينول والهيكساهايدروكانابينول والهيكساهايدروكانابينول-O، لكنها لم تقدم أي دليل على استخدامها الفعلي في المختبرات السرية. ومع ذلك، أشار التحليل الجنائي لمنتجات الهيكساهايدروكانابينول، التي لم تكن خاضعة للمراقبة الدولية حتى 6 كانون الأول/ديسمبر 2025، إلى أن المسار الاصطناعي المستخدم لصنع الهيكساهايدروكانابينول قد بدأ باستخدام الكانابينديول<sup>(21)</sup>. وهذه العملية المكونة من خطوتين بسيطة نسبياً ولا تتطلب معدات متطورة أو موظفين ذوي تدريب عالٍ.

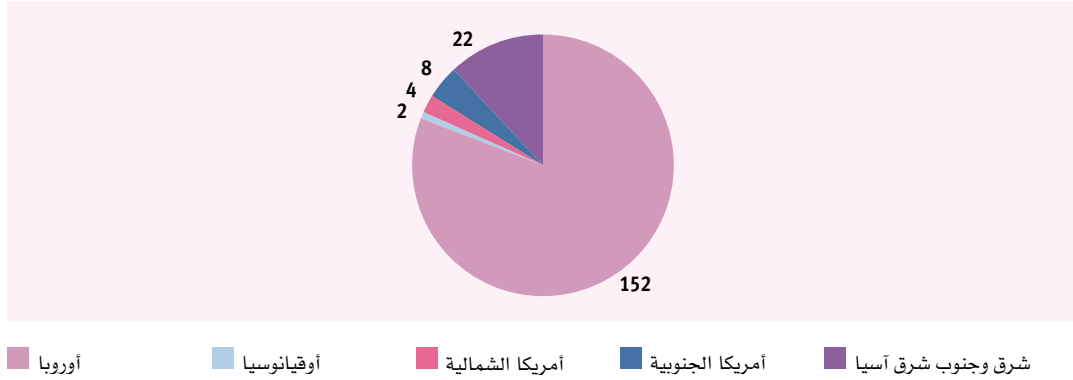
159- وتبدأ المخاوف المتعلقة باستخدام الكانابينديول في الصنع السري لمختلف أنواع القنبينات الاصطناعية وشبه الاصطناعية، وضعت الصين الكانابينديول تحت المراقبة المحلية باعتباره سليفة في أيلول/سبتمبر 2024. وبعد ذلك، بدأت الصين في إخطار البلدان المستوردة طواعية بالصادرات المزمنة من مادة الكانابينديول من خلال نظام بن أونلاين لايت. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، أخطر 24 بلداً مستورداً، معظمها في أوروبا، بـ 188 عملية تصدير مزمنة (انظر الشكل 19).

(19) Manuela Carla Monti and others, "Tail less precursors in synthetic cannabinoid production: investigating a clandestine laboratory, seized samples, and CBI activity", Archives of Toxicology (2025) (منشور على الإنترنت).

(20) Marie H. Deventer, Alex J. Krotulski, Christophe P. Stove, "Do it yourself" synthetic cannabinoid receptor agonist precursors as a ban-evading strategy: comparison of the pharmacological characteristics of precursors and their final products", Drug Testing and Analysis (2025).

(21) أضيفت مادة الهيكساهايدروكانابينول إلى الجدول الثاني من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 بموجب قرار دخل حيز النفاذ في 6 كانون الأول/ديسمبر 2025.

### الشكل 19- عدد الصادرات المزمعة من مادة الكانابيديول المبلغ عنها من خلال نظام بن أونلاين لايت، خلال الفترة 2024-2025، حسب المنطقة المستوردة



160- وكانت كميات الكانابيديول المقترح تصديرها كبيرة، مما يشير إلى الحاجة إلى فهم أفضل للسوق المشروعة لهذه المادة. وبدعم وتيسير من الهيئة، تعمل السلطات الوطنية المختصة في الصين والبلدان المستوردة معاً لتعزيز المعرفة بسلسلة الإمداد المشروعة لمادة الكانابيديول والمشغلين النظاميين، فضلاً عن الخيارات المتاحة لضمان أن تلبى التجارة الاحتياجات المشروعة مع تجنب تسريب مادة الكانابيديول إلى جهات الصنع السري للقنبينات شبه الاصطناعية.

161- وتشثي الهيئة على الحكومات التي تتعاون من خلال نظام بن أونلاين لايت فيما يتعلق بالشحنات المزمعة من مادة الكانابيديول. وعلى الرغم من أن التعاون يقتضي خوض تجربة تعليمية على طرفي سلسلة الإمداد، إلا أن نظام بن أونلاين لايت قد صمم بالضبط من أجل التعاون بشأن مادة يحتمل استخدامها في صنع المخدرات، فالغرض منه هو أن يكون أداة عملية لتسهيل التعاون الطوعي والاستباقي عبر الحدود لمنع الصنع غير المشروع للمخدرات مع تقليل الأعباء الإدارية إلى الحد الأدنى، وتشجع الهيئة الحكومات على الاستفادة من هذه التجربة وتوسيع نطاق استخدامها للنظام. كما تشجع الهيئة الحكومات على النظر في توعية المشغلين بالقوانين واللوائح الوطنية المطبقة على تجارة وتوزيع وتسويق مادة الكانابيديول والمنتجات التي تحتوي عليها.

#### سلانف المؤثرات الأفيونية من نوع النيتازين

162- نظراً لتزايد القلق العالمي بشأن المؤثرات الأفيونية من نوع النيتازين - وهي فئة من المؤثرات الأفيونية الاصطناعية أقوى من الفنتانيل - وإدراج 10 مؤثرات أفيونية من نوع النيتازين، منذ عام 2021، في جداول الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة بروتوكول سنة 1972، نظرت الهيئة بشكل استباقي في بعض السلانف ذات الصلة<sup>(22)</sup>. وعلى وجه التحديد، نبهت الهيئة الحكومات، أثناء الدورة الثامنة والستين للجنة المخدرات في آذار/مارس 2025، من خلال شبكة جهات الاتصال المعنية بالسلانف في إطار مشروع بريزم وكوهيجن، إلى مجموعة من ست مواد كيميائية لا تخضع للمراقبة الدولية ويمكن استخدامها في صنع مختلف أنواع المخدرات من نوع النيتازين. وتنتمي هذه المواد الكيميائية إلى عائلة "هالو-نيتروبنزين".

163- ورغم أن الهيئة لم تبلغ حتى اليوم بضبط أي كميات من تلك المواد الكيميائية أو معامل سرية لإنتاج النيتازين، فإن هناك منشورات مشبوهة على شبكة الإنترنت تشير إلى وجود طلب على سلانف النيتازين لأغراض غير مشروعة. ونظراً لقوة النيتازينات والمخاطر الصحية المرتبطة بإساءة استخدامها، أضافت الهيئة تلك المواد الكيميائية الست إلى قائمتها للمراقبة الدولية الخاصة المحدودة المحدثة في عام 2025، وتواصلت الهيئة جمع المعلومات عن طبيعة ونطاق استخدامها المشروع وغير المشروع. وللمساعدة في تلك الجهود، تشجع الهيئة جميع الحكومات على إبلاغها بأي وقائع ذات صلة تنطوي على سلانف النيتازين، بما في ذلك حالات الضبط والاتجار، فضلاً عن الطلبات والمعاملات المشبوهة في التجارة الدولية.

<sup>(22)</sup> كان نوعان إضافيان من النيتازين قيد المراجعة من جانب لجنة الخبراء المعنية بالاعتماد على الأدوية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

### سلائف مؤثرات نفسانية جديدة أخرى

164- في عام 2024، شملت التطورات الأخرى الجديدة بالذكر المتعلقة بصنع مؤثرات نفسانية جديدة وسلائفها تفكيك مستودع في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر 2024. وقد ضبط أكثر من 2 000 لتر و250 كيلوغراماً من المواد الكيميائية الشائعة التي كان من الممكن استخدامها في الصنع غير المشروع لحوالي 200 كيلوغرام من مادة الإيتوميدات، التي يُساء استخدامها في كثير من الأحيان في خلطات السجائر الإلكترونية، خاصة في بعض بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. وتود الهيئة أن تذكر الحكومات بأهمية الإبلاغ عن ضبطيات المواد الكيميائية التي تعثر عليها في سياقات الصنع غير المشروع لاستخدام تلك المعلومات كأساس لتحديد الاتجاهات وتوفير الأدلة اللازمة لاتخاذ إجراءات متعددة الأطراف وتنظيمية.

## ثالثاً- مسائل أخرى متعلقة بالصنع غير المشروع للمخدرات

### النقاط الرئيسية

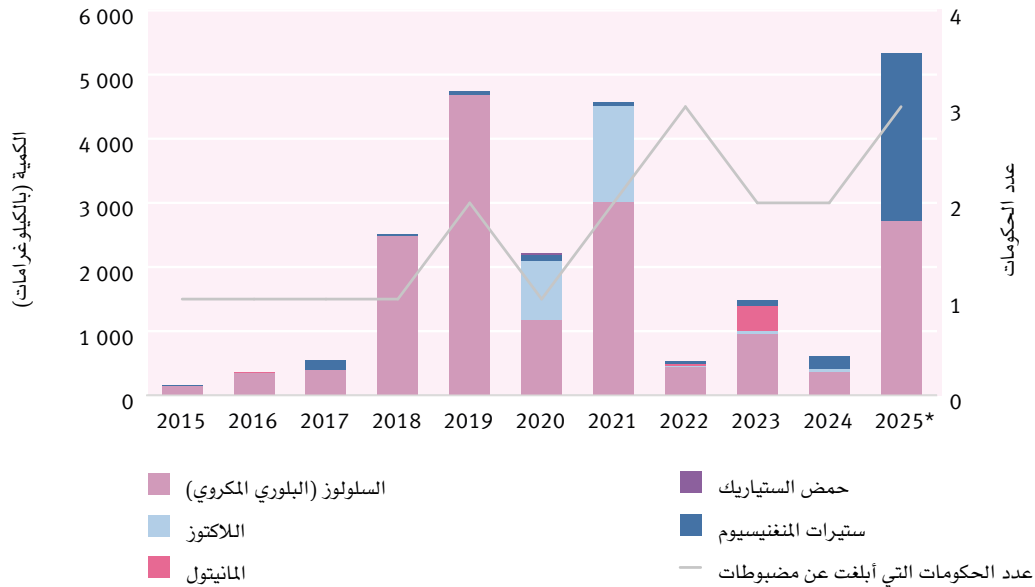
- أصدرت الهيئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 تقريرها التقني الثاني عن المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.
- عقدت الهيئة في كانون الأول/ديسمبر 2024 مؤتمراً دولياً في فيينا حول موضوع إشراك القطاع الخاص في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع: اعرف صناعاتك (Engaging the private sector to address illicit drug manufacture: know your industries). وأدرجت نتائج المؤتمر في وقت لاحق في وثيقة توجيهية حول موضوع توجيه الشراكات الصناعية، تعرض إطاراً سياساتياً لمنع تسريب المواد الكيميائية (- Guiding industry partner-ships: a policy framework for preventing chemical diversion)، نشرت في آذار/مارس 2025.
- استمر أيضاً تنفيذ عملية مسح القطاع الصناعي ووصلت إلى مراحل مختلفة في عدد قليل من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الحكومات التي استفادت من المبادرة في اتخاذ إجراءات متابعة استناداً إلى النتائج.
- لا يزال رصد الأسواق الافتراضية مهماً لتمييز الاتجاهات في استخدام المواد الكيميائية للصنع غير المشروع للمخدرات، ولتوفير أدلة للتحقيق. ويكشف رصد الهيئة للأسواق عبر الإنترنت عن استمرار وجود سلائف محورة من مادة إكستاسي أو نظائرها والميثامفيتامين، وهما إيثيل غليسيدات المادة 4.3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول وحمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول، على الرغم من انخفاض عدد المضبوطات منهما. وهناك أيضاً عدد كبير من المنشورات على الإنترنت التي تتعلق ببعض السلائف غير المجدولة للفنتانيل ومشتقاته.

## ألف- المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات

165- أصدرت الهيئة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 تقريرها التقني الثاني عن المعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. ويكرر التقرير التأكيد على ضرورة تعزيز التنفيذ العملي للمادة 13، ولا سيما لمنع تسريب المعدات الأساسية المستخدمة في إنتاج وصنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير المشروع والتحقيق في ذلك. كما أنه يسلط الضوء على فجوة مستمرة في التشريعات الوطنية، لا تزال تحد من فعالية المراقبة والإنفاذ فيما يتعلق بالمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات. وعلى الصعيد العالمي، وفي غياب أطر تنظيمية وطنية، غالباً ما يبلغ عن ضبقيات المعدات في سياق تفكيك المختبرات السرية، في حين أن عمليات الضبط على الحدود لا تزال نادرة. ويؤدي ذلك الاتجاه إلى تضييع فرصة كبيرة للتدخل المبكر بهدف تعطيل تسريب المعدات قبل وصولها إلى المختبرات غير المشروعة.

166- وتظل آلات صنع الأقراص هي المعدات الأكثر ضبطاً في جميع المناطق. ويشير التقرير التقني إلى أن الصنع غير المشروع للأقراص لا يتطلب آلات صنع الأقراص فحسب، بل يتطلب أيضاً سواغات لضغط خليط المسحوق المحتوي على المخدرات لتحويله إلى أقراص. ووفقاً للبيانات التي تبادلتها الحكومات في الاستمارة D ومن خلال نظام بيكس، فإن السواغات مثل السلولوز (بما في ذلك السلولوز البلوري المكروي) والمانيتول واللاكتوز وستيرات المغنيسيوم كثيراً ما توجد إلى جانب مكابس الأقراص في المختبرات السرية (انظر الشكل 20). والهيئة على علم أيضاً بزيادة اكتشاف خلطات السواغات الجاهزة المعدة للصنع غير المشروع للمخدرات والأدوية المزيفة.

### الشكل 20- الحوادث المتعلقة بسواغات مختارة مبلغ عنها عبر نظام بيكس، للفترة 2015-2025



\* لا تغطي بيانات عام 2025 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

167- ويبرز التقرير التقني كذلك اتجاهاً نحو زيادة تطور مختبرات الصنع غير المشروع للمخدرات وزيادة حرفيتها، مع استخدام معدات صيدلانية عالية الجودة ومنهجيات هندسية متطورة، مما يؤدي إلى تحسين إنتاجية ونقاء المخدرات غير المشروعة المصنوعة. ويشكل هذا التصعيد تحديات جديدة على الصعيد العملي بالنسبة لأجهزة إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تشتري المعدات المستعملة في الصنع غير المشروع للمخدرات إما من الأسواق المحلية أو من مصادر عبر الإنترنت، ثم تعدل تلك المعدات لاحقاً لتلبية المتطلبات المحددة للمتجرين. ويعقد استخدام معدات صناعية مصنوعة حسب الطلب أو معدلة جهود إنفاذ القانون في تتبع مصدرها أو إجراء تحقيقات افتتائية بشأنها. ومن ثم، يشدد التقرير على ضرورة تحسين رصد ومراقبة المعدات المستعملة المصنوعة حسب الطلب لمواجهة هذا التهديد المتطور.

168- والتعاون الدولي هو ركيزة أساسية في منع وتقصي حالات تسريب معدات الصنع. وتشجع الهيئة الحكومات على إجراء تحقيقات افتتائية بعد ضبط المعدات وتبادل البيانات المتعلقة بالحوادث المعني من خلال نظام بيكس. وعلاوة على ذلك، تُشجّع الحكومات على مراقبة الإنترنت والأسواق الإلكترونية بشكل فعال بحثاً عن أي إعلانات مشبوهة متعلقة بمعدات متخصصة.

169- كما يؤكد التقرير التقني على الدور المهم للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز التعاون الاستباقي مع الصناعات الوطنية من أجل الإبلاغ في الوقت المناسب عن الطلبات أو المشتريات المشبوهة، مما يتيح اتخاذ تدابير إنفاذ فعالة وإجراءات تصحيحية قبل إتمام المعاملة. ولدعم الحكومات في مواجهة هذا التحدي، تعمل الهيئة على استعراض فئات الصناعات المشاركة في صنع وتجارة وتوزيع بعض المعدات التي قد تكون جذابة للمتجرين. والهدف من هذه المبادرة هو توليد معرفة أساسية عن الأسواق المشروعة، بما في ذلك التوزيع الجغرافي والممارسات التجارية والشبكات التشغيلية للموردين القانونيين، ومن ثم تعزيز فهم الحكومات لسلاسل الإمداد المشروعة والجهات الفاعلة الرئيسية فيها. ومن المقرر أن تبدأ عملية الاستعراض في أوائل عام 2026.

170- وفي خطوة مهمة نحو تحسين المراقبة العالمية على بعض المعدات، حدثت الهيئة قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، وذلك بهدف تضمين رموز النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها المنشأ حديثاً، على النحو الذي وافقت عليه منظمة الجمارك العالمية<sup>(23)</sup>. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز قدرات الحكومات على رصد التدفقات التجارية الدولية لبعض المعدات وتخفيف مخاطر تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. ولدعم هذه الجهود بشكل أكبر، تبحث الهيئة إمكانية إنشاء منصة إلكترونية للإبلاغ الطوعي بالإشعارات السابقة للتصدير فيما يتعلق بالصادرات المزمعة من المعدات ذات الصلة، على غرار نظام بن أونلاين لايت. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم الحكومات في التحقق من مشروعية معاملات محددة وبناء معرفة شاملة تدريجياً عن سلاسل الإمداد العالمية من أجل تحديد ومعالجة النقاط المحتملة للتسريب.

171- وتشجع الهيئة جميع الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز رصد التجارة الدولية في معدات معينة عن طريق تعزيز التشريعات الوطنية والتعاون الدولي والتعاون النشط مع القطاع الخاص واستخدام أدوات جديدة مثل الرموز الفريدة للنظام المنسق وآليات الإشعار الطوعي. كما تشجع الهيئة الحكومات على اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تسريب المعدات لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما يتماشى مع المادة 13 من اتفاقية سنة 1988.

## باء- التعاون مع دوائر الصناعة

172- يظل التعاون الاستباقي بين السلطات الوطنية المختصة ودوائر الصناعة المعنية أحد الركائز الأساسية لمنع تسريب السلائف الخاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية غير المجدولة والمعدات التي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الهيئة سلسلة من المبادرات لدعم الحكومات في إنشاء أو تعزيز أطر التعاون مع الجهات الصناعية المعنية، بما في ذلك الاتحادات الصناعية.

173- وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، عقدت الهيئة مؤتمراً دولياً في فيينا حول موضوع إشراك القطاع الخاص في التصدي لصنع المخدرات غير المشروع: اعرف صناعاتك (Engaging the private sector to address illicit drug manufacture: know your industries). وقد جمعت تلك الفعالية أكثر من 70 ممثلاً حكومياً من 30 دولة من جميع القارات، يمثلون اقتصادات ذات ملامح صناعية متنوعة ومجموعة واسعة من الاتحادات الصناعية (الدولية والإقليمية والوطنية)، بما في ذلك اتحادات المصنعين والموزعين من قطاعات الكيماويات والأدوية والعمود. وقد شارك في المؤتمر أربع منظمات دولية وإقليمية.

174- وحقق المؤتمر الانجازات التالية:

- استفيد من المؤتمر كمنصة استراتيجية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما في ذلك نماذج التعاون الوطني، التي استكمل بعضها الممارسات الوطنية ودراسات الحالة الواردة في منشور الهيئة المعنون "الممارسات الوطنية المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال السلائف الكيميائية والمواد الكيميائية غير المجدولة المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع"
- وفر المؤتمر نظرة متعمقة مكتسبة من عملية مسح القطاع الصناعي الوطني
- أبرز المؤتمر الدور المحوري والإمكانات الكبيرة للاتحادات الصناعية الوطنية والإقليمية والدولية في دعم الجهود الرامية إلى منع تسريب المواد الكيميائية. وفي هذا السياق، بدأت الهيئة بذل جهود استكشافية لتعزيز التعاون مع الاتحادات الصناعية الدولية ذات الصلة، وواصلت تقييم مدى وجود الاتحادات الصناعية الإقليمية ونطاق عملها بهدف تعزيز المشاركة والتواصل والتوعية على نطاق أوسع.
- زاد المؤتمر الوعي بالأدوات الحالية للهيئة، إلى جانب المبادرات والموارد المختلفة التي طورتها الاتحادات الصناعية لدعم التعاون بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

<sup>(23)</sup> حصلت الرموز الفريدة للنظام المنسق لمعدات مختارة في إطار قائمة الرصد الدولي للمعدات المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع على موافقة منظمة الجمارك العالمية في حزيران/يونيه 2025، ومن المتوقع نشرها في طبعة 2028 من مصطلحات النظام المنسق.

175- وقد أُدرجت نتائج المؤتمر في وقت لاحق في وثيقة توجيهية حول موضوع توجيه الشركات الصناعية، تعرض إطاراً سياسياً لمنع تسريب المواد الكيميائية (Guiding industry partnerships: a policy framework for preventing chemical diversion)، نشرت في آذار/مارس 2025 وأتاحها الهيئة على موقعها الشبكي.

176- واستمر أيضاً تنفيذ عملية مسح القطاع الصناعي ووصلت إلى مراحل مختلفة في عدد قليل من البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الحكومات التي استفادت من المبادرة في اتخاذ إجراءات متابعة استناداً إلى تلك النتائج، ومنها:

- استخدام تقارير المسح لأغراض تعليمية وتوعوية، بما في ذلك تدريب الموظفين الجدد في الوكالات الحكومية
- استبانة قطاعات صناعية محددة لم تكن السلطات الوطنية المختصة تعيرها اهتماماً في السابق، ومن ثم لم تدمج بعد في آليات التعاون والتوعية القائمة
- مطالبة الدوائر الصناعية بإخطار سلطاتها الوطنية طواعية بالصادرات المزمعة من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة والمدرجة في قائمة المراقبة الدولية الخاصة بالمحدودة والتي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات. وقد اتبعت السلطات الهندية هذا النهج، حيث أرسلت إشعارات سابقة للتصدير بشأن صادرات مزمعة من خلال نظام بن أونلاين لايت (انظر الفقرة 134).

177- وتثني الهيئة على الحكومات التي سبق لها أن نفذت عملية مسح للقطاع الصناعي وبدأت في اتخاذ إجراءات المتابعة. ويشكل هذا النشاط الهام أداة استراتيجية لمساعدة الحكومات على تحديد الصناعات التي تصنع أو تستهلك أو تتعامل بأي شكل آخر مع المواد الكيميائية - سواء كانت خاضعة للمراقبة أم لا - التي يمكن استخدامها كسلائف في الصنع غير المشروع للمخدرات، مع تمكينها في الوقت نفسه من الكشف عن موطن الضعف في النظم الوطنية لمراقبة المواد الكيميائية وتعزيز القدرات المؤسسية لمنع تسريب المواد الكيميائية. وتكرر الهيئة تشجيع جميع الحكومات الأخرى على الشروع في بذل جهود مماثلة أو المضي قدماً فيما هو قائم منها.

## جيم- الأسواق الافتراضية

178- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة رصد الأسواق الإلكترونية بنشاط بحثاً عن أي منشورات مشبوهة متعلقة بسلائف على الإنترنت باستخدام أدوات الرصد الآلي. وقد نفذت عملية الرصد في البداية من خلال نسخة تجريبية من برنامج الرصد الآلي للأسواق الافتراضية للمواد الكيميائية والمعدات، الذي رصد 55 منصة للتجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي<sup>(24)</sup>. وقد استُخدمت نتائج ذلك الرصد في إصدار الهيئة لبعض التنبيهات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما فيها التنبيه بشأن بروز سليفة جديدة للأمفيتامين والميثامفيتامين، وهي ميثيل-4-فينيل أسيتواسيتات، والتنبيه المتعلق بسلائف النيتازين.

179- واستخدمت الهيئة، وفي الآونة الأخيرة، أداة رصد منصات الإنترنت بحثاً عن ظهور مؤثرات أفيونية جديدة (سنوب) التي طورتها الهيئة في إطار برنامج غريدس التابعة لها بغرض استهداف الأسواق الإلكترونية التي تعرض سلائف محورة مختارة من المنشطات الأمفيتامينية. وترصد هذه الأداة بنشاط أكثر من 120 منصة تجارة إلكترونية عالمية باللغة الإنكليزية تستخدم لمبيعات الجملة للمؤثرات الأفيونية الاصطناعية والبنزوديازيبينات التي لا يُعرف لها استخدامات مشروعة (من خلال قنوات البيع فيما بين المؤسسات التجارية ومن المؤسسات إلى المستهلكين).

180- وعلى الرغم من أن أداة سنوب لم تصمم خصيصاً لرصد السلائف بخلاف سلائف الفنتانيل، فقد استخدمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير للكشف عن عروض البائعين في الأسواق لحمض إيثيل غليسيدات المادة 4.3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانول - وهو سليفة محورة للإكستاسي أو لنظائره، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 1-فينيل-2-بروبانول - وهو سليفة محورة للأمفيتامين والميثامفيتامين، وكلاهما أُدرج في الجدول الأول لاتفاقية سنة 1988 في كانون الأول/ديسمبر 2024. ويتعارض عدد العروض المشبوهة التي تتعلق بتلك المواد في الأسواق الإلكترونية مع الاتجاه التنزلي في ضبطيات تلك المواد الذي لوحظ بعد وضعها تحت المراقبة الدولية (انظر الفقرات 85 و86 و91).

181- كما اكتشفت أداة سنوب عدداً من العروض المتعلقة بمادة بارا-فلورو-1-بوك 4-بيبيريدون، وهي سليفة لنظير الفنتانيل بارا-فلورو-فنتانيل. وقد أُعلن عن هذه المادة باستخدام مرادفاتنا المختلفة، بما في ذلك رقم تسجيلها في سجل دائرة المستخلصات الكيميائية. وكانت الكميات الإجمالية لجميع سلائف نظائر الفنتانيل المضبوطة في عام 2024 صغيرة ولكنها ليست ضئيلة بالنظر إلى قوة المنتج النهائي (انظر الفقرة 139). وعلاوة على ذلك، فإن اتساع نطاق إعلان هذه المواد في الأسواق الإلكترونية يشير إلى احتمال اهتمام المتجرين بها.

<sup>(24)</sup> انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2024 (E/INCB/2024/4)، الفقرة 176.

182- وينطبق الأمر نفسه على بعض السلائف غير المجدولة للفنتانيل، وهي مادة 4-هيدروكسيبيبيريدين ونظيرها "المقنع" N-بوك-4-هيدروكسيبيبيريدين، الذي عُثر على عدد كبير من المنشورات المتعلقة به على الإنترنت في حين أن الكميات المبلغ عن ضبطها كانت ضئيلة للغاية (انظر الفقرة 138).

183- ومن السمات النموذجية للعديد من المنشورات المشبوهة الحجم الكبير لقوائم المواد التي يعرضها البائعون، بما في ذلك السلائف والمؤثرات النفسانية الجديدة وغيرها من المنتجات النهائية. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما يقدم البائعون ضمانًا بشأن التخلص الجمركي والتسليم الآمن من الباب إلى الباب، حتى بالنسبة للكميات الكبيرة جدًا.

184- كما أن المنشورات على الإنترنت التي كشفتها أداة سنوب كانت تعرض أحيانًا معدات، لا سيما آلات صنع الأقراص، عندما تكون مرتبطة بعروض للمواد المستهدفة. كما ظهرت مبخرات دوارة ومثاقب وقوالب في بعض المنشورات. وفي كثير من الأحيان، كانت مكابس الأقراص تُعرض للبيع مع السلائف الكيميائية، مما يشير إلى الطبيعة المشبوهة لتلك الإعلانات.

185- ويؤكد رصد الهيئة للأسواق الإلكترونية أن الأسواق الافتراضية لا تزال مهمة لتوريد السلائف (والمعدات) اللازمة لصنع المخدرات غير المشروع. وتوصي الهيئة الحكومات برصد الإنترنت بحثًا عن أي منشورات مشبوهة تتعلق بسلائف ومعدات تستخدم في صنع المخدرات غير المشروع. وتوفر تلك المنشورات بعض المؤشرات عن اتجاهات استخدام المواد الكيميائية في صناعة المخدرات غير المشروعة والتغيرات التي طرأت عليها بمرور الوقت، إلى جانب توفير معلومات استخباراتية يمكن استخدامها في تدابير إنفاذ القانون.

## المرفقات

المرفقات من الأول إلى الحادي عشر الملحقة بهذا التقرير متاحة على الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على الصفحة التي تتضمن تقارير الهيئة السنوية عن السلائف، على الرابط التالي:



[www.incb.org/incb/en/precursors/technical\\_reports/precursors-technical-reports.html](http://www.incb.org/incb/en/precursors/technical_reports/precursors-technical-reports.html)

## نبذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت تعاهدياً من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

### تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم. ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لكنها لا تقدم تقاريرها عن المسائل الفنية إلا إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

### وظائفها

أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعاً بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقييم طوعي للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقيم حواراً مستمراً مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وتوصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدة تقنية أو مالية تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تاماً أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تذليل تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تتبها الأطراف المعنية ولجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير. وكما لاذ أخير، تخول المعاهدات الهيئة أن توصي الأطراف بوقف استيراد العقاقير من أي بلد مقصّر أو تصدير العقاقير إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

## تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيد الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتستخدم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريراً سنوياً عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.





الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استناداً إلى أنشطتها، تقريراً سنوياً تحيله، عن طريق لجنة المخدرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقدم التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.